

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

تحت عنوان

دور الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي

-دراسة حالة الجزائر للفترة (2024/2014) -

تحت إشراف:

د. أومدور لامية

إعداد الطالبة:

برابح أميرة

السنة الجامعية: 2025/2024

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

تحت عنوان

دور الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي

-دراسة حالة الجزائر للفترة (2024/2014) -

تحت إشراف:

د. أومدور لامية

إعداد الطالبة:

برابح أميرة

السنة الجامعية: 2025/2024



شكر وعرفان

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ طه: 114

الحمد لله الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل، وأسأله سبحانه أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وينتفع به.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة "أومدور لامية" على توجيهاتها القيمة ودعمها المستمر طوال فترة إعداد هذه المذكرة. كما لا يفوتني أن أشكر عائلتي وأصدقائي وكل من ساندني وقدم لي العون والمشورة خلال هذه الرحلة العلمية.

بورك الله في جهودكم جميعاً، وبزاكم عني خير الجزاء.

الأهداء

"رَبِّهِ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّ لِي مِنْ أَمْرٍ
رَهْطًا" (القصص: 24)

إلى من كان لهم الفضل في كل خطوة من خطوات هذا
البحث، إلى أمي وأبي اللذين كانا دائماً مصدرًا للدعم
والإلهام، إلى عائلتي الكريمة التي لم تبخل عليّ بأي شيء؛
والى عائلتي الصغير زوجي وأبنائي؛ الى اخوتي وأخواتي
إلى أساتذتي الأكارم الذين قدموا لي العلم والتوجيه بكل
محبة وصدق، وإلى أصدقائي الذين كانوا إلى جانبي في
السراء والضراء.

إلى كل من آمن بي وساندني في تحقيق هذا الإنجاز،
أهدي هذا العمل.

الفهرس

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
I	شكر وعرفان
II	الاهداء
IV	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول
VII	فهرس الاشكال
VIII	فهرس الملاحق
أ-ى	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري للدفع الإلكتروني	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الدفع الإلكتروني
03	المطلب الأول: تطور وسائل الدفع من التقليدية الى الالكترونية
06	المطلب الثاني: عموميات حول الدفع الإلكتروني
12	المطلب الثالث: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني والأطراف المشاركة فيه
18	المبحث الثاني: انتشار الدفع الإلكتروني: المتطلبات، الفرص، والتحديات
18	المطلب الأول: متطلبات انتشار الدفع الإلكتروني
20	المطلب الثاني: الفرص التي يوفرها الدفع الإلكتروني
20	المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه انتشار الدفع الإلكتروني
22	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الإطار النظري للشمول المالي	
24	تمهيد
25	المبحث الأول: أساسيات حول الشمول المالي

25	المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي
31	المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي
36	المطلب الثالث: شروط تحقيق الشمول المالي وعوائقه
39	المبحث الثاني: أهمية الدفع الإلكتروني في تدعيم الشمول المالي
39	المطلب الأول: الخدمات المالية الرقمية كوسيلة للاندماج للشمول المالي
45	المطلب الثاني: اسهامات البنية التحتية للدفع الإلكتروني في إرساء الشمول المالي
46	المطلب الثالث: القيود الهيكلية على تعميم الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي
48	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: واقع الدفع الإلكتروني والشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024	
51	تمهيد
51	المبحث الأول: تطور أنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر
50	المطلب الأول: الجهود المبذولة لترقية الدفع الإلكتروني في الجزائر
53	المطلب الثاني: بطاقات السحب والدفع بالجزائر
54	المطلب الثالث: الإطار القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني بالجزائر
56	المبحث الثاني: تقييم أثر الدفع الإلكتروني على الشمول المالي في الجزائر 2014/2024
55	المطلب الأول: مساهمة الدفع الإلكتروني في توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية بالجزائر
71	المطلب الثاني: نشاطات الدفع الإلكتروني بالجزائر
83	المطلب الثالث: تحليل التحديات التي تواجه الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي بالجزائر
85	خلاصة الفصل
92-86	الخاتمة العامة
99-93	المراجع والمصادر
105-100	الملاحق
109-106	الملخص

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
57	تطور عدد المؤسسات البريدية التي تقدم خدمات مالية بولايات الجزائر (2014-2024)	01-03
58	تطور عدد فروع البنوك حسب الولاية بالجزائر (2014-2024)	02-03
59	عدد فروع البنوك حسب المنطقة الجغرافية بالجزائر (2014-2024)	03-03
61	تطور عدد الموزعين وأجهزة الصرف الآلي للمؤسسات البريدية حسب ولايات الجزائر (2014-2024)	04-03
62	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي لفروع البنوك بالجزائر (2014-2022)	05-03
64	تطور عدد الحسابات النشطة بالدينار الجزائري (2014-2023)	06-03
65	تطور عدد الحسابات النشطة بالعملة الأجنبية (2014-2023)	07-03
69	تطور عدد البطاقات البنكية ما بين عامي 2023 و 2024	08-03
70	تطور حجم الائتمان والودائع للأفراد البالغين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2015-2023)	09-03
72	سوق انترنت الهاتف الثابت للثلاثي الرابع 2024	10-03
73	سوق انترنت الهاتف النقال للثلاثي الرابع 2024	11-03
74	نشاط الدفع عبر الانترنت (2016-2024)	12-03
76	نشاط الدفع والتحويل بواسطة الهاتف (2022-2024)	13-03
78	نماذج تطبيقات ومنصات الدفع الإلكتروني في الجزائر	14-03
80	العدد الاجمالي لخطات الدفع الالكتروني العاملة في الجزائر (2016-2024)	15-03
81	تطور نشاط السحب على الصراف الآلي (2016-2024)	16-03

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	خصائص الدفع الالكتروني	10
02-01	أنواع وسائل الدفع الالكتروني	18
01-02	أبعاد الشمول المالي	33
01-03	تطور عدد المؤسسات البريدية التي تقدم خدمات مالية بولايات الجزائر (2014-2024)	57
02-03	تطور عدد فروع البنوك حسب الولاية الجزائر (2014-2024)	59
03-03	عدد فروع البنوك حسب المنطقة الجغرافية بالجزائر (2014-2024)	60
04-03	تطور عدد المؤسسات البريدية التي تقدم خدمات مالية بولايات الجزائر (2014-2024)	61
05-03	تطور عدد أجهزة الصرف الآلي لفروع البنوك بالجزائر (2014-2022)	62
06-03	تطور عدد الحسابات النشطة بالدينار الجزائري (2014-2023)	64
07-03	تطور عدد الحسابات النشطة بالعملة الأجنبية (2014-2023)	66
08-03	تطور عدد البطاقات النقدية الذهبية المتداولة (بالمليون) (2019-السداسي الأول 2024)	67
09-03	تطور عدد عمليات الدفع عبر الخط (بالمليون) (2020-نوفمبر 2024)	68
10-03	تطور عدد البطاقات البنكية ما بين عامي 2023 و 2024	69
11-03	نشاط الدفع عبر الانترنت (2016-2024)	74
12-03	نشاط الدفع بواسطة الهاتف (2022-2024)	76
13-03	العدد الإجمالي لخطات الدفع الالكتروني العاملة في الجزائر (2016-2024)	80
14-03	تطور نشاط السحب على الصراف الآلي (2016-2024)	82

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
101	بطاقة الذهبية (Eddahabia) الخاصة ببريد الجزائر	01
101	بطاقة CIB الصادرة عن البنوك الجزائرية	02
102	بطاقات فيزا وماستركارد الصادرة عن البنوك المحلية	03
104	وسائل الدفع الالكتروني بالجزائر	04
104	النظام البيئي لشبكة النقد الآلي ما بين البنوك	05
105	كيفية التكامل كتاجر أو مطور مع منصة CIBWEB وGIE Monétique	06

حقبة جديدة

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورًا كبيرًا في أنظمة الدفع الإلكتروني، حيث أصبحت الوسائل الرقمية بديلاً فعالاً عن التعاملات النقدية التقليدية. فقد أدى التقدم التكنولوجي في قطاع الاتصالات والبرمجيات إلى ظهور وسائل دفع متعددة، مثل البطاقات المصرفية، والمحافظ الإلكترونية، وخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، والتحويلات الرقمية. كما ساهمت التطورات في البنية التحتية المالية والتوسع في شبكات الإنترنت في تعزيز استخدام هذه الوسائل على نطاق واسع. وتعد هذه التطورات انعكاسًا للتحول نحو الاقتصاد الرقمي الذي أصبح يشكل جزءًا أساسيًا من الاقتصاد العالمي، حيث تساهم أنظمة الدفع الإلكتروني في تسريع المعاملات المالية، وتقليل الاعتماد على النقد، وتحسين كفاءة العمليات المالية سواء على مستوى الأفراد أو الشركات والمؤسسات.

بالتوازي مع هذا التحول، أصبح الشمول المالي أحد الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الدول والمنظمات المالية إلى تحقيقها، نظرًا لدوره المحوري في تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة. ويقصد بالشمول المالي إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، بما في ذلك الأفراد ذوو الدخل المحدود، وسكان المناطق الريفية والنائية، الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية أو لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات المالية التقليدية. ويسهم تعزيز الشمول المالي في تقليل الفجوة الاقتصادية بين الفئات المختلفة من المجتمع، وتمكين الأفراد من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، مما يعزز معدلات الادخار والاستثمار، ويساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.

وفي هذا السياق، يعد الدفع الإلكتروني أحد أهم الأدوات التي تساعد في تحقيق الشمول المالي، حيث يتيح للأفراد إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية بسرعة وسهولة دون الحاجة إلى التعامل بالنقد. فبفضل انتشار الهواتف الذكية والإنترنت، أصبح من الممكن للفئات غير المشمولة ماليًا الاستفادة من الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية والمنصات الإلكترونية، مثل الدفع عبر الهاتف المحمول والتحويلات المالية الرقمية. كما يساعد الدفع الإلكتروني في تقليل تكاليف المعاملات المالية، وتحسين الشفافية في الأنشطة الاقتصادية، مما يساهم في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي وتعزيز التكامل المالي.

وقد شهدت السنوات الأخيرة جهودًا متزايدة لتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني في إطار استراتيجية وطنية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتحقيق التحول الرقمي في القطاع المصرفي، ومن بين الدول التي تسعى لذلك الجزائر. حيث قد أطلقت الحكومة العديد من المبادرات لتحديث البنية التحتية المصرفية، وتعزيز استخدام البطاقات البنكية، وتوسيع انتشار أجهزة الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى تطوير خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول. كما سعت

السلطات إلى تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي لتعزيز الثقة في المعاملات الرقمية، وتحفيز الأفراد والشركات على تبني وسائل الدفع الإلكتروني.

أولاً: إشكالية الدراسة

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، أصبح الدفع الإلكتروني ركيزة أساسية في تطوير الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي، حيث يتيح للأفراد إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية بسهولة وأمان. ورغم الجهود التي بذلتها الجزائر خلال العقد الأخير لتوسيع نطاق استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، إلا أن هناك تحديات متعددة تحول دون تحقيق انتشار واسع لهذه التقنيات، مما يثير تساؤلات حول مدى فاعلية هذه الجهود في تعزيز الشمول المالي. بناءً على ما سبق، تتمثل إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

هل يساهم الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

- كيف تطورت أهم مؤشرات الشمول المالي في الجزائر؟
- ما مدى انتشار واستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة 2014-2024؟
- ما العوامل التي ساعدت في تطور الدفع الإلكتروني في الجزائر؟
- ما هي التحديات التي تواجه الدفع الإلكتروني في تحقيق شمول مالي مستدام في الجزائر؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

بناءً على التساؤلات المطروحة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية:** ساهم الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024، لكنه لا يزال يواجه تحديات تعيق تحقيق تكامل مالي رقمي شامل ومستدام.
- **الفرضيات الفرعية:**
 - **الفرضية الأولى:** عرفت مستويات الشمول المالي في الجزائر تحسناً ملحوظاً.
 - **الفرضية الثانية:** شهدت الجزائر تطوراً ملموساً في انتشار واستخدام وسائل الدفع الإلكتروني خلال الفترة 2014-2024، نتيجة للجهود الحكومية والتقدم التكنولوجي.
 - **الفرضية الثالثة:** دعم تحسين البنية التحتية الرقمية توسيع نطاق الدفع الإلكتروني في الجزائر.
 - **الفرضية الرابعة:** يُعد ضعف الوعي المالي ونقص الثقة في المعاملات الرقمية أهم العوائق التي تحول دون تحقيق شمول مالي مستدام.

ثالثا: أهمية الدراسة

- تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة نظراً لدورها في تسليط الضوء على العلاقة بين الدفع الإلكتروني والشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024، وذلك من خلال عدة جوانب:
- تسعى هذه الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية متكاملة لدور الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي، مع التركيز على التجربة الجزائرية، مما يساهم في تقديم مقترحات فعالة لتطوير هذا القطاع.
 - تبرز الدراسة دور الدفع الإلكتروني كأداة لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التحول نحو الاقتصاد الرقمي.
 - تساهم في تقييم مدى نجاح الجهود المبذولة في الجزائر لنشر أنظمة الدفع الإلكتروني، وتحديد العوامل التي ساعدت في تطورها.
 - تساعد في الكشف عن التحديات والعوائق التي تحول دون تحقيق شمول مالي مستدام عبر وسائل الدفع الإلكتروني، مما يساهم في تقديم توصيات لتحسين هذه المنظومة.

رابعا: أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، من بينها:
- تحليل مفهوم الدفع الإلكتروني والشمول المالي من خلال استعراض الإطار النظري لكلا المفهومين، وتوضيح أهميتهما في تعزيز التنمية الاقتصادية.
 - تحليل العلاقة بين الدفع الإلكتروني والشمول المالي، وبيان كيف يمكن لأنظمة الدفع الرقمي أن تساهم في زيادة الوصول إلى الخدمات المالية.
 - تقييم مدى انتشار الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة 2014-2024، من خلال دراسة التطورات الحاصلة في أنظمة الدفع الرقمي. مع تبيان العوامل التي ساهمت في تطوره من جهة، وإبراز التحديات التي تعيق تحقيق شمول مالي مستدام من جهة أخرى.
 - اقتراح حلول وتوصيات لدعم استخدام الدفع الإلكتروني كأداة لتعزيز الشمول المالي وتحقيق تحول رقمي أكثر فاعلية في القطاع المالي الجزائري.

خامسا: منهج الدراسة

- تعتمد هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث يتم من خلال المنهج الوصفي وصف وإبراز مفاهيم الدفع الإلكتروني والشمول المالي، مع توضيح العلاقة بينهما وأثر أنظمة الدفع الرقمي في تعزيز الإدماج المالي. أما المنهج التحليلي فيظهر عرض ودراسة واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة 2014-2024، من خلال

تحليل وتفسير البيانات والمعطيات المستقاة من مختلف المصادر الرسمية، وتقييم مدى نجاحه مختلف السياسات المنتهجة في تحقيق شمول مالي أوسع. ويساعد هذا المنهج في استنتاج العوامل المؤثرة في انتشار الدفع الإلكتروني، وتحديد التحديات القائمة، وصولاً إلى تقديم توصيات تدعم تطوير المنظومة المالية الرقمية في الجزائر.

سادساً: أسباب اختيار موضوع الدراسة

- الأهمية المتزايدة للدفع الإلكتروني كأداة للتحويل نحو الاقتصاد الرقمي وتقليل الاعتماد على النقد خاصة مع تنامي استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال العقد الأخير والحاجة إلى تقييم مدى تأثيرها على الشمول المالي.
- دور الشمول المالي في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.
- محدودية الدراسات السابقة حول العلاقة بين الدفع الإلكتروني والشمول المالي في الجزائر مما يستدعي تسليط الضوء على هذا الموضوع، مع الرغبة في تقديم حلول وتوصيات لدعم توسيع استخدام الدفع الإلكتروني وتحقيق شمول مالي أكثر كفاءة واستدامة.

سابعاً: صعوبات الدراسة

- نقص البيانات والإحصائيات الدقيقة حول تطور الدفع الإلكتروني والشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024.

ثامناً: حدود الدراسة

- تم إنجاز هذه الدراسة ضمن الحدود الموضوعية، الزمانية والمكانية التالية:
- **الحدود الموضوعية:** تركز الدراسة على تحليل دور الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي، بالاستناد إلى التحليل النظري وتحليل وتفسير البيانات المتاحة على المواقع الرسمية ذات الصلة.
 - **الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة الفترة الممتدة من عام 2014 إلى 2024، وذلك لتقييم تطور أنظمة الدفع الإلكتروني ومدى تأثيرها على الشمول المالي في الجزائر خلال هذا العقد.
 - **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على الجزائر.

تاسعاً: الدراسات السابقة

نظراً لأهمية موضوع الدفع الإلكتروني ودوره في تعزيز الشمول المالي، فقد تناولت العديد من الدراسات السابقة هذا الموضوع من زوايا مختلفة، ويمكن إبراز أهم الدراسات السابقة التي يمكن الاستفادة منها في الدراسة الحالية.

1. دراسة بيسان بوشارب، 2023/2022، بعنوان: دور التكنولوجيا المالية في تسويق الخدمات المصرفية الإسلامية دولياً -دراسة حالة بنك السلام، أطروحة دكتوراه، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مدى تبني البنوك الإسلامية لابتكارات وخدمات التكنولوجيا المالية، ودورها في تعزيز التسويق الدولي للخدمات المصرفية الإسلامية، من خلال تحسين جودة المنتجات المالية وكفاءتها وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. وقد تم اختيار مصرف السلام الجزائر كحالة دراسية، لكونه من أبرز البنوك الأجنبية في السوق الجزائري. واعتمدت الدراسة على استمارة استبيان مبنية على أسس نظرية مستمدة من الدراسات السابقة ذات الصلة، حيث تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات التي تربط بين المتغيرات المدروسة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من بينها أن مصرف السلام الجزائر يعتمد التكنولوجيا المالية ويطبق المزيج التسويقي الدولي للخدمات المصرفية الإسلامية، كما أثبتت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكنولوجيا المالية والمزيج التسويقي الدولي للخدمات المصرفية الإسلامية. وأكدت الدراسة أن تحقيق نظام مالي إسلامي أكثر استدامة يتطلب من المؤسسات المالية الإسلامية تعزيز خدماتها المالية عبر تبني تقنيات مالية مبتكرة، مما يساهم في إنشاء نظام مالي بديل قادر على تحقيق الاستدامة عند تنفيذه بشكل صحيح.

2. دراسة Chetouane Sonia و Masmoudi Karima ، 2022، بعنوان:

Fintech Innovations and their Role in Enhancing Algeria's GDP -E-payment as a Model-

مقال علمي منشور بمجلة **Journal of Economic Integration**، أدرار، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية تبني البنوك التجارية لمفيزات التكنولوجيا المالية في سبيل تعزيز الشمول المالي في الجزائر، من خلال التركيز على تبني وسائل الدفع الإلكتروني لدعم الناتج المحلي الإجمالي الجزائري. قمنا باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الصغرى ضمن برنامج **Eviews** لتحليل البيانات المالية السنوية للجزائر من 2016 إلى 2021. ولضمان قوة نتائجنا، اعتمدنا ثلاثة أنظمة مختلفة للدفع الإلكتروني وتشمل استخدام الدفع عبر النثر، والسحب من أجهزة الصراف الآلي، والدفع عبر محطات الدفع الإلكتروني ثم قياس أثرها على الناتج المحلي الإجمالي الجزائري. وقد خلصت الدراسة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لوسائل الدفع الإلكتروني

والناتج المحلي الاجمالي. لذلك، كان لزاما على الدولة الجزائرية بذل قصار جهدها في سبيل تعزيز الشمول المالي والرقمنة عبر احتضان كل ما هو جديد من ابتكارات ومفردات التكنولوجيا المالية.

3. دراسة قوجيل محمد، 2024/2023، بعنوان: دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية

—دراسة حالة دول إسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

تهدف هذه الدراسة إلى اظهار العلاقة أو الدور الذي تلعبه تقنيات الفينتك في الرفع من مستوى أداء الصناعة المصرفية الإسلامية، ومدى مساهمة هذه التقنيات من بلوكشين وعقود ذكية أو ذكاء اصطناعي مع أساليب التمويل الجماعي والتمويل من نظير للنظير في تفعيل الصناعة المصرفية الإسلامية، من خلال معالجة اشكالية كيفية استفادة المصرفية الإسلامية من الفينتك في تطوير منتجاتها، وهذا من خلال العرض النظري لمفاهيم حول الفينتك ومختلف تقنياتها في الصناعة المصرفية والمصرفية الإسلامية، مع الاشارة لتجارب رائدة كماليزيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مع استشراف مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر ومتطلبات إيجاد البيئة المناسبة والحاضنة لتفعيل تقنيات الفينتك بها، ومن ابرز نتائج الدراسة أنه من دون وضع استراتيجية واضحة وإيجاد بيئة تنظيمية وبنية تحتية رقمية لا يمكن الوصول إلى مستويات أعلى في تفعيل استخدام الفينتك في الصناعة المصرفية الإسلامية وهو الأمر الذي أولت له تجارب الدراسة أهمية قصوى لتحقيق مستويات جد متقدمة في هذا المجال.

4. دراسة محمد امين زاويخ، 2024/2023، بعنوان: تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحقيق الشمول المالي —

دراسة تحليلية تقييمية لحالة الجزائر خلال الفترة 2020/2000، أطروحة دكتوراه، المركز الجامعي عبد الله مرسللي، تيبازة، الجزائر.

تناولت الدراسة دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تعزيز الشمول المالي وتحسين مستوياته، باعتبارها أحد الركائز الأساسية في تطوير الصناعة المصرفية وتقليل الاستبعاد المالي. وهدفت إلى تحليل تأثير هذه التكنولوجيا في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، من خلال دراسة تجارب دولية مثل الولايات المتحدة وماليزيا والإمارات، مع تقييم وضع الجزائر ومتطلبات تحسينه. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال والشمول المالي، إلا أن الجزائر لا تزال تواجه تحديات تتعلق بضعف البنية التحتية التكنولوجية. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير هذه البنية، والاستفادة من التجارب الدولية، وتعزيز الثقافة المالية لتحقيق مستويات شمول مالي أفضل.

5. دراسة سعاد قومي، سامية سليمان، 2024/2023، بعنوان: أثر الدفع الالكتروني على الشمول المالي—

دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2022/2010، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة أثر الدفع الإلكتروني والممثل في نسبة انتشار الخدمات المصرفية عبر الأنترنت ونسبة انتشار بطاقات الدفع الإلكترونية كمتغيرين مستقلين، على الشمول المالي كمتغير تابع ممثل في نسبة انتشار الحسابات المصرفية عند البالغين في الجزائر لبيانات سنوية خلال فترة (2010-2022)، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد في تحليل البيانات، سبقتها دراسة إحصائية لواقع تطبيق أدوات الدفع الإلكتروني بالجزائر للفترة (2016 -مارس 2024). ومن أهم ما توصلنا إليه من نتائج وجود تأثير إيجابي للاستخدام أدوات الدفع الإلكتروني ممثلة بالخدمات المصرفية عبر الأنترنت وبطاقات الدفع الإلكتروني ما بين البنوك على الشمول المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

6. دراسة محمد مبسوط، وآخرون، 2024، بعنوان: دور نظم الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي-دراسة حالة بريد الجزائر، مقال منشور بمجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الجلفة، الجزائر.

تسعى هذه الدراسة إلى البحث عن مدى تحقيق الشمول المالي في الجزائر، من خلال التطرق إلى الخدمات الإلكترونية التي تقدمها بعض المؤسسات في الجزائر على غرار مؤسسة بريد الجزائر ومدى وصول هذه الخدمات إلى مختلف شرائح المجتمع من مواطنين ومستثمرين، وكذا التطرق إلى التنافس بين الخدمات التقليدية (عبر الشبايك) والخدمات الإلكترونية (الموزعات الآلية وبطاقات الدفع وأجهزة السحب) خاصة اثناء جائحة كورونا، وكذا مدى تقبل المواطن والمستثمرين الصغار لمختلف الخدمات الإلكترونية، خاصة في الفترة الممتدة من 2017 إلى غاية 2023، باعتبارهم المعني الأول من أدوات الشمول المالي.

أظهرت النتائج وجود تزايد مستمر في عدد المستعملين للخدمات الآلية لبريد الجزائر بما يقارب خدماتها التقليدية عبر الشبايك، وهذا الذي عبرت عنه قيم المعاملات الإلكترونية الصغيرة بما يعبر عن تعزيز الشمول المالي لدى الفئات البسيطة في الجزائر.

7. أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية

تتشترك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لدور الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي، مع التركيز على الجزائر كحالة دراسية، إلا أنها تختلف عنها من حيث الفترة الزمنية المدروسة (2014-2024) حيث تفتقر إلى بيانات حديثة تغطي السنوات الأخيرة وتركز معظمها على تحليلات ما قبل 2020، في حين أن الفترة (2022-2024) شهدت نقلة نوعية فيما يخص تطوير وتعميم خدمات الدفع الإلكتروني التي أصبحت من أولويات السياسة العامة وترجمت عبر وضع خطة وطنية شاملة تهدف إلى تعميم وسائل الدفع الإلكتروني بحلول 2025، بما في ذلك ترقية الدفع الفوري، والبطاقات دون تلامس، والدفع عبر الهاتف. كما تختلف أيضا من حيث المنهجية

المعتمدة التي جاءت تحليلية دون استخدام الاستبيانات. كما أن بعض الدراسات السابقة ركزت على فترات زمنية أقصر أو على قطاعات معينة مثل البنوك الإسلامية أو بريد الجزائر، وسعت دراسات أخرى إلى تقييم أثر التكنولوجيا المالية بشكل عام. كما أن الدراسة الحالية تتميز بتقديم تحليل معمق لمراحل تطور الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال العقد الأخير، مع تسليط الضوء على العوامل المؤثرة والتحديات التي تعيق تحقيق شمول مالي مستدام.

عاشرا: هيكل الدراسة

تتوزع هذه الدراسة على ثلاثة فصول رئيسية، يتناول الفصل الأول الإطار النظري للدفع الإلكتروني، من خلال توضيح تطور وسائل الدفع من التقليدية إلى الإلكترونية، واستعراض المفاهيم العامة المتعلقة به، وأنواعه المختلفة، والأطراف المتداخلة فيه، إضافة إلى تحليل متطلبات انتشاره، والفرص التي يوفرها، والتحديات التي تعيق توسعه. أما الفصل الثاني، فيركز على الشمول المالي من حيث المفهوم والأبعاد ومؤشرات القياس، مع التطرق إلى شروط تحقيقه والعوائق التي تحد من انتشاره، كما يُبرز أهمية الدفع الإلكتروني كوسيلة لتعزيزه، من خلال الخدمات المالية الرقمية والبنية التحتية للدفع الإلكتروني، مع تحليل التحديات البنيوية التي تواجه تعميمه. ويخصص الفصل الثالث لدراسة واقع الدفع الإلكتروني والشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024، من خلال الجهود المبذولة لترقية الدفع الإلكتروني بالجزائر، والإطار القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني بالجزائر، بالإضافة إلى تقييم مساهمتها في تعزيز الشمول المالي، ودراسة التحديات التي تعيق تحقيق شمول مالي مستدام في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدفع الإلكتروني

شهدت أنظمة الدفع تحولاً جذرياً في العقود الأخيرة بفضل التقدم التكنولوجي السريع، مما جعل وسائل الدفع الإلكتروني أحد أهم الأدوات المستخدمة في العمليات المالية والتجارية. ويعود ذلك إلى ما توفره هذه الوسائل من سرعة وكفاءة في تنفيذ المعاملات، بالإضافة إلى دورها في خفض التكاليف التشغيلية وتعزيز الشمول المالي. كما ساهم التحول الرقمي في القطاع المصرفي في تطوير أنظمة دفع إلكترونية متقدمة تتماشى مع احتياجات الاقتصاد الحديث، مما جعلها تحظى باهتمام متزايد من قبل الحكومات والمؤسسات المالية.

وقد لعبت الابتكارات التكنولوجية، مثل الهواتف الذكية، وتقنيات البلوكشين، والمحافظ الرقمية، دوراً محورياً في تحسين كفاءة أنظمة الدفع الإلكتروني، مما قلل الاعتماد على النقد التقليدي، وعزز مستويات الأمان في المعاملات المالية. كما أسهمت هذه الأنظمة في تسهيل التجارة الإلكترونية، وتعزيز التكامل المالي، ودعم الشمول المالي من خلال تمكين الأفراد غير المشمولين مصرفياً من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية.

وعلى الرغم من أن الدفع الإلكتروني انتشر على نطاق واسع في الدول المتقدمة، إلا أنه أصبح خياراً استراتيجياً كذلك في الدول النامية، التي تسعى إلى تطوير بنيتها التحتية الرقمية وتشجيع استخدام الوسائل الحديثة للدفع بهدف تقليل التكاليف الاقتصادية المرتبطة بالنقد الورقي، والحد من الفساد المالي، وزيادة مستوى الشفافية في المعاملات. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تعيق انتشار الدفع الإلكتروني، من أبرزها نقص الوعي المالي، وضعف البنية التحتية التكنولوجية في بعض المناطق، فضلاً عن التحديات الأمنية المتعلقة بحماية البيانات المالية من الهجمات السيبرانية.

يسعى هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري متكامل حول الدفع الإلكتروني، من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الدفع الإلكتروني
- المبحث الثاني: انتشار الدفع الإلكتروني: المتطلبات، الفرص، والتحديات

الفصل الأول: الإطار النظري للدفع الإلكتروني

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الدفع الإلكتروني

أدى التطور السريع في التكنولوجيا المالية إلى إحداث تغييرات جوهرية في أنظمة الدفع، حيث أصبح الدفع الإلكتروني أحد الركائز الأساسية للمعاملات المالية الحديثة. فقد ساهم في تسهيل العمليات التجارية، وتسريع إنجاز المعاملات، وتقليل الاعتماد على النقود الورقية، مما عزز من كفاءة الأنظمة المالية وساهم في تحقيق الشمول المالي. ومع تطور تقنيات الاتصال وانتشار الإنترنت، ازدادت الحاجة إلى حلول دفع آمنة وموثوقة تلبى متطلبات الأفراد والشركات على حد سواء.

المطلب الأول: تطور وسائل الدفع من التقليدية إلى الإلكترونية

عرفت وسائل الدفع تحولاً كبيراً مع تطور التكنولوجيا، حيث انتقلت من الأساليب التقليدية المعتمدة على النقد الورقي إلى أنظمة إلكترونية أكثر سرعة وكفاءة، تواكب حاجات الاقتصاد الرقمي الحديث

أولاً: نشأة وتطور وسائل الدفع الإلكتروني

يشهد النشاط الاقتصادي والتجاري تطوراً مستمراً يشمل مفهومه والوسائل المستخدمة في إتمامه، حيث يؤثر كل منهما في الآخر بشكل متبادل. فالنمو في المجال الاقتصادي يدفع إلى التطور في مجالات أخرى، مما يؤدي إلى تكامل الأنشطة الاقتصادية وتطور وسائل التعامل المالي. ومع استمرار التقدم المادي، يحدث تحول نوعي من الوسائل التقليدية إلى وسائل أكثر تطوراً. ولم يكن تطور النقود وأنظمة الدفع عملية مفاجئة، بل مرت هذه النظم بمراحل عديدة من التطوير التدريجي حتى وصلت إلى شكلها الحالي، ويمكن إيضاح مراحل هذا التطور كما يلي:¹

1. مرحلة الاكتفاء الذاتي: ففي هذه المرحلة تكفلت كل جماعة بإنتاج مجموعة السلع والخدمات الكافية نسبياً لإشباع حاجاتها ولم تكن هناك ضرورة للدخول في علاقات اقتصادية مع الجماعات الأخرى. أما التوزيع فقد كان يتم تلقائياً وداخلياً طبقاً للأنظمة الاجتماعية السائدة.

2. المبادلات على أساس المقايضة: مع تقدم الفنون الإنتاجية، تمكن الإنسان من أن يتعدى المرحلة التي كان إنتاجه فيها يكفي لحفظ حياته، وانتقل إلى مرحلة جديدة أصبح فيها إنتاج الفرد أكبر من ذلك القدر اللازم لسد حاجته. فالمقايضة هي مبادلة سلعة بسلعة أخرى أو خدمة بخدمة وذلك دون استخدام النقود.

¹ ندير زماموش، آليات الدفع الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون الأعمال، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2017/2018، ص 12-14.

الفصل الأول: الإطار النظري للدفع الإلكتروني

غير أنه مع تقدم الحياة البشرية وانتشار ظاهرة التخصص بدأت تظهر عيوب نظام المقايضة التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

✓ صعوبة التوصل إلى نسب مبادلة السلع بعضها ببعض.

✓ عدم قابلية بعض السلع للتجزئة.

✓ صعوبة توافق الرغبات بين البشر.

✓ صعوبة اختزان القيم.

كل هذه الصعوبات جعلت من المتعذر بقاء نظام المقايضة في المبادلات أدت إلى ضرورة البحث عن وسيلة أخرى للتغلب على تلك المعوقات.

3. مرحلة المبادلة النقدية: وهذا ما يعرف باقتصاد المقايضة، حيث تقوم المبادلة على تبادل السلع بشكل مباشر دون استخدام وسيط. غير أن تعدد وتنوع السلع أدى إلى ظهور صعوبات في تحديد قيمتها، مما تسبب في تعدد معدلات المبادلة. ومن هنا برزت الحاجة إلى وجود وسيط موحد تُقاس به قيم السلع المتبادلة، وتتمثل الوظيفة الأساسية لهذا الوسيط في تحويل عملية المبادلة إلى عمليتين متتاليتين ومنفصلتين، وقد أطلق عليه لاحقاً اسم "النقود"، وتقوم هذه الأخيرة بالوظائف التالية:

✓ النقود كوحدة لقياس القيمة.

✓ النقود كوسيلة للتبادل.

✓ النقود كوسيلة للمدفوعات المؤجلة.

✓ النقود مخزن للقيمة.

فقد كانت النقود عبارة عن نقود سلعية وتحولت بعدها إلى نقود معدنية فانتشر نظام المعدن الواحد ونظام المعدنين. ثم دعت الحاجة إلى نقود ورقية، وهكذا شهد العالم تطوراً مستمراً في ماهية الأشياء التي رفعت إلى مرتبة النقود بغية التغلب على العقبات التي تواجه إتمام المبادلات والتخفيض قدر الإمكان من نفقات المعاملات. فمن السلع بصفة عامة إلى استخدام المعادن ومن المعادن إلى التركيز على الذهب والفضة ثم إلى النقود الورقية، ثم إلى نقود الودائع، وذلك قبل أن يشهد العالم هذا التحول نحو تعميم وسائل الدفع الإلكترونية وهي أهم التطورات التي عرفتتها وسائل الدفع.

الفصل الأول: الإطار النظري للدفع الإلكتروني

ثانياً: العوامل المساعدة على التوجه نحو الدفع الإلكتروني

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى تطور وسائل الدفع وتحويلها من الشكل التقليدي إلى أشكال أكثر تقدماً، ومن أهم هذه العوامل ما يلي¹:

1. تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية: رغم أن وسائل الدفع التقليدية ساهمت في حل بعض المشكلات مثل السرقة والضياع وصعوبة حمل النقود، إلا أنها واجهت تحديات عديدة، من أبرزها:

أ. انعدام الملاءمة: تتطلب المعاملات التقليدية وجود الأطراف المعنية شخصياً أو عبر الهاتف، مما يؤدي إلى تقييد حرية المعاملات وتأخير عمليات الشراء، وبالتالي زيادة التكلفة على العملاء وخسارة الإيرادات للبائعين.

ب. عدم تنفيذ المدفوعات في الوقت الفعلي: لا تتم تسوية المدفوعات التقليدية فوراً، فمثلاً قد تستغرق عمليات التحقق من الشيكات عدة أيام، مما يعيق سرعة إنجاز المعاملات.

ت. انعدام الأمن: إمكانية تزوير التوقعات، وسرقة أو ضياع الشيكات والكمبيالات، بالإضافة إلى مخاطر الاحتيال والغش التجاري.

ث. ارتفاع تكلفة المدفوعات: حيث تفرض رسوم ثابتة على كل معاملة، مما يجعل تكلفة تنفيذ المدفوعات الصغيرة مرتفعة وغير مجدية اقتصادياً.

2. استخدام شبكة الإنترنت في المجال المصرفي: ساهم التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات في إحداث ثورة في المعاملات المصرفية، وخاصة مع ظهور شبكة الإنترنت وشبكة الويب العالمية. وقد أدى ذلك إلى انتشار شركات توفر خدمات الإنترنت، مما أتاح للأفراد إمكانية الاشتراك في هذه الخدمات عبر شبكات الاتصال الهاتفي. هذا التطور مكّن البنوك من عرض خدماتها عبر الإنترنت، مما سهّل على العملاء تنفيذ معاملاتهم المالية دون الحاجة إلى زيارة الفروع أو التعامل المباشر مع الموظفين، وبالتالي تجنب الانتظار لساعات طويلة في الطوابير. كما أن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت توفر العديد من المزايا، منها:

أ. الملاءمة: إمكانية إجراء المعاملات في أي وقت ومن أي مكان دون الحاجة إلى زيارة الفروع المصرفية.

ب. الكفاءة والسرعة: إنجاز العمليات المصرفية بشكل فوري دون تأخير، مما يعزز تجربة المستخدم.

¹ نعمة مولفوعة، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 06، تيارت، الجزائر، 2016، ص ص 483-486.

الفصل الأول: الإطار النظري للدفع الإلكتروني

ت. التوفير الاقتصادي: تقليل التكاليف التشغيلية للبنوك، مما قد يؤدي إلى تقديم خدمات مصرفية برسوم أقل للعملاء.

3. التوجه نحو التجارة الإلكترونية: منذ تسعينيات القرن الماضي، شهد العالم تحولاً جذرياً في أساليب التجارة، حيث تم استغلال الإمكانيات الهائلة لشبكة الإنترنت في عمليات التسويق وإجراء المعاملات التجارية على نطاق واسع، وهو ما أصبح يُعرف بمصطلح "التجارة الإلكترونية"، حيث يمكن تعريف التجارة الإلكترونية بأنها "العمليات التجارية التي تتم عبر المبادلات الإلكترونية"، حيث أصبحت شبكة الإنترنت سوقاً عالمياً مفتوحاً للبيع والشراء. وقد مكّنت هذه التكنولوجيا التجار من عرض سلعهم بالصوت والصورة، مع إمكانية مقارنة المنتجات المتاحة في مختلف الأسواق العالمية، مما يمنح المستهلك حرية الاختيار والشراء بسهولة، مع إمكانية توصيل المنتج مباشرة إلى منزله. وفي حين أن العلاقات التجارية التقليدية اعتمدت على التفاعل المباشر بين البائع والمشتري، حيث يتم الاتفاق على التعاقد وفق مبدأ الإيجاب والقبول، فإن التجارة الإلكترونية أعادت تشكيل هذه العلاقة، إذ لم يعد تسليم المبيع بالضرورة يتم بشكل مادي مباشر، كما أن وسائل الدفع التقليدية بدأت تُستبدل بوسائل دفع إلكترونية أكثر تطوراً.

المطلب الثاني: عموميات حول الدفع الإلكتروني

أصبح الدفع الإلكتروني أحد الركائز الأساسية في الأنظمة المالية الحديثة، حيث أتاح للأفراد والمؤسسات إجراء المعاملات المالية بسرعة وكفاءة دون الحاجة إلى التعامل بالنقد التقليدي.

أولاً: مفهوم الدفع الإلكتروني

إن الدفع الإلكتروني يمثل تحولاً في طرق إجراء المعاملات المالية، حيث يتمكن الأفراد من إجراء المدفوعات عبر الإنترنت باستخدام وسائل تكنولوجية مبتكرة، حيث يعزز هذا النظام من سهولة الوصول إلى الخدمات المالية ويزيد من فعالية العمليات التجارية.

1. تعريف الدفع الإلكتروني:

لقد وردت عدة تعريفات لأنظمة الدفع الإلكتروني تتمحور معظمها حول طبيعة عملية الدفع بالمقارنة مع طبيعة الدفع في النظم التقليدية، نذكر منها:

الفصل الأول: الإطار النظري للدفع الإلكتروني

"مصطلح الدفع الإلكتروني مصطلح واسع يجمع في طياته كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها تكنولوجيا متقدمة للوفاء مثل التحويل الإلكتروني للأموال، والدفع بالنقود الإلكترونية، الدفع بالبطاقة الإلكترونية، الشيك الإلكتروني... الخ"¹.

يعرف الدفع الإلكتروني بأنه: "النظم التي تُمكن المتعاملين بتطبيقات التجارة الإلكترونية من التبادل المالي إلكترونياً بدلاً من استخدام النقود المعدنية والورقية أو الشيكات الورقية، حيث يقوم البائعون عن طريق الإنترنت بتوفير طرق سهلة وسريعة وآمنة للحصول على أثمان منتجاتهم من الزبائن"².

ويعرف الدفع الإلكتروني على أنه: "عملية يتم من خلالها استبدال القيمة المالية بالبضاعة أو بالخدمات أو المعلومات التي تستخدم وسيطا لتسهيل عملية التبادل مثل البنك، وعليه فإن الدفع المباشر عبر الإنترنت إما يعتمد على وسائل الدفع ببطاقات الدفع الإلكتروني أو يعتمد على النقود الإلكترونية أو بالاستعانة بوسيط أو بمحفظة نقود الكترونية، والصيرفة الإلكترونية ترتبط بالتوثيق عبر الإنترنت ومن ثم فهي وثيقة الصلة بالتجارة الإلكترونية، ويمكن عن طريق هذه الصلة تحويل الأموال لحسابات أخرى، ودفع الفواتير وتحويل المبلغ لجهات أخرى خارج البنك، وكل ذلك عن طريق الصيرفة الإلكترونية"³.

"هو ذلك المفهوم الذي يعبر عن نظام متكامل من الأنظمة والبرامج التي تتيحها المنشآت المالية والمصرفية وذلك بهدف جعل عملية الدفع الإلكتروني أكثر سهولة وسلاسة وبطريقة آمنة، وتقوم هذه المنظومة على أساس مجموعة من القوانين والأسس التي تهتم بالحرص على السرية التامة وضمانها للمستخدم"⁴.

وعليه يمكن القول ان الدفع الإلكتروني هو: نظام مالي حديث يتيح إجراء المعاملات المالية إلكترونياً باستخدام وسائل وتقنيات رقمية، بديلاً عن الدفع النقدي التقليدي. ويشمل ذلك استخدام البطاقات المصرفية، المحافظ الرقمية، التحويلات المصرفية الإلكترونية، وتطبيقات الدفع عبر الإنترنت. ويهدف الدفع الإلكتروني إلى

¹ أحمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014، ص 203.

² الطائي محمد عبد حسين، التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة، دار الثقافة، عمان، 2010، ص 178.

³ بلحاج نور الهدى، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير الخدمات المصرفية -دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية والخاصة في الجزائر-، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2021/2022، ص 123.

⁴ فاتن شنيب، التجارة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني المعتمدة في الجزائر، المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات، المجلد 04، العدد 10، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، 2022، ص 35.

الفصل الأول: الإطار النظري للدفع الإلكتروني

تسهيل العمليات التجارية، تحسين كفاءة المعاملات المالية، وتقليل التكلفة الزمنية والمادية للدفع، مما يساهم في تعزيز الشمول المالي وتطوير الاقتصاد الرقمي.

2. أنماط الدفع الإلكتروني: الأساليب المعتمدة والشبكات المستخدمة

يُعد الدفع الإلكتروني أحد أبرز التطبيقات العملية للتطورات الرقمية في المجال المالي والمصرفي، الأفراد والمؤسسات من تنفيذ معاملاتهم المالية بسرعة وسهولة وأمان، دون الحاجة إلى التعامل النقدي المباشر. ويمكن تصنيف الدفع الإلكتروني وفقًا لمعيارين أساسيين هما: أساليب التنفيذ وأنواع الشبكات المستخدمة في عملية الدفع، وذلك على النحو التالي¹:

أ. أساليب تنفيذ الدفع الإلكتروني: تتعدد الطرق التي يتم بها الدفع الإلكتروني، ويمكن تمييز أسلوبين رئيسيين:

➤ **الأسلوب القائم على الدفع المسبق:** في هذا النوع من الدفع، تُستخدم أدوات مالية تكون محملة مسبقًا بمبالغ مالية مخصصة لغرض الشراء الإلكتروني. وتُعرف هذه الأدوات غالبًا ببطاقات الدفع المسبق أو المحافظ الرقمية التي تُعاد تعبئتها. في هذه الحالة، يكون المبلغ مدفوعًا سلفًا، ولا يمكن لحامل الأداة الدفع بما يتجاوز الرصيد المتوفر فيها. ويوفر هذا الأسلوب درجة عالية من الأمان والرقابة، حيث يحد من مخاطر الإنفاق الزائد أو الوقوع في مديونية غير متوقعة.

➤ **الأسلوب القائم على الدفع الفوري أو اللاحق:** في هذا الأسلوب، يتم استخدام بطاقات الدفع التقليدية المرتبطة بحسابات بنكية، مثل بطاقات الخصم المباشر أو بطاقات الائتمان. لا يشترط وجود مبلغ مالي مخصص مسبقًا لهذا الغرض، بل تُخصم القيمة مباشرة من الحساب البنكي المرتبط أو تُسجل كرصيد مستحق في حالة الائتمان. وتتميز هذه الطريقة بالمرونة العالية، حيث يمكن استخدام نفس البطاقة في عدد من المعاملات الأخرى، مثل السحب النقدي، الدفع في المتاجر، أو التسوق عبر الإنترنت.

ب. أنواع الشبكات المستخدمة في الدفع الإلكتروني: تعتمد عمليات الدفع الإلكتروني على شبكات اتصال تتيح التفاعل بين أطراف العملية المالية (المشتري، البائع، المؤسسة المالية)، وتنقسم هذه الشبكات إلى نوعين رئيسيين:

¹ ليندة منصوري، نسرين بن داود، دور وسائل الدفع الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا-البطاقة الذهبية لبريد الجزائر نموذجًا ولاية برج بوعريش -، مذكرة ماستر، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريش"، 2021/2022، ص 10.

الفصل الأول: الإطار النظري للدفع الإلكتروني

➤ **الشبكات الخاصة:** هي شبكات مغلقة تُستخدم بين أطراف محددة ترتبط بعلاقات تعاقدية أو تجارية سابقة. غالبًا ما تُوظف في الأنشطة التجارية المتكررة بين الشركات (B2B)، حيث يكون الاتصال مباشرًا وآمنًا ومحكومًا بضوابط ومعايير يتم الاتفاق عليها مسبقًا. وتسمح هذه الشبكات بنقل البيانات المالية والمحاسبية ضمن بيئة مغلقة تقل فيها احتمالات الاختراق أو التزوير.

➤ **الشبكات العامة:** هي شبكات مفتوحة، مثل شبكة الإنترنت، تتيح إجراء المعاملات المالية بين أطراف لا توجد بينهم علاقات سابقة بالضرورة، مثل المعاملات بين المستهلكين والشركات (B2C). تُستخدم هذه الشبكات على نطاق واسع في التجارة الإلكترونية، وتتطلب مستويات عالية من الحماية السيبرانية والتشفير لضمان سرية البيانات وحماية المعاملات من الاحتيال أو الاختراق.

3. خصائص الدفع الإلكتروني

يتميز الدفع الإلكتروني بعدة خصائص تسمح بتقليل وتخفيض تكاليف العمليات التجارية، إضافة إلى أنها تنظم الوقت، علاوة على تحسين إدارة النقد والشراكة التجارية بين الممولين والعملاء. ويمكن إيجاز هذه الخصائص فيما يلي:¹

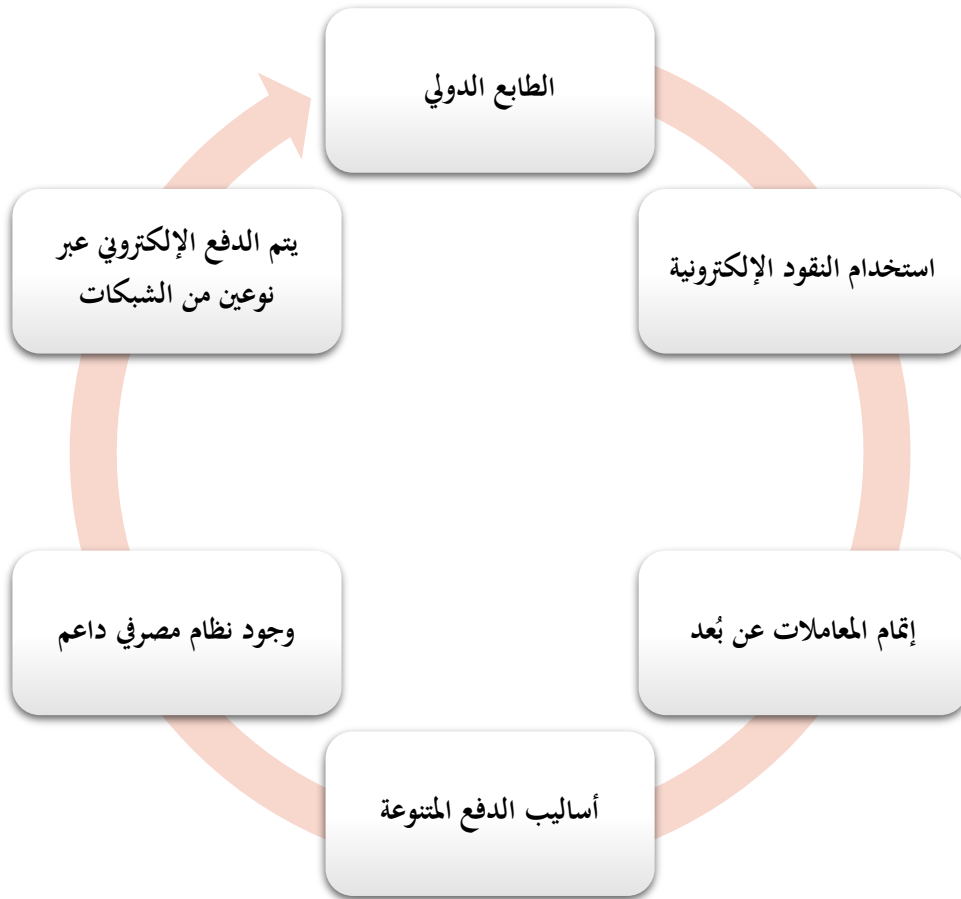
1. **الطابع الدولي:** يعد الدفع الإلكتروني وسيلة مقبولة عالميًا، حيث يمكن استخدامه في تسوية الحسابات عبر الفضاء الإلكتروني بين المستخدمين في مختلف أنحاء العالم، مما يعزز توسع التجارة على المستويين الإقليمي والدولي.
2. **استخدام النقود الإلكترونية:** يعتمد الدفع الإلكتروني على نقود رقمية مخزنة إما في بطاقات ذات ذاكرة رقمية أو ضمن أنظمة إلكترونية تديرها المؤسسات المالية المسؤولة عن عمليات التبادل.
3. **إتمام المعاملات عن بُعد:** يتيح الدفع الإلكتروني إبرام العقود بين أطراف متباعدة جغرافيًا، حيث يتم تنفيذ عمليات الدفع عبر الإنترنت، مما يسمح بالتواصل المباشر بين الطرفين من خلال بيانات إلكترونية دقيقة.
4. **أساليب الدفع المتنوعة:** يتم الدفع الإلكتروني بطريقتين رئيسيتين؛ الأولى عبر نقود مخصصة مسبقًا لهذا الغرض، بحيث لا يتم تنفيذ الدفع إلا بعد خصم المبلغ المحدد مسبقًا، على غرار العقود المدفوعة مقدمًا. أما الطريقة الثانية، فتتم عبر البطاقات المصرفية العادية، حيث لا يكون هناك مبلغ مخصص مسبقًا، بل تتم عمليات السحب وفقًا للرصيد المتاح أو من خلال وسائل أخرى مثل الشيكات.

¹ وهيبية عبد الرحيم، تحديث طرق الدفع ومساهمتها في خلق تجارة الكترونية في الوطن العربي - حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012/2013، ص ص 124، 125

الفصل الأول: الإطار النظري للدفع الإلكتروني

5. وجود نظام مصرفي داعم: يتطلب الدفع الإلكتروني توفر بنية تحتية مصرفية مجهزة لإنجاز العمليات عن بعد، وذلك من خلال أنظمة متطورة تضمن سهولة التعامل بين الأطراف وتعزز الثقة في العمليات المالية.
6. يتم الدفع الإلكتروني عبر نوعين من الشبكات، هما الشبكة الخاصة التي تقتصر على أطراف محددة تجمعهم معاملات وعلاقات مالية مسبقة، مما يضمن درجة عالية من الأمان والخصوصية، والشبكة العامة التي تتيح التعامل بين عدد غير محدود من الأفراد دون روابط مسبقة، ما يجعلها أكثر انفتاحًا وملاءمة للمعاملات المالية الواسعة مثل التسوق الإلكتروني والدفع عبر التطبيقات. يساهم هذان النوعان في تعزيز كفاءة أنظمة الدفع الإلكتروني، حيث يوفر كل منهما مزايا تتناسب مع احتياجات المستخدمين المختلفين، سواء في إطار المعاملات الخاصة أو التعاملات المفتوحة مع الجمهور.

الشكل رقم (01-01): خصائص الدفع الإلكتروني



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

ثانياً: أهمية الدفع الإلكتروني

مع التوسع في استخدام التكنولوجيا في مختلف جوانب الحياة، برز الدفع الإلكتروني كخيار أساسي لتسهيل المعاملات المالية. وتكمن أهميته في عدة جوانب يمكن إبرازها فيما يلي¹:

1. **الشعور بالأمان والخصوصية وسهولة الاستعمال**: يُوفر الدفع الإلكتروني بديلاً عملياً وآمناً عن حمل النقود، مما يقلل من مخاطر فقدانها أو سرقتها. كما يُتيح للمستخدم تنفيذ معاملاته المالية بسهولة وسرعة دون الحاجة إلى الإجراءات المعقدة المرتبطة بالطرق التقليدية. ويُعزز الدفع الإلكتروني من خصوصية التعاملات، كونه لا يتطلب غالباً استخدام أدوات مصرفية تقليدية مثل الشيكات، مما يقلل من إمكانية اطلاع أطراف أخرى على تفاصيل العمليات. كما أن أدوات الدفع الإلكتروني عادةً ما تكون شخصية وغير قابلة للتحويل، مما يزيد من درجة الأمان. وبالنسبة للتاجر، فالدفع الإلكتروني يُوفّر ضماناً لتحويل القيمة المدفوعة إلى نقد فعلي من خلال الجهة المصدرة.

2. **توفير النقدية بصورة فورية**: يساهم الدفع الإلكتروني في تسريع دورة الأموال وتحسين التدفقات النقدية داخل المؤسسات، حيث تتم المعاملات بشكل لحظي دون الحاجة للانتظار كما هو الحال في وسائل الدفع التقليدية. كما يُعد الدفع الإلكتروني وسيلة فعّالة في تسوية الحسابات المالية على المستوى المحلي والدولي، نظراً لطبيعته الرقمية العابرة للحدود. وبفضل استخدامه لمجموعة من الأدوات والتقنيات المصرفية الحديثة، أصبح بالإمكان إتمام العمليات المالية عبر الإنترنت في أي وقت ومن أي مكان، مما يعزز من كفاءة الأنشطة التجارية، خاصة في بيئة الأعمال الإلكترونية.

3. **التسويات المالية في البيئة الرقمية**: أدى التطور السريع للتكنولوجيا واتساع نطاق التجارة الإلكترونية إلى بروز الدفع الإلكتروني كوسيلة ضرورية للتسويات المالية، خاصة في المعاملات التي تتم عن بعد. فقد أصبحت الأدوات التقليدية كالنقد والشيكات غير فعّالة في بيئة افتراضية لا تعتمد على الاتصال المباشر. وهنا يلعب الدفع الإلكتروني دوراً محورياً في تسهيل عمليات الدفع والوفاء بالمقابل المالي للسلع أو الخدمات في العقود الإلكترونية، مما يوفّر بديلاً عصرياً وفعالاً يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي، ويضمن استمرارية النشاط التجاري دون الحاجة إلى وسائط مادية تقليدية.

¹ بوعكة كاملة، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، المسيلة، الجزائر، 2022، ص ص 09-07.

الفصل الأول: الإطار النظري للدفع الإلكتروني

4. سهولة التعامل واتساع نطاق الاستخدام: أصبح الدفع الإلكتروني أكثر سهولة وانتشارًا بفضل التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وارتفاع عدد المستخدمين للإنترنت المصري. وقد ساهم هذا الانتشار في تعزيز المبادلات الاقتصادية، حيث لم يعد استخدام الدفع الإلكتروني مقتصرًا على المعاملات المحلية، بل أصبح أداة فعالة على المستوى الدولي. كما أن سهولة التعامل بهذه الوسائل شجعت فئات واسعة من المتعاملين على اعتمادها، مما جعلها عنصرًا أساسيًا في تنشيط الحركة الاقتصادية وتوسيع دائرة النشاط التجاري في بيئة رقمية متكاملة.

المطلب الثالث: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني والأطراف المشاركة فيه

شهدت وسائل الدفع الإلكتروني تنوعًا كبيرًا لتلبية احتياجات المعاملات الحديثة، حيث ظهرت عدة أنواع تختلف في خصائصها وآليات استخدامها. وتتطلب هذه الوسائل وجود أطراف متعددة تساهم في إنجاح العملية وتأمينها.

أولاً: أطراف شبكة أنظمة الدفع الإلكتروني

تعمل شبكة أنظمة الدفع الإلكتروني كوسيط رقمي يربط بين طلبات الشراء وإتمام التحويل المالي عبر بنية مؤسسية وتقنية متكاملة، مع ضمان السرية وسرعة المعالجة. إذ تعتمد هذه الشبكة على بروتوكولات أمان مشددة وبنية تشغيلية متزامنة لتلبية احتياجات المستهلكين والتجار عبر القنوات الرقمية المختلفة. وعليه يمكن إبراز الأطراف الفاعلة في نظام الدفع الإلكتروني وهي كما يلي:¹

1. **حامل البطاقة (المستهلك):** هو الشخص أو الأشخاص الذين حصلوا على بطاقة بناء على طلباتهم المقدمة للمصدر ووافق عليه منحهم إياها لتمكينهم من الشراء بواسطتها والحصول على الخدمات وكذلك تمكنهم من السحب النقدي من الصراف الآلي باستخدام البطاقة الممنوحة لهم من المصدر.

2. **التاجر (البائع):** إن وصف التاجر يطلق على كل الشركات والمؤسسات صاحبة السلع ومحلات البيع ومراكز تقديم الخدمات للجمهور بشكل عام، ويبرم اتفاقاً مع مصدر وسيلة الدفع الإلكتروني لقبول التعامل بنظام الدفع الإلكتروني فيما يتعلق بعمليات البيع ثم يرجع إلى مصدر وسيلة الدفع للحصول على ثمن هذه السلع والخدمات. إذ يعد التاجر المالك للسلع من خلال المتجر الطبيعي أو الافتراضي والذي يتعامل معه حامل وسيلة الدفع من خلال عقد الشراء للسلعة ويقبل التاجر عملية التبايع بواسطة أداة الدفع الإلكتروني.

¹ جلال عابدة الشورة، وسائل الدفع الإلكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص ص 35-38.

الفصل الأول: الإطار النظري للدفع الإلكتروني

3. المصدر (المحرر): مصدر وسيلة الدفع هو البنك أو المؤسسات المالية المقدمة لخدمة الدفع الإلكتروني أو الشركات المتخصصة الكبرى التي لها أدوار عدة ومهمة كالتعاقد مع المركز العالمي للبطاقات، من أجل الحصول على تراخيص يسمح لها بإصدار البطاقات من خلال دخول في عضوية إصدار البطاقات. والتعاقد مع التجار المحليين من أجل قبوله وسيلة الدفع الإلكتروني من عملائها لتسوية عملياتهم من شراء أو تقديم خدمات معينة، بالإضافة إلى التعاقد مع عملائهم للتعامل لمثل هذه البطاقات في دفع ما يستحق عليهم للتاجر المقدم للسلعة أو الخدمة وحصول التاجر على مقابل ما يقدمه إلى عملائه باستخدام هذه البطاقة وذلك بشروط محددة مسبقاً في العقد.

4. المنظم (المركز العالمي للبطاقة): يقصد بالمركز العالمي لوسيلة الدفع الإلكتروني الوسيلة التي تقوم بإنشاء أداة الدفع، وتتولى رعايتها وتصدر تراخيص للبنوك في جميع أنحاء العالم بالموافقة على دخولها في عضوية البطاقات وهي تتولى تسوية العمليات المالية المستحقة جراء استخدامها، لا يقوم المركز العالمي بإصدار وسيلة الدفع بشكل مباشر للعملاء أو التعاقد مع التجار إلا أن لها دوراً فعالاً ومؤثراً في استعمالها حيث يكون له دور في عملية حل النزاعات والخلافات الناشئة بين أطراف العلاقة، فيكون دورها في هذه الحالة دور الحكم ويتم ذلك مقابل عمولة تتراوح عادة ما بين 1-4 بالمائة من قيمة العملية يدفعها التاجر إضافة إلى اشتراك سنوي في معظم الحالات يدفعه المستخدم.

ثانياً: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

مع التطور السريع في التكنولوجيا المالية، ظهرت العديد من وسائل الدفع الإلكتروني التي تتيح تنفيذ المعاملات المالية بسهولة وأمان، مما ساهم في تقليل الاعتماد على النقد التقليدي. وتتنوع هذه الوسائل وفقاً لطبيعة استخدامها والتقنيات المعتمدة فيها. حيث تشمل ما يلي:

1. البطاقات البنكية

البطاقة البنكية عبارة عن "بطاقة بلاستيكية أو ورقية مصنوعة من مادة يصعب العبث بها تصدرها جهة ما-بنك أو شركة استثمارية- يذكر فيها اسم العميل الصادرة لصالحه ورقم حسابه، حيث يملك الحامل تقديم تلك البطاقة للتاجر لتسديد ثمن مشترياته، حيث يقوم التاجر بتحصيل تلك القيمة من الجهة المصدرة التي تقوم بدورها باستيفاء تلك المبالغ من الحامل"¹. هناك عدة أنواع من البطاقات التي تصدرها البنوك:

أ. بطاقة الصرف البنكي 'بطاقة الخصم أو الدفع الشهري أو القيد الآجل' (**CHARG CARD**): تُعد بطاقات الخصم المؤجل (أو بطاقات الدفع الشهري/القيد الآجل) إحدى أدوات الدفع الإلكترونية التي تتيح لحاملها

¹ القاضي فداء يحيى أحمد الحمود، النظام القانوني لبطاقة الائتمان، دار الثقافة، عمان، 1999، ص 14.

الفصل الأول: الإطار النظري للدفع الإلكتروني

إجراء معاملاته دون الحاجة إلى دفع فوري، ضمن نظام يعتمد على التأجيل الزمني للسداد. حيث لا يُطلب من حامل البطاقة إيداع مسبق في حسابه الجاري، بل يقوم البنك بتسوية المدفوعات نيابة عنه، ويرسل في نهاية كل شهر كشف حساب يتضمن المبالغ المستحقة نتيجة استخدام البطاقة، على أن يتم السداد خلال فترة محددة، وفي حال التأخر تُفرض فوائد وفقاً لما تنص عليه اتفاقية الإصدار¹.

ب. **بطاقة الدفع (DEBIT):** تُعد من أدوات الدفع الإلكترونية المباشرة التي تعتمد على وجود رصيد فعلي مسبق في حساب العميل الجاري لدى الجهة المصدرة للبطاقة. حيث تُخصم المدفوعات مباشرة من هذا الحساب دون تقديم أي نوع من الائتمان، وتُحدد قدرة حامل البطاقة على الدفع بمدى توفر الرصيد في حسابه. ويمكن تمويل هذا الحساب من خلال تحويلات من البطاقة الائتمانية، إن وجدت. ومن أبرز مزايا هذا النوع من البطاقات أنه يُسهل العمليات المالية للعملاء، ويوفر عليهم الوقت والجهد، إضافة إلى تحقيق عوائد مرتفعة للبنوك المصدرة².

ج. **بطاقة الائتمان (CREDIT Carde):** بطاقة الائتمان هي بطاقة مغناطيسية تمنح حاملها القدرة على شراء مختلف السلع والخدمات أو تسديد مقابل ما يحصل عليه من خدمات، وذلك باستخدام الائتمان الممنوح من البنك أو المؤسسة المالية المصدرة. تصدر هذه البطاقات كخدمة إضافية للعملاء، وتتيح لهم القيام بالمعاملات المالية دون الحاجة إلى دفع المبلغ فوراً، حيث يتم تسديده لاحقاً ضمن شروط وأطر زمنية محددة³.

2. البطاقات الذكية (Smart Cards)

البطاقة الذكية عبارة عن بطاقة بلاستيكية ذات حجم قياسي تحتوي في داخلها على شرائح للذاكرة تعمل بواسطة *computer Microprocessor* يزودها ببطاقة تخزينية للبيانات أكبر بكثير من تلك التي تستوعبها البطاقات ذات الشرائط المغنطة ولكنها أعلى منها تكلفة، وتقدم هذه البطاقة العديد من الخدمات، منها بعض البيانات الشخصية الخاصة بحاملها مثل التاريخ الطبي للشخص ومعلومات عن حساباته الشخصية المصرفية، وباستخدام البطاقة الذكية في أجهزة الصراف الآلي يمكن للعميل شحنها بمبلغ معين من النقود من حسابه، وتخزين عليها كافة البيانات وعليه لا تعتمد على الاتصال مع حاسوب المصرف أو الجهة المصدرة⁴.

¹ باسم أحمد المبيطين، التجارة الإلكترونية، دار جليس الزمان، الأردن، 2010، ص 130.

² سامح عبد المطلب عامر، علاء محمد سيد قنديل، التسويق الإلكتروني، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2012، ص 380.

³ محمد عبد الحسن الطائي، التجارة الإلكترونية: المستقبل الواعد للأجيال القادمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 186.

⁴ حازم نعيم الصمادي، المسؤولية في العمليات المصرفية الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 30.

الفصل الأول: الإطار النظري للدفع الإلكتروني

تُصنّف البطاقات الذكية، بناءً على آلية تواصلها مع جهاز القارئ، إلى ثلاثة أنواع رئيسية، تختلف فيما بينها من حيث التصميم والتكنولوجيا المستخدمة في نقل البيانات¹:

أ. **البطاقات التلامسية (Contact Cards)**: تُعد هذه البطاقات من أكثر الأنواع شيوعاً وانتشاراً في نظم الدفع الإلكتروني. ولإتمام عملية قراءة البيانات، يتطلب إدخال البطاقة فعلياً داخل جهاز القارئ، حيث تحتوي على شريحة إلكترونية صغيرة مطلية بالذهب بقطر يقارب نصف بوصة، تقع عادة في مقدمة البطاقة. تختلف هذه البطاقات عن بطاقات الائتمان التقليدية التي تعتمد على الشريط المغناطيسي في الخلف. فعند إدخال البطاقة في القارئ، يتم الاتصال بين الشريحة الإلكترونية وناقل البيانات الإلكتروني الموجود في الجهاز، ما يسمح بنقل البيانات بين الطرفين بطريقة مباشرة وآمنة.

ب. **البطاقات غير التلامسية (Contactless Cards)**: تتميز هذه البطاقات بإمكانية الاتصال بجهاز القارئ دون الحاجة إلى إدخالها فعلياً فيه، حيث تحتوي على شريحة إلكترونية وهوائي مدمج يتيح الاتصال اللاسلكي من خلال تقنية موجات الراديو. وتُستمد طاقة البطاقة من المجال الكهرومغناطيسي الذي يُولده القارئ نفسه، مما يمكنها من إرسال واستقبال البيانات بطريقة فورية دون تلامس. تُستخدم هذه البطاقات على نطاق واسع في البيئات التي تتطلب سرعة وكفاءة في إتمام المعاملات، مثل أنظمة النقل ودفع رسوم الطرق السريعة، وجباية الضرائب.

ج. **البطاقات ذات الخاصية المشتركة (Combi Cards)**: تجمع هذه البطاقات بين خصائص النوعين السابقين، إذ تتيح إمكانية التواصل مع القارئ إما من خلال التلامس المباشر أو الاتصال اللاسلكي عن بُعد، مما يجعلها متعددة الاستخدامات وأكثر مرونة في تطبيقات الدفع ونقل البيانات. تُستخدم هذه البطاقات في البيئات التي تتطلب مستويات مختلفة من الأمان أو توفر وسائل قراءة متنوعة، كما تُسهم في تسريع العمليات وتحسين تجربة المستخدم.

3. المحافظ الإلكترونية: تُعرف محفظة النقود الإلكترونية بأنها: "وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر"². وتوجد خمسة أنواع لمحافظ الإلكترونيّة، والتي يمكن تقسيمها كما يلي:³

¹ محمد ناصر إسماعيل، وآخرون، البطاقة الذكية وأثرها في التقليل من بعض المخاطر المصرفية -دراسة استطلاعية لعينة من زبائن مصرف الرافدين فرع الخضراء، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 37، العراق، 2013، ص 84.

² غنام شريف محمد، محفظة النقود الإلكترونية، دار النهضة العربية، الاسكندرية، 2003، ص 12.

³ يسعد عبد الرحمن، وآخرون، دور المحفظة في تعزيز الشمول المالي تجارب دولية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2021، ص ص 206، 207.

الفصل الأول: الإطار النظري للدفع الإلكتروني

أ. **المحفظة المكتبية:** يتم قبول التعامل بهذه المحفظة الإلكترونية فقط عبر الحاسب الذي تم تنصيب المحفظة عليه، وتؤمن حماية وافية للبيانات، لكن أكبر مخاطرها هو تعرض الحاسب للاختراق أو دخول فيروس على المحفظة، والذي قد يؤدي الى خسارة كل شيء فيها.

ب. **محفظة المعدات أو الأجهزة:** تشبه نوع السابق لحد كبير، ولكن الفرق أنها تعتمد على وجودها بشكل محمي ومغلق داخل جهاز التخزين مثل الأجهزة USB أو جهاز مشابه.

ت. **محفظة الأنترنت الرقمية:** تعتمد على تقنية تخزين سحابية، ومن أكبر فوائدها القدرة على الولوج إليها واستخدامها من أي جهاز أو في أي مكان طالما يوجد الحاسب الخاص بها، ولكن بنفس الوقت أكبر عيوبها هو افتقادها للأمان كون مالكيها يعيش في قلق تعرض الخدمة السحابية للهجوم أو الاختراق.

ث. **المحفظة الورقية:** من المعروف أن هذا النوع يقدم نسبة عالية من الأمان والحماية، لكن إمكانية استخدامه تبقى أصعب من الأنواع الأخرى.

ج. **محفظة الهواتف الرقمية:** يعمل هذا النوع من المحفظة الإلكترونية كتطبيق في الهواتف الذكية، وهناك فوائد عديدة لهذا النوع أبرزها وجود دعم لها من قبل متاجر عديدة.

4. الشيكات الإلكترونية: الشيك الإلكتروني عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الإلكتروني المؤمن، وتتضمن هذه البيانات التي يحتويها الشيك البنكي من تحديد مبلغ الشيك واسم المستفيد واسم من أصدر الشيك وتوقيعه، ويكون هذا التوقيع عن طريق رموز خاصة.¹

5. النقود الإلكترونية: يعرفها صندوق النقد الدولي على أنها: "قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل الكتروني أو في ذاكرة الكترونية لصالح المستهلك"².

6. التحويلات المالية الإلكترونية: إن عملية التحويل الإلكتروني للأموال هي إحدى العمليات المصرفية الإلكترونية التي تنفذها البنوك من خلال شبكة الاتصال العالمية "الأنترنت"، والتحويل الإلكتروني للأموال هو عبارة عن تحويل مبلغ نقدي من المال يتم تحويلها إلكترونياً وذلك باستخدام شرائط ممغنطة أو أسطوانة تسجيل عليها تعليمات التحويل.³

¹ الرومي محمد أمين، التعاقد الإلكتروني عبر الأنترنت، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 145.

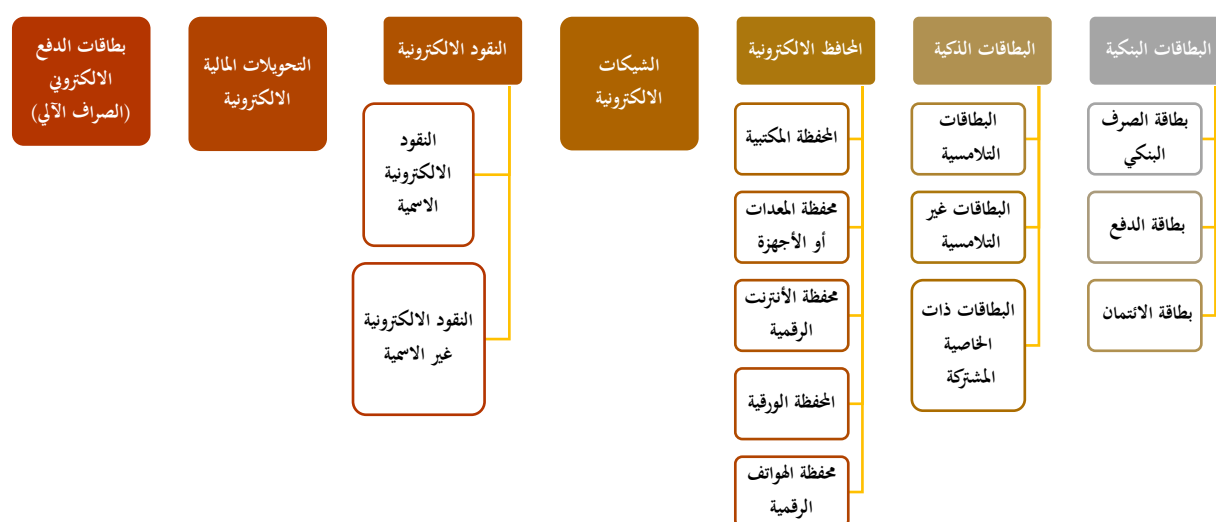
² Hashem Moustafa Sherif et Serhouchi Ahmed, *La Monnaie Electronique*, Edition Eyrolles, Paris, 1999, P :46.

³ سليمان ضيف الله، التحويل الإلكتروني للأموال مسؤولية البنوك القانونية، دار الثقافة، عمان، 2012، ص 35.

الفصل الأول: الإطار النظري للدفع الإلكتروني

7. بطاقات الدفع الإلكتروني : تعرف بأنها: "أداة داخلية للدفع الفوري ذات نطاق عام ناتجة عن عقد ثلاثي (غالبًا) تصدر من بنك تجاري تُمكن أصحابها من إجراء عقود خاصة والحصول على خدمات خاصة". وعرفها آخرون بأنها: "البطاقات البلاستيكية والمغناطيسية التي تصدرها البنوك لعملائها للتعامل بها بدلاً من حمل النقود، فهي بطاقة بلاستيكية مستطيلة الشكل تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها وشعارها وتوقيع حاملها وبشكل بارز على وجه الخصوص رقمها واسم حاملها ورقم حسابه وتاريخ انتهاء صلاحيتها، وهو المكان المخصص على البطاقة لتخزين البيانات الإلكترونية التي يحتاجها الحاسب الآلي للتعرف على البطاقة".¹

الشكل رقم (01-02): أنواع وسائل الدفع الإلكتروني



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

¹ حنان حمد فهمي حمد، الدفع الإلكتروني ودوره في تحقيق الشمول المالي، مجلة دار الإفتاء المصرية، العدد 34، القاهرة، مصر، 2018، ص 104.

الفصل الأول: الإطار النظري للدفع الإلكتروني

المبحث الثاني: انتشار الدفع الإلكتروني: المتطلبات، الفرص، والتحديات

أصبح الدفع الإلكتروني جزءاً أساسياً من الأنظمة المالية الحديثة، حيث يشهد انتشاراً متزايداً في مختلف أنحاء العالم بفضل التطور التكنولوجي والتحول الرقمي المتسارع. ومع تزايد الاعتماد على الوسائل الإلكترونية في تنفيذ المعاملات المالية، برزت الحاجة إلى تهيئة البيئة المناسبة لتعزيز انتشار أنظمة الدفع الإلكتروني، سواء من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية، أو وضع الأطر التنظيمية والتشريعية الداعمة.

المطلب الأول: متطلبات انتشار الدفع الإلكتروني

ان نجاح وانتشار أنظمة الدفع الإلكتروني يتطلب توفر مجموعة من المتطلبات الأساسية التي تضمن كفاءة عملها، وتعزز ثقة المستخدمين بها، وتشمل هذه المتطلبات¹:

1. **الاستقلالية:** تتطلب بعض أشكال عملية الدفع الإلكتروني برمجيات خاصة وأجهزة حاسوبية لتنفيذها، كما تتطلب معظم أشكال الدفع الإلكتروني من التاجر أو البائع أن يحصل على هذه البرمجيات لاستقبال وتدقيق عملية الدفع، مع العلم أن هذه الطرق التي تتطلب هذه المواصفات تكون عادة أقل نجاحاً.
2. **الحاجة للترابط:** تعمل كل أشكال التجارة الإلكترونية ضمن أنظمة خاصة وترتبط بأنظمة أخرى وتطبيقات حاسوبية مختلفة، ولذلك على عملية الدفع الإلكتروني أن تتكامل وتترابط مع هذه الأنظمة الموجودة أصلاً والتي تعد من التطبيقات المعيارية.
3. **السرية:** أهم سؤال يطرحه المشتري هو درجة الأمان المتوفرة في عملية نقل الأموال، كلما كانت درجة المخاطرة مرتفعة لدى المشتري، كلما كانت عملية الدفع الإلكتروني غير مقبولة لدى جميع الأطراف.
4. **معدل العملية:** يقبل معظم المشترون على استخدام بطاقات حساباتهم فقط في عملية الشراء ضمن المعدل المحدد سواء كان هذا المعدل منخفضاً أو مرتفعاً، فإذا كانت تكلفة الساعة مثلاً منخفضة جداً دولارات قليلة، أن تنفع بطاقة الحساب البنكي، بالإضافة إلى أن البطاقة لن تعمل إذا كانت التكلفة مرتفعة جداً كشراء طائرة جديدة. تحتاج لمبالغ باهظة، لذلك لا تنجح عمليات الدفع الإلكتروني في الحدود الوسطى بين المنخفضة والمرتفعة جداً.
5. **سهولة الاستخدام:** تُستخدم بطاقات الحساب بشكل واسع في نموذج منظمات الأعمال للمستهلك (B2C) نظراً لسهولة استخدامها ومرونتها، مما يجعلها الخيار النموذجي في الدفع الإلكتروني. أما في نموذج منظمات الأعمال لمنظمات الأعمال (B2B)، فإن طرق الدفع الإلكتروني المباشرة تُعدّ خياراً واعداً، حيث إنها توفر سرعة

¹ محمد نور، وآخرون، التجارة الإلكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 237، 238.

الفصل الأول: الإطار النظري للدفع الإلكتروني

في الإنجاز، وتقلل من التكاليف الإدارية، وتسهم في تحسين تدفق العمليات المالية. وبالتالي، يمكن لهذه الطرق أن تحل محل الأساليب التقليدية في كثير من المعاملات، خاصة مع التطور المستمر في تقنيات الأمان والربط البنكي بين المؤسسات.

6. الرسوم: عند استخدام بطاقات الحساب في عملية الدفع، فإن التاجر يحصل على رسوم تقدر عادة بـ 3% من سعر البيع، وهذه الرسوم تعتبر أعلى من الرسوم المحددة عادة، لذلك قد تناسب هذه الرسوم الصفقات الصغيرة فقط ولا تدعم الصفقات الكبيرة عادة.

المطلب الثاني: الفرص التي يوفرها الدفع الإلكتروني

يعد الدفع الإلكتروني أحد أهم الابتكارات في المجال المالي، حيث يوفر العديد من الفرص التي تساهم في تعزيز كفاءة المعاملات المالية، كما يتيح فرصاً للنمو الاقتصادي من خلال دعم التجارة الإلكترونية، إذ يمكن إيجاز أهم الفرص كما يلي¹:

1. بالنسبة لحاملها: تحقق وسائل الدفع الإلكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفاذي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة للحصول على الائتمان المجاني لفترة محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوراً بمجرد ذكر رقم البطاقة.

2. بالنسبة للتاجر: تعد أقوى ضمان لحقوق البائع وتساهم في زيادة المبيعات، كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة.

3. بالنسبة لمصدرها: تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية.

4. بالنسبة للمجتمع: تعتبر البطاقات الدولية كفيزا وغيرها استثماراً ضخماً للشركات التي تصدرها، ومن ثم أصبح بإمكان هذه الدول التي تحتضن هذه الشركات مقاسمة الأرباح، ومن ناحية أخرى فإن استخدام البطاقات الائتمانية وغيرها من بطاقات الدفع الإلكتروني قد خفض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية، إضافة إلى أن الشركات المصدرة اقتسمت مع البنك المركزي مسؤولية حماية التزوير للنقود، كما أنها تساعد البنوك التجارية على إعطاء أو تقديم قروض أكبر وهو ما يعني كفاءة السياسة النقدية.

¹ يوسف حسن يوسف، الاقتصاد الإلكتروني، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2002، ص ص 27، 28.

الفصل الأول: الإطار النظري للدفع الإلكتروني

المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه انتشار الدفع الإلكتروني

رغم المزايا العديدة التي يوفرها الدفع الإلكتروني، إلا أن انتشاره يواجه العديد من المعوقات التي تحدّ من فاعليته في بعض الدول والمناطق. وتشمل هذه المعوقات¹:

1. **القيود:** تفرض أنظمة الدفع الإلكتروني حدودًا معينة على المستخدمين، سواء من حيث عدد المعاملات اليومية أو من حيث القيمة القصوى للمبالغ التي يمكن سحبها أو تحويلها، وذلك بهدف تعزيز الأمان وتقليل مخاطر الاستخدام غير المشروع.

2. **الحاجة إلى الوصول إلى الإنترنت:** يُعد الاتصال بالإنترنت شرطًا أساسيًا لاستخدام خدمات الدفع الإلكتروني، إذ لا يمكن للمستخدم الوصول إلى حساباته أو تنفيذ أي معاملة إلكترونية في حال انقطاع الاتصال، مما يجعل توفر الإنترنت عاملاً حاسماً في إتمام هذه العمليات.

3. **خطر التعرض للاختراق:** يمكن اختراق نظام الدفع الإلكتروني في أي وقت إذا لم تكن المؤسسات المزودة لهذه الخدمات تمتلك نظام أمان قوي وفعال، كما يمكن أيضاً استهداف مستخدمي هذه الأنظمة في حال عدم التزامهم بإجراءات الحماية والضوابط الأمنية، مثل استخدام كلمات مرور قوية وتفادي مشاركة البيانات الحساسة عبر قنوات غير آمنة.

4. **الهوية الكاذبة:** لا توجد وسيلة للتحقق مما إذا كان الشخص الذي يدخل المعلومات عبر الإنترنت هو نفس الشخص، كما يدعي على عكس المعاملات المادية فإن الفرد غير موجود شخصياً ولم يتم التحقق من هوية الشخص باستخدام صورة أو توقيع مادي.

5. **الاحتيال:** يمكن تعريف الاحتيال على أنه الأنشطة غير المرغوب فيها التي تحدث في نظام تشغيلي، وتتكبد شركات المدفوعات الإلكترونية وعملائها خسائر احتيال بمليارات الدولارات سنوياً لأنها تؤثر على صناعة المدفوعات الإلكترونية بالكامل، وتعد مخاطر الاحتيال من أهم المخاطر لكونها تسبب الكثير من الخسائر.

6. **التهرب الضريبي:** بموجب الإطار القانوني، تلتزم المؤسسات بتقديم تقارير دقيقة وشاملة عن معاملاتها المالية إلى الجهات الضريبية المختصة، وذلك لضمان الامتثال للالتزامات الجبائية. غير أن الاعتماد المتزايد على أنظمة الدفع الإلكتروني قد يشكل تحدياً في هذا السياق، حيث تُتيح بعض المعاملات الإلكترونية إمكانية عدم الإفصاح

¹ حسين رضا مهدي، تطور الدفع الإلكتروني في العراق، البنك المركزي العراقي دائرة الرقابة على المصارف، 2024، ص 04.

الفصل الأول: الإطار النظري للدفع الإلكتروني

الكامل عنها من قبل الشركات، مما يفتح المجال أمام ممارسات التهرب الضريبي في حال غياب آليات رقابة فعالة تكشف عن حجم المدفوعات الفعلية المنجزة خلال الفترة الضريبية.

7. **تعارضات الدفع:** تحدث مشكلات الدفع أيضًا لأن المدفوعات لا تتم يدويًا ولكن من خلال نظام آلي يمكن أن يتسبب في حدوث أخطاء، هذا مهم بشكل خاص عندما يتم الدفع على أساس يومي لعدة مستلمين.
8. **المزودين والتجار المخادعين:** الذين يستخدمون البيانات الشخصية للمستهلكين ويبيعونها من أجل استخدامها من قبل المعلنين في الإعلانات لأغراض الاحتيال.

خلاصة الفصل

يعد الدفع الإلكتروني مظهراً من مظاهر التطور التكنولوجي في الأنظمة المالية، حيث يجسد التحول من التعاملات التقليدية إلى نماذج أكثر كفاءة تعتمد على التقنية الرقمية. ومن خلال دراسته، يمكن فهم دوره في إعادة تشكيل العلاقات المالية والاقتصادية، مما يعكس الطبيعة الديناميكية للأسواق المعاصرة. كما أن انتشار الدفع الإلكتروني يرتبط بعوامل متعددة، تشمل التقدم التكنولوجي، ومدى تكيف الأنظمة المصرفية، والإطار التنظيمي والقانوني. غير أن هذا الانتشار يواجه تحديات تتطلب حلولاً مبتكرة، سواء فيما يتعلق بالأمان السيبراني أو بتوسيع نطاق الشمول المالي. وبالتالي، فإن الدفع الإلكتروني لا يمثل فقط وسيلة للدفع، بل هو جزء من تحول أعمق في البنى الاقتصادية والمالية العالمية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للشمول المالي

تمهيد

شهد مفهوم الشمول المالي تطوراً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، حيث أصبح من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي. ويرتكز الشمول المالي على تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها بفعالية، بما يشمل الحسابات المصرفية، وخدمات الادخار، والتمويل، والتأمين، بطرق تتسم بالسهولة والتكلفة الميسورة.

كما يُعد الشمول المالي أداة رئيسية للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يساهم في دمج الفئات غير المشمولة مصرفياً ضمن النظام المالي الرسمي، مما يعزز من قدرتها على الاستثمار، ويحد من التعاملات غير الرسمية التي قد تعيق التنمية الاقتصادية. كما أن انتشار التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي في القطاع المصرفي ساهما في توسيع نطاق الشمول المالي، عبر توفير حلول مالية مبتكرة تلائم احتياجات الأفراد والمؤسسات على اختلاف مستوياتهم الاقتصادية.

في هذا الفصل، سيتم تناول الإطار النظري للشمول المالي، من خلال استعراض مبحثين رئيسيين على النحو

التالي:

- المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي
- المبحث الثاني: أهمية الدفع الإلكتروني في تدعيم الشمول المالي

المبحث الأول: أساسيات حول الشمول المالي

يعد الشمول المالي أحد المفاهيم الاقتصادية الحديثة التي تهدف إلى ضمان وصول الأفراد والشركات، خاصة الفئات المهمشة وغير المشمولة مصرفيًا، إلى الخدمات المالية الرسمية بتكاليف ميسورة وبطريقة آمنة ومستدامة. ويسهم الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية من خلال دمج أكبر عدد من الأفراد في النظام المالي الرسمي.

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي

أصبح الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي والنمو المستدام. ويرتكز هذا المفهوم على ضمان وصول الأفراد والمؤسسات، خاصة الفئات المحرومة، إلى الخدمات المالية الرسمية بشكل آمن وبتكلفة ميسورة. ومن هنا، تتجلى أهمية الشمول المالي في دوره في تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال إتاحة فرص متساوية للجميع في النظام المالي.

أولاً: تعريف الشمول المالي

لقد حاول الكثير من الاقتصاديين تعريف الشمول المالي من خلال تقريب المفاهيم النظرية له، ولعل من أهم التعريفات المتداولة نجد:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة " ليشون وثرقت " عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية، وفي عام 1999 تم استخدام مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة¹.

يعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه: " الأفراد والشركات الذين لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم (معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين)، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام"².

¹ خيلي رشيد، واقع وآفاق الشمول المالي الرقمي في البلدان العربية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 11، العدد 02، ورقلة، الجزائر، 2022، ص 15.

² مجموعة البنك الدولي، الموقع الرسمي على الموقع الإلكتروني <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview> تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/07.

الفصل الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

ينص قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري الصادر بالقانون رقم 194 لسنة 2020 على أن الشمول المالي هو: "إتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع، من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات، بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم"¹. كما يُعرف البنك المركزي العراقي الشمول المالي على أنه: "يعبر عن الجهود في توسيع وتحسين إمكانية وصول جميع شرائح المجتمع من الافراد والشركات بما في ذلك الفئات المهمشة ماليا وذوي الدخل المنخفض الى خدمات ومنتجات القطاع المالي ليشمل ذلك ادماجهم في الانظمة المصرفية لتسهيل تفاعلهم من خلال استخدام وسائل الدفع الالكتروني والتكنولوجيا الرقمية مما يعزز التنمية الاقتصادية ويقلل من الفجوات المالية بين الفئات المختلفة في المجتمع"².

وتعرف مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه: "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة". أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) فتعرف الشمول المالي على أنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) فتعرف الشمول المالي بأنه: "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً"³.

¹ البنك المركزي المصري، الموقع الرسمي على الموقع الالكتروني <https://www.cbe.org.ar/financial-inclusion/overview>، تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/07.

² البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي على الموقع الالكتروني <https://cbi.iq/news/view/2535>، تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/07.

³ علياء محمد عبد الجليل الغايش، دور الشمول المالي والتكنولوجيا المصرفية في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة تحليلية وتطبيقية على مصر-، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، العدد 38، الإسكندرية، مصر، 2022، ص 84.

الفصل الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

ويُعرف على أنه: "عبارة عن تقديم خدمات مالية بتكاليف ميسورة لأكثر عدد من الفئات المحرومة والمنخفضة الدخل وذلك بغرض توفير فرص عادلة لكل فرد للاستفادة من القنوات المالية الرسمية من أجل حياة أفضل ومعيشة أفضل ودخل أفضل"¹.

وعليه يمكن القول ان الشمول المالي هو: عملية تيسير وصول الأفراد والمؤسسات، وخاصة الفئات محدودة الدخل والمحرومة، إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، مثل الحسابات المصرفية، والتمويل، والادخار، والتأمين، بطرق آمنة وميسرة وبتكاليف معقولة. ويهدف الشمول المالي إلى تمكين جميع فئات المجتمع من الاستفادة من الخدمات المالية، بما يعزز الاستقرار المالي، ويدعم النمو الاقتصادي، ويساهم في تقليل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: أهمية الشمول المالي

تتجلى أهمية الشمول المالي في النقاط التالية²:

1. يساهم في تعزيز جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال إدماج الأفراد في النظام المالي الرسمي.
2. يسهل الوصول إلى منتجات وخدمات التأمين الضرورية، مما يساعد في تقليل المخاطر ومعالجة نقاط الضعف في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
3. يعزز كفاءة النظام المالي واستقراره ونزاهته، حيث تساهم مشاركة المدخرين والمقترضين في تحسين فعالية السياسة النقدية واستقرار المؤسسات المالية، بالإضافة إلى زيادة المدخرات والاستثمارات المحلية.
4. يساهم في تحسين المستوى الاجتماعي والثقافي للأفراد من خلال الحد من الفقر ومكافحة الأمية المالية.
5. يوفر إمكانية استخدام الخدمات المالية بتكلفة منخفضة وأسعار مناسبة، مما يقلل الاعتماد على الأنشطة المالية غير الرسمية.
6. يساعد في الحد من اللجوء إلى الاقتصاد الموازي عبر تقديم خدمات مالية عالية الجودة بمميزات تنافسية.

¹ Ajay Garg, **Financial inclusion-viable opportunities in India**, Chhayadeep Offset press, Farīdabad, India, 2011; P:04.

² عمار حميد، نوح بوعروج، دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي -دراسة مقارنة بين الجزائر والدول العربية خلال الفترة 2008/2017-، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020/2019، ص 20.

الفصل الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

كما يمكن ايجاز أهمية الشمول المالي في النقاط التالية:¹

1. يساعد الشمول المالي العائلات على الادخار من أجل التقاعد أو حالات الطوارئ غير المتوقعة وتغطية النفقات المتكررة مثل الايجار. فقد أبرزت العديد من الدراسات أن الشمول يمكن أن يحسن الدخل ويزيد من المدخرات، وبالتالي تمكين الفئات المحرومة من توفير ضروريات الحياة مثل الرعاية الصحية والتعليم والطعام وتنمية أعمالهم؛
2. يساهم تقليص فجوة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مكاسب كبيرة على مستوى إمكانات النمو، وقد أنشأت دراسة Bhattacharya & Wolde سنة 2010 علاقة سلبية بين النسبة المئوية للشركات التي تذكر أن فرص الحصول على التمويل هي من أهم القيود التي تواجهها ومعدلات نصيب الفرد من الدخل؛
3. الشمول المالي يعزز التمكين الاقتصادي، والذي بدوره يحسن الرفاهية الشاملة مع توفير اللبنة الأساسية لمزيد من النمو؛
4. يعد دمج رواد الأعمال وأعمالهم في القطاع المالي الرسمي خطوة أولى مهمة لبناء أسواق مالية أكثر ارتباطاً بأسواق عالمية؛
5. كما أن الشمول المالي يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود وتنشيط الدورة الاقتصادية، ويزيد من فعالية السياسات الحكومية، وتحسين بيئة العمل وزيادة مستويات كفاءة أسواق السلع والخدمات؛
6. يساعد الشمول المالي على تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي مما يؤدي إلى توفير شفافية أكبر في المعاملات المالية من خلال آليات الرقابة والاشراف وتفعيل دور هيئات الاستعلام المالي؛
7. يمكن أن يساعد الشمول المالي وملكية الحساب على تقليل الفساد، وتثبيط التهرب الضريبي، والسماح بدفعات إعانات أكثر فعالية؛
8. يمكن نفاذ شرائح أكبر من المواطنين للخدمات المالية والتمويل سواء كانوا أفراداً أو شركات وخاصة فيما يتعلق بالشركات متناهية الصغر والصغيرة، يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل وضمان عدالة توزيع الفرص الاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع وهي بدورها تساعد على تحسين المستويات المعيشية والرفاهية للمجتمع؛

¹ سعاد الميلودي، فاطمة فوقة، الخدمات المالية الرقمية وأثرها على الشمول المالي في الدول العربية -دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة 2011/2019، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 02، خميس مليانة، الجزائر، 2022، ص ص 428، 429.

الفصل الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

9. يتيح الوصول إلى الخدمات المالية لأصحاب المشاريع الصغيرة والصغيرة والاستفادة من الخدمات الاستشارية لهذه المؤسسات للمساعدة في استثمار رأسمالها وتنمية أعمالها.

ثالثاً: أهداف الشمول المالي

يسعى الشمول المالي إلى تحقيق دمج فعال ومتكامل لكافة شرائح المجتمع في النظام المالي الرسمي، بما يسهم في تحسين نوعية الحياة وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. وتتمثل الأهداف الجوهرية للشمول المالي فيما يلي¹:

1. إتاحة الخدمات المالية للجميع بتكلفة معقولة: يُعد توفير خدمات مالية متنوعة مثل الادخار، والإيداع، وخدمات الدفع والتحويل، والائتمان، والتأمين، لجميع الأفراد والأسر، من أهم ركائز الشمول المالي. ويُشترط أن تكون هذه الخدمات ميسرة من حيث التكلفة وسهولة الوصول، بحيث لا تشكل عبئاً مادياً على الفئات ذات الدخل المحدود، وتُتيح فرصاً متساوية للمشاركة الاقتصادية.

2. تعزيز التنظيم الآمن والفعال للقطاع المالي: يهدف الشمول المالي إلى ضمان أن المؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات تعمل وفق أطر تنظيمية واضحة ومعايير أداء محددة تضمن حماية المستهلك المالي، وتكفل الشفافية، وتُحد من المخاطر مثل الاحتيال وغسل الأموال. ويُعتبر التنظيم الجيد عاملاً محورياً في بناء الثقة بين المؤسسات المالية والعملاء، وخاصة الجدد منهم.

3. تحقيق الاستدامة المالية وتحسين مناخ المنافسة: لا يقتصر الشمول المالي على الوصول المؤقت للخدمات، بل يُعنى كذلك باستمرارية تقديمها من خلال ضمان الاستدامة المالية للمؤسسات، وتعزيز بيئة تنافسية عادلة تُمكن العملاء من اختيار الأنسب من بين مجموعة من مقدمي الخدمات. ويساهم هذا التنافس في تحسين الجودة، وتخفيض التكاليف، وتوسيع نطاق الابتكار المالي.

4. التركيز على الفئات المهمشة والمحرومة: أحد أبرز أهداف الشمول المالي هو استهداف الفئات التي غالباً ما تكون خارج دائرة النظام المالي الرسمي، مثل الفقراء، ومحدودي الدخل، وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والنساء، والشباب، والأطفال، وسكان المناطق الريفية والنائية. فبفضل الشمول المالي، يمكن تلبية الاحتياجات المالية لهذه الفئات بمنتجات وخدمات مصممة خصيصاً لظروفهم، مما يُمكنهم من توفير، والاقتراض، والاستثمار، وبناء مستقبل أكثر استقراراً.

¹ نبيل بحوري، الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه-دراسة حالة الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 03، جامعة خيس مليانة، الجزائر، 2019، ص 163.

الفصل الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

5. الإسهام في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية: من خلال تعزيز التمكين المالي لجميع فئات المجتمع، يساهم الشمول المالي في تحسين مستويات المعيشة، وزيادة فرص العمل، وتشجيع ريادة الأعمال، وبالتالي خفض معدلات الفقر وعدم المساواة. كما أن انخراط المزيد من الأفراد والمؤسسات في النظام المالي يعزز من فعالية السياسات النقدية، ويزيد من الشفافية الاقتصادية، ويُنشط حركة الاقتصاد الوطني.

رابعاً: مبادئ الشمول المالي

في إطار السعي إلى تطوير استراتيجيات فعالة ومستدامة لتعزيز الشمول المالي، أقرت مجموعة العشرين (G20) مجموعة من المبادئ التوجيهية التي اعتمدها الدول الأعضاء كمرتكزات أساسية لبناء نظم مالية أكثر شمولاً، تساهم في الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي. وفيما يلي أبرز هذه المبادئ:¹

1. القيادة (Leadership): تؤكد مجموعة العشرين على أهمية اضطلاع الحكومات بدور قيادي واضح في دعم الشمول المالي، من خلال الالتزام السياسي والمؤسسي بتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، لما لذلك من أثر مباشر في التخفيف من حدة الفقر وتحسين الاندماج الاجتماعي.

2. التنوع (Diversity): يقتضي تحقيق الشمول المالي اعتماد سياسات متنوعة تشجع المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية، وتوفر حوافز تتماشى مع ديناميكيات السوق، بما يساهم في ضمان الاستمرارية والوصول الدائم إلى طيف واسع من المنتجات والخدمات المالية المناسبة لمختلف الفئات.

3. الابتكار (Innovation): يُعد الابتكار المؤسسي والتكنولوجي عنصراً حاسماً في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيما في المناطق غير المخدومة. وتوصي المبادئ بدعم المبادرات التي تساهم في تطوير أدوات مالية رقمية فعالة، ومعالجة أوجه القصور في البنية التحتية للنظام المالي.

4. الحماية (Protection): تؤدي الحكومات دوراً محورياً في سن القوانين والتنظيمات التي تنظم عملية تقديم الخدمات المالية، مع ضمان حماية حقوق العملاء الماليين من خلال أطر تنظيمية شاملة تعزز الشفافية، وتحمي من الاستغلال أو الاحتيال.

5. التمكين المالي للعملاء (Empowerment): يتطلب الشمول المالي الفعال تمكين الأفراد من فهم وإدارة شؤونهم المالية. ويشمل ذلك تطوير التثقيف المالي وتعزيز القدرات المالية للفئات المستهدفة، بما يساعدهم على اتخاذ قرارات مالية رشيدة ومستقلة.

¹ مفيدة الأحسن، وآخرون، واقع الشمول المالي في الجزائر (واقع وتحديات) -دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من 2011 إلى 2021-، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 12، العدد 02، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2023، ص ص 27، 28.

الفصل الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

6. التعاون (Cooperation): ينبغي تهيئة بيئة مؤسسية تدعم التنسيق الفعال بين مختلف الجهات الحكومية، مع تعزيز قنوات التشاور المباشر بين القطاع العام والخاص، ومشاركة الأطراف المعنية من المجتمع المدني، بما يعزز الشفافية وتكامل السياسات.

7. الاستناد إلى المعرفة (Knowledge-Based Approach): تشدد المبادئ على أهمية تصميم السياسات المالية استنادًا إلى أدلة وبيانات موثوقة، مع قياس مدى التقدم المحقق بشكل دوري، وتقييم فعالية السياسات والاستراتيجيات من خلال أدوات اختبار وقبول مشتركة بين الجهات التنظيمية ومقدمي الخدمات.

8. التناسب (Proportionality): ينبغي أن تكون الأطر التنظيمية والسياسات المطبقة متناسبة مع حجم ونوع المخاطر المرتبطة بالمنتجات والخدمات المالية الجديدة، بما يضمن التوازن بين الابتكار والحماية دون فرض قيود تعيق الوصول إلى التمويل.

9. إطار العمل التنظيمي (Regulatory Framework): يدعو المبدأ الأخير إلى توفير نظام تشريعي وتنظيمي مرن يستند إلى إدارة المخاطر، خاصة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع التأكيد على خلق بيئة تنافسية عادلة تتماشى مع المعايير الدولية، وتراعي الخصوصيات المحلية لكل دولة.

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي

لضمان تحقيق الشمول المالي بفعالية، لا يكفي مجرد إتاحة هذه الخدمات، بل يجب قياس مدى الوصول إليها واستخدامها ومدى جودتها. لذلك، يعتمد قياس الشمول المالي على مجموعة من الأبعاد التي تعكس مدى اندماج الأفراد والمؤسسات في النظام المالي الرسمي، بالإضافة إلى مؤشرات تساعد في تقييم مدى انتشار الخدمات المالية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: أبعاد الشمول المالي

يعد الشمول المالي من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي، حيث يسهم في دمج جميع فئات المجتمع ضمن النظام المالي الرسمي، مما يعزز من كفاءة استخدام الموارد المالية ويحفز النمو الاقتصادي. ولتحقيق شمول مالي فعال، لا يقتصر الأمر على مجرد إتاحة الخدمات المالية، بل يتطلب أيضاً ضمان استخدامها

الفصل الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

الفعلي من قبل الأفراد والمؤسسات، مع مراعاة جودتها ومدى ملاءمتها لاحتياجات العملاء المختلفة. وفي هذا السياق، يركز الشمول المالي على عدة أبعاد رئيسية تحدد مدى تحقيقه وأثره في المجتمع، حيث تشمل هذه الأبعاد¹:

1. **إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية:** تعني إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية قدرة الأفراد على الاستفادة من الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات الرسمية دون مواجهة عوائق. ويشمل ذلك تحليل العوامل التي قد تعيق فتح واستخدام الحسابات المصرفية، مثل تكاليف فتح الحساب، ومدى القرب من فروع البنوك أو نقاط الخدمة المالية. ويمكن الحصول على البيانات المتعلقة بإمكانية الوصول من خلال المعلومات التي توفرها المؤسسات المالية. وبذلك، يشير الوصول إلى امتلاك الأفراد خيار الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية بسهولة وبدون قيود.

2. **استخدام الخدمات المالية:** يعكس استخدام الخدمات المالية مدى إقبال العملاء على الاستفادة من المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المصرفية والمالية الرسمية. ويتطلب ذلك جمع بيانات عن تواتر الاستخدام وانتظامه خلال فترة زمنية معينة، بهدف تقييم مدى اندماج الأفراد في النظام المالي الرسمي. ومن ثم، فإن الاستخدام يشير إلى مدى الاستفادة الفعلية من المنتجات المالية، ومدى انتظام العملاء في استخدامها.

3. **جودة المنتجات والخدمات المالية:** تشير جودة الخدمات المالية إلى مدى ملاءمة المنتجات المالية لاحتياجات المستخدمين، وتأخذ في الاعتبار مختلف العوامل مثل التكلفة، وسهولة الاستخدام، والمعاملة العادلة لجميع العملاء، بالإضافة إلى توفر خيارات متعددة وحماية المستهلك والتثقيف المالي. وبالتالي، تعكس الجودة قدرة الخدمات المالية على تحقيق الفائدة المثلى للمستخدمين مع مراعاة الجوانب المتعلقة بالعدالة والشفافية والكفاءة.

ولكي يكون الشمول المالي فعالاً ومؤثراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا بد من تحقيق تكامل بين هذه الأبعاد الرئيسية، بحيث يتم تعزيز إمكانية الوصول للخدمات المالية، وزيادة معدلات استخدامها، وضمان جودتها وكفاءتها. ويتطلب ذلك تدخلات من الجهات التنظيمية والقطاع المالي لتطوير سياسات واستراتيجيات تدعم تنويع المنتجات المالية، وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية، وتحسين التوعية والتثقيف المالي. كما أن الابتكار التكنولوجي يلعب دوراً محورياً في تسهيل تقديم الخدمات المالية، خاصة في المناطق النائية والمحرومة، مما يساهم في تقليل الفجوات المالية وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي. لذلك، فإن تحقيق الشمول المالي المستدام يتطلب نهجاً متكاملًا يجمع

¹ كردوسي مروة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي -دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، 2024/2023، ص ص 104، 105.

الفصل الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

بين التوسع في الخدمات المالية، وضمان استخدامها الفعلي، وتحسين جودتها بما يتلاءم مع احتياجات جميع فئات المجتمع.

الشكل رقم (02-01): أبعاد الشمول المالي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

ثانيا: مؤشرات قياس الشمول المالي

تعتمد مؤشرات الشمول المالي على قياس مدى انتشار واستخدام الخدمات المالية ضمن مختلف فئات المجتمع، مما يساعد في تقييم مدى تحقيق الأهداف المرتبطة بالإدماج المالي. ومن أبرز هذه المؤشرات ما يلي¹:

1. مؤشر إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية: تتمثل مؤشرات قياس بُعد الوصول للخدمات المالية في الآتي:

أ. عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع (الانتشار المصرفي)؛

ب. حسابات النقود الالكترونية؛

ت. حسابات التحويل المالي الالكتروني؛

¹ عيشاوي علي، غزالي طريفة، تطور الدفع الالكتروني لارساء الشمول المالي في الجزائر-دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر خلال الفترة 2018/2023،

مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 08، العدد 02، المسيلة، الجزائر، 2024، ص ص 261-263.

الفصل الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

ث. النسبة المئوية للجمالي السكان ونقطة وصول إلى واحدة على الأقل؛

ج. عدد نقاط الوصول إلى الخدمات لكل 10000 نسمة.

2. مؤشر استخدام الخدمات المالية: من بين المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس بُعد استخدام الخدمات المالية

ما يلي:

أ. نسبة البالغين الذين يمتلكون نوعًا واحدًا على الأقل من حسابات الودائع المنتظمة؛

ب. نسبة البالغين الذين يمتلكون نوعًا واحدًا على الأقل من حسابات الائتمان المنتظمة؛

ت. عدد معاملات الدفع التي تتم عبر الهاتف؛

ث. عدد حاملي وثائق التأمين لكل 1000 بالغ؛

ج. نسبة البالغين الذين يستخدمون حسابًا بنكيًا بشكل منتظم ومتكرر؛

ح. عدد معاملات التجزئة غير النقدية لكل فرد؛

خ. نسبة البالغين الذين يستقبلون تحويلات مالية محلية أو دولية؛

د. نسبة الأشخاص البالغين الذين احتفظوا بحساب بنكي خلال السنة الماضية؛

ذ. نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي تمتلك حسابات مالية رسمية؛

ر. عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك قروضًا سارية؛

ز. عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تملك حسابات ودائع.

3. مؤشر جودة الخدمات المالية:

أ. نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية القرض المالي؛

ب. مدى وجود قوانين وأنظمة لضمان حقوق المستهلك وحمايته وإمكانية اللجوء للعدالة لأجل المشاكل المالية؛

ت. نسبة العملاء حول سهولة الوصول/أو عدم الراحة وسهولة استخدام الخدمات المالية؛

ث. نسبة البالغين الذين لديهم معارف مالية وقدرتهم على التخطيط/ إعداد ميزانية/ لديهم مصطلحات مالية

4. مؤشر الشمول المالي الرقمي:

أ. نسبة الأفراد الذين يستخدمون الهواتف الذكية للوصول إلى الخدمات المالية.

ب. عدد عمليات الدفع الإلكتروني مقارنة بالمدفوعات النقدية.

ت. معدل انتشار التكنولوجيا المالية بين الأفراد والشركات.

الفصل الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

في حين اقترح البنك الدولي إطارًا مفاهيميًا شاملاً لقياس الشمول المالي، يهدف إلى تقييم مدى قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها بفعالية. ويستند هذا الإطار إلى مجموعة من المؤشرات الكمية التي تعكس السلوك المالي للأفراد البالغين، وتسمح بإجراء مقارنات دقيقة بين الدول. وتشمل هذه الأبعاد الخمسة الرئيسية ما يلي¹:

1. مؤشر امتلاك واستخدام الحسابات المصرفية: يمثل هذا المؤشر المعيار الأساسي لقياس مستوى الشمول المالي على الصعيد العالمي. ويُقاس من خلال نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات مالية في مؤسسات رسمية مثل البنوك، مكاتب البريد، مؤسسات التمويل، أو المصارف التعاونية. ولا يُشترط في هذا المؤشر تحديد الغرض من فتح الحساب أو عدد العمليات التي تُجرى من خلاله، بل يركز على مجرد امتلاك الحساب، بغض النظر عن طريقة الوصول إليه أو توظيفه في الاستخدامات اليومية.

2. مؤشر الادخار: يرتبط هذا المؤشر بنسبة الأفراد البالغين الذين قاموا بعمليات ادخار خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة واحدة)، سواء كان الادخار في مؤسسات مالية رسمية (كالبنوك ومؤسسات التمويل)، أو عبر مؤسسات غير رسمية، أو حتى من خلال الادخار الذاتي. ويُعد هذا المؤشر أداة لقياس مدى قدرة الأفراد على التخطيط المالي وإدارة الموارد الشخصية.

3. مؤشر الاقتراض: يركز هذا المؤشر على النسبة المئوية من البالغين الذين لجأوا إلى الاقتراض خلال فترة سنة، سواء من خلال القنوات الرسمية كالمصارف والمؤسسات المالية، أو من خلال قنوات غير رسمية مثل أفراد الأسرة، الزملاء أو الأصدقاء. ويهدف هذا المؤشر إلى قياس قدرة الأفراد على الحصول على التمويل لتلبية احتياجاتهم، وتحديد درجة الاعتماد على مصادر غير رسمية.

4. مؤشر المدفوعات: يقيس هذا المؤشر مدى استخدام الأفراد البالغين للحسابات الرسمية في تنفيذ عمليات الدفع، سواء لتلقي الأجور، أو المساعدات الحكومية، أو تحويل الأموال، أو سداد الفواتير. كما يشمل الأفراد الذين يستخدمون التقنيات الحديثة، مثل الهواتف الذكية، لإجراء المعاملات المالية. ويعكس هذا المؤشر مدى انتشار الأنظمة المالية الرقمية، ودورها في تسهيل التعاملات اليومية.

¹ مولودي عبد الغاني، الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي-دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2022/2021، ص 55.

الفصل الثامن: الإطار النظري للشمول المالي

5. مؤشر التأمين: يعبر هذا المؤشر عن نسبة الأفراد الذين لديهم تغطية تأمينية، سواء على المستوى الشخصي أو المهني. ويعني أيضًا بقياس نسبة العاملين في قطاعات حساسة مثل الزراعة، الغابات، أو صيد الأسماك، ممن يقومون بتأمين محاصيلهم أو مواشيتهم ضد المخاطر والكوارث الطبيعية. ويُعد هذا المؤشر مؤشرًا مهمًا لقياس مدى إدراك الأفراد لأهمية الحماية من المخاطر المالية المستقبلية.

المطلب الثالث: شروط تحقيق الشمول المالي وعوائقه

ان تحقيق الشمول المالي يتطلب توفر مجموعة من الشروط الأساسية التي تسهم في تيسير وصول الأفراد والمؤسسات إلى الخدمات المالية الرسمية، مثل تطوير البنية التحتية المالية والتقنية، وتعزيز الوعي المالي، ووضع أطر قانونية وتنظيمية داعمة. ورغم الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي، إلا أن هناك العديد من العوائق التي قد تعيق تحقيقه، مثل ضعف البنية التحتية المالية، وارتفاع تكاليف الخدمات، وانخفاض مستويات الثقافة المالية، وغيرها.

أولاً: شروط تحقيق الشمول المالي

يتطلب تحقيق الشمول المالي توافر مجموعة من الركائز الأساسية التي تسهم في تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية والاستفادة منها بفعالية. ويمكن تحليل هذه الركائز ضمن إطار نظري يشمل العوامل التقنية، والتشريعية، والاقتصادية التي تؤثر على مدى انتشار الشمول المالي وفاعليته في تحقيق التنمية المستدامة. وفقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019، يركز تحقيق الشمول المالي على بنية تحتية قوية للقطاع المالي، تتضمن تعزيز المنافسة المالية، ودعم المؤسسات المالية غير المصرفية، ورفع مستويات التشقيق المالي. ويمكن تلخيص أهم الشروط الضرورية لتحقيق ذلك فيما يلي¹:

1. التطور التقني: يسهم استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة في توسيع نطاق الخدمات المالية، لا سيما في المناطق النائية، دون الحاجة إلى إنشاء فروع مصرفية جديدة.
2. البنية التحتية الرقمية: يعتمد الشمول المالي على توفر بنية تقنية متطورة تشمل أنظمة اتصالات موثوقة، ومستويات مرتفعة من النفاذ إلى الإنترنت، فضلاً عن نظم دفع إلكتروني فعالة.
3. تنوع المنتجات المالية: من الضروري توفير منتجات مالية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء المختلفة، مما يسهم في تحسين كفاءة الخدمات المالية وخفض تكلفتها وزيادة المنافسة بين مقدمي الخدمات.

¹ انتصار سليمان، صلاح بوقرورة، مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي - حالة بنك السلام 2008/2022-، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، المجلد 05، العدد 01، تيبازة، الجزائر، 2024، ص ص 90، 91.

الفصل الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

4. الأطر التشريعية والرقابية: تلعب القوانين والتنظيمات دورًا محوريًا في تحقيق التوازن بين تعزيز الشمول المالي وضمان الاستقرار المالي، من خلال تطوير القطاع المالي وزيادة تنافسية المؤسسات المالية.
 5. نظم الاستعلام الائتماني: تساعد السجلات الائتمانية الموثوقة طويلة الأجل المؤسسات المالية على تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، مما يساهم في تسهيل منح القروض وتحفيز الاستثمار.
 6. تعزيز الضمانات الائتمانية: سن قوانين متعلقة بالضمانات العينية والمادية يساهم في تحسين قدرة المؤسسات المالية على تقديم التمويل الائتماني.
 7. دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: يعد تمويل هذه المشروعات ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، حيث يساهم في الحد من الفقر، وخلق فرص العمل، وتحفيز النمو الاقتصادي.
- يشير هذا الإطار إلى أن تحقيق الشمول المالي ليس مجرد مسألة إتاحة الخدمات المالية، بل يتطلب بيئة متكاملة تشمل التطور التقني، والأطر التنظيمية، ودعم المؤسسات المالية، بما يعزز من قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة الفعالة في النظام المالي الرسمي.

ثانيا: عوائق الشمول المالي

- يواجه الشمول المالي العديد من العوائق التي تحدّ من انتشاره واستفادة جميع فئات المجتمع منه، وتتنوع التحديات التي تعيق تحقيق الشمول المالي. وعليه يمكن إيجاز تلك العوائق والتحديات كالتالي¹:
1. **ضعف البنية التحتية المالية:** يشكل نقص البنية التحتية المالية عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق الشمول المالي، حيث يشمل ذلك غياب الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي في العديد من المناطق، بالإضافة إلى محدودية البنية التحتية الرقمية مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. على سبيل المثال، في المناطق الريفية، قد يضطر الأفراد إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى أقرب مؤسسة مالية، مما يحد من إمكانية الاستفادة من الخدمات المصرفية.
 2. **انخفاض مستوى الثقافة المالية:** يعاني العديد من الأفراد من نقص الوعي والمعرفة المالية، مما يؤثر على قدرتهم في إدارة مواردهم المالية والاستفادة من المنتجات والخدمات المصرفية. وتزداد هذه المشكلة لدى الفئات المهمشة،

¹ أعابد صونية، الرقمنة والصيرفة الإسلامية: آليتين لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، ملتقى دولي بعنوان: رقمنة الخدمات المصرفية وتسويقها دوليا ضمن متطلبات تحقيق الشمول المالي في دول شمال إفريقيا، جامعة العربي التبسي، تبسة، يوم 01 جويلية 2024، ص 05.

الفصل الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

مثل الأسر ذات الدخل المنخفض والنساء، حيث يفتقرون إلى المهارات الأساسية لفهم آليات الادخار، والاستثمار، واستخدام أدوات الدفع الحديثة.

3. ارتفاع تكاليف الخدمات المالية: تشكل التكلفة المرتفعة للمنتجات والخدمات المالية، مثل القروض والتأمين، عقبة كبيرة أمام الأفراد ذوي الدخل المحدود، مما يحد من قدرتهم على الوصول إلى الموارد المالية التي يمكن أن تحسن من أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

4. العوامل الثقافية والاجتماعية: تلعب العادات والتقاليد دورًا هامًا في تشكيل مواقف الأفراد تجاه الشمول المالي، حيث لا تزال بعض المجتمعات تقيّد مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية، مما يحد من استقلاليتهم المالية. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر بعض المعتقدات المجتمعية على قبول التعاملات المالية الرسمية.

5. انتشار الاقتصاد غير الرسمي: يؤدي ضعف الرقابة المالية والعدالة الضريبية إلى ازدهار الاقتصاد الموازي، حيث يتم تداول الأموال خارج النظام المصرفي الرسمي. وهذا يقلل من استخدام الخدمات المالية الرسمية، ويحد من قدرة الحكومات على تنفيذ سياسات مالية فعالة تعزز الشمول المالي.

تؤدي التحديات المختلفة التي تواجه الشمول المالي، مثل ضعف البنية التحتية المالية، وانخفاض مستوى الثقافة المالية، وارتفاع تكاليف الخدمات، والعوامل الثقافية، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، إلى الحد من قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية والاستفادة منها بفعالية. لذا، فإن التغلب على هذه العوائق يتطلب سياسات شاملة تعزز الوعي المالي، وتحسن البنية التحتية، وتخفض التكاليف، وتوفر بيئة تنظيمية داعمة تضمن إدماج جميع فئات المجتمع في النظام المالي الرسمي.

المبحث الثاني: أهمية الدفع الإلكتروني في تدعيم الشمول المالي

يعد الدفع الإلكتروني أحد الأدوات الفعالة في تعزيز الشمول المالي، حيث يساهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، خاصة للفئات غير المشمولة مصرفيًا. فمن خلال حلول الدفع الرقمية، مثل المحافظ

الفصل الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

الإلكترونية، وبطاقات الدفع، والتحويلات المالية عبر الهواتف الذكية، أصبح من الممكن تسهيل العمليات المالية وتقليل الاعتماد على النقد التقليدي، مما يعزز من إدماج الأفراد والشركات في النظام المالي الرسمي.

المطلب الأول: الخدمات المالية الرقمية كوسيلة للاندماج للشمول المالي

تُعد الخدمات المالية الرقمية من الأدوات الحديثة التي ساهمت في توسيع نطاق الوصول إلى المنتجات المالية. وقد أصبحت وسيلة فعالة لتعزيز الاندماج المالي من خلال توفير خدمات ميسرة وآمنة للفئات غير المخدومة مصرفياً

أولاً: تعريف الخدمات المالية الرقمية (التكنولوجيا المالية)

تُعرف الخدمات المالية الرقمية بأنها: " نظام يتيح للزبون الوصول إلى حساباته أو أية معلومات يريدها، والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الكمبيوتر الخاص به أو الوسائل الإلكترونية أو الرقمية أو الآلية الأخرى"¹، كما تعرف الخدمات المالية الرقمية على أنها: "خدمات مالية يتم تقديمها من خلال الهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر الشخصية أو الإنترنت أو البطاقات المرتبطة بنظام دفع رقمي موثوق. وبالمثل، يحدد تقرير McKinsey التمويل الرقمي على أنه: "خدمات مالية يتم تقديمها عبر الهواتف المحمولة أو الإنترنت أو البطاقات"²، تُعرف أيضاً الخدمات المالية الرقمية أو ما يعرف بالتكنولوجيا المالية على نطاق واسع بأنها: "استخدام التكنولوجيا، لدعم أو تمكين توفير الوصول إلى الخدمات المالية، بينما غالباً ما ترتبط التكنولوجيا المالية بالمشاريع المبتكرة ومنصات التمويل الجماعي، وتشمل أيضاً استخدام التكنولوجيا القائمة والتقليدية، من طرف شركات الخدمات المالية، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والجوال"³.

ثانياً: قنوات تقديم الخدمات المالية الرقمية

¹ عبد الهادي مسعودي، الأعمال المصرفية الإلكترونية، دار اليازوري، عمان، 2015، ص 21.

² Manyika, J., & Others, **Digital finance for all: powering inclusive growth in emerging economies**, Mc kinsey Global Institute, USA, 2016, P: 04.

³ Emmanuel A. San Ardres and Rhea C. Hemandro, **Asia-Pacific Economic cooperation**, APEC Financial

Inclusion Capacity Building Package - Synthesis Report, APEC Policy Support Unit, October 2019, p: 10.

الفصل الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

تُعد قنوات تقديم الخدمات المالية الرقمية الوسيط الرئيسي بين المؤسسات المالية والعملاء، حيث تُمكن من إيصال المنتجات والخدمات المالية بمرونة وكفاءة. وتتنوع هذه القنوات لتشمل الوسائط الإلكترونية المختلفة بما يسهم في تعزيز الشمول المالي، اذ يمكن توضيح هذه القنوات كالآتي¹:

1. الصراف الآلي: الصراف الآلي هو جهاز يعمل أوتوماتيكيا لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري، ويعمل ضمن برامج معدة خصيصا لتلبية العديد من الحاجات المصرفية للعملاء وعلى مدار الساعة وذلك من خلال بطاقة الصراف الآلي، وهي بطاقة بلاستيكية بمواصفات معينة تصدر عن البنك، ويقوم العملاء باستخدام البطاقة البلاستيكية للحصول على خدمات مختلفة يقدمها جهاز الصراف الآلي نذكر منها السحب النقدي، الإيداع، الاستفسار عن الرصيد.

2. صيرفة الأنترنت: يعرف العمل المصرفي عبر الأنترنت بأنه العمل المصرفي الذي تكون فيه الأنترنت وسيلة الاتصال بين البنك والزبون، وبمساعدة نظم أخرى يصبح زبون المصرف قادرا على الاستفادة من الخدمات والحصول على المنتجات المصرفية التي يقدمها البنك من خلال استخدام جهاز حاسوب شخصي موجود لديه يسمى بالمضيف أو من خلال استخدام أي مضيف آخر، وكل ذلك عن بعد وبدون الحاجة للاتصال المباشر بكادر المصرف البشري.

3. الصيرفة عبر الهاتف الجوال: إن الاتجاه العام في العالم يتقدم نحو انتشار استخدام الهاتف الجوال ويتبع هذا الاتجاه تطوير استخدام الهاتف الجوال لأغراض متعددة، فقد بدأ استخدامه للولوج في الشبكة العالمية (الأنترنت) واستخدامه في التطبيقات المتعلقة بها، وقد أعلن عدد من البنوك عن إتاحة الصيرفة عبر الهاتف الجوال.

ثالثا: مفهوم الشمول المالي الرقمي

يشير مصطلح الشمول المالي الرقمي إلى القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم، أي يشير إلى الأنشطة اللازمة لضمان وصول جميع الأفراد، بما في ذلك الأكثر حرمانا، إلى تقنية المعلومات والاتصالات واستخدامها، فضلا عن المهارات الرقمية التي

1 رحابي منال، لبرش ليليا، تعزيز الشمول المالي كمدخل لتحقيق التحول الرقمي للاقتصاد -دراسة حالة تجارب دولية مخترة (السعودية، مصر، الجزائر) خلا الفترة 2010-2022، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2022/2023، ص 57.

الفصل الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

تمكنهم من استخدام الأدوات الرقمية سبيلا لتحقيق اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي¹. ويتم تحقيق الشمول الرقمي عبر خمسة وسائل رئيسية²:

- ✓ خدمة إنترنت موثوقة وبأسعار معقولة؛
- ✓ أجهزة مزودة بخدمة الإنترنت وتلبي احتياجات المستخدم؛
- ✓ توافر الوصول إلى دورات محو الأمية الرقمية؛
- ✓ توافر الدعم التقني المناسب؛
- ✓ توافر تطبيقات على الإنترنت لتمكين وتشجيع الاكتفاء الذاتي والمشاركة والتعاون.

إذن يهدف الشمول المالي الرقمي إلى تمكين جميع فئات المجتمع، وخاصة الفئات المحرومة والمهمشة، من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها عبر الوسائط الرقمية بشكل آمن، سهل، وبتكلفة معقولة. مما يستلزم توفير وهيئة بيئة رقمية متكاملة تتيح للأفراد الاستفادة من تلك الخدمات ضمن إطار قانوني وتشريعي يضمن الاستدامة والمسؤولية. بناء على ذلك يعد تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الوعي المالي، وتمكين المستخدمين من المهارات الرقمية الأساسية اللازمة للاستفادة من التقنيات الحديثة في إدارة شؤونهم المالية أهم دعائم الشمول المالي الرقمي.

رابعا: علاقة الخدمات المالية الرقمية بالشمول المالي الرقمي

إن الشمول المالي يعمل على إتاحة فرص للدخار والاستثمار كما أنه يسمح بالتخطيط للمستقبل بشكل أفضل وذلك بتوجيه تلك المدخرات نحو الفرص الاستثمارية التي تساعد على تأسيس المشروعات لخلق المزيد من

¹ شيلي وسام، الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية الواقع والمتطلبات، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 02، الجزائر 03، الجزائر، 2021، ص ص 218، 219.

² مرجع نفسه.

الفصل الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

فرص العمل، وبالتالي زيادة مستويات الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي كما يتيح للجميع التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية. فالشمول المالي يعمل على¹:

1. المساعدة على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى المعيشة للفقراء، مما يؤدي إلى دعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يعمل على زيادة استقرار النظام المالي؛
 2. التحسين من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات فضلاً عن زيادة فاعلية السياسة النقدية، وتنوع محافظ الأصول والالتزامات مما يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها؛
 3. يعمل على تطبيق قواعد حماية المستهلك كون معظم مستخدمي الخدمات المالية غير الرسمية لا يتمتعون بقدر كاف من الحماية؛
 4. يعزز النزاهة المالية والثقة في المؤسسات المالية والنظام ككل. إن التمويل الرقمي يؤثر على الشمول المالي من خلال وصول الفئات الضعيفة إلى الخدمات المالية، وكذلك من خلال ربحية البنك نتيجة للفوائد التي يجنيها من عدم إنشاء فروع جديدة.
- فتنوع الخدمات المالية الرقمية يؤدي إلى تطوير الشمول المالي، فهي تقلل من تكلفة المعاملات، بالإضافة إلى أن استخدام الهاتف المحمول للوصول إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية يمكنها من تعزيز الشمول والتمكين المالي وتحقيق الرفاهية العامة للأفراد. فهي تعمل على:

✓ تحسين كفاءة صناعة الخدمات المالية الرقمية؛

✓ تقليل من تداول الأموال المزيفة؛

✓ خفض التكاليف وسرعة الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب.

إن إنشاء نظام دفع رقمي وطني آمن يعد خطوة أساسية نحو تقديم خدمات مالية متطورة بتكلفة منخفضة، مما يعزز من انتشار الشمول المالي على مستوى الأفراد وقطاع الأعمال. وتُعد الخدمات المالية الرقمية سلسلة من الابتكارات التي توفر حلولاً منخفضة التكلفة وواسعة النطاق، حيث تمكن الأفراد الأكثر احتياجاً من الوصول إلى

¹ فوزية تكيالين ، مسعودي رشيدة، الخدمات المالية الرقمية آلية الشمول المالي للتمكين المالي الرقمي -دراسة حالة دولة الامارات العربية-، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 02، الجزائر 03، الجزائر، 2023، ص ص 235، 236.

الفصل الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

الخدمات المالية بسهولة. وهذا يسهم في خلق فرص اقتصادية جديدة ويعكس التأثير العميق للتحول الرقمي على الصناعة المالية.

يمكن اعتبار الخدمات المالية الرقمية إحدى الركائز الأساسية لتعزيز الاندماج المالي، حيث تساهم في تسهيل وصول الأفراد والمؤسسات إلى الخدمات المالية الرسمية بطرق مبتكرة وبتكاليف منخفضة. فمن خلال توفير أدوات مالية رقمية متطورة مثل المدفوعات الإلكترونية، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، ومنصات الإقراض الرقمي، أصبح بإمكان شرائح واسعة من المجتمع، خاصة الفئات المحرومة، الاندماج في النظام المالي الرسمي والاستفادة من مزاياه.

علاوة على ذلك، فإن الاعتماد على التكنولوجيا المالية يسهم في تحسين كفاءة العمليات المالية، وتعزيز الشفافية، وتقليل المخاطر المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي. كما أن هذه الخدمات تدعم رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير حلول تمويلية مرنة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويدعم التنمية المستدامة. وبالتالي، فإن الخدمات المالية الرقمية ليست فقط وسيلة لتعزيز الاندماج المالي، بل تمثل أيضًا أداة استراتيجية لتحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية الشاملة.

خامسا: تأثيرات الخدمات المالية الرقمية على الشمول المالي

أحدثت الخدمات المالية الرقمية تأثيرات إيجابية ملموسة على الشمول المالي، حيث ساهمت في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية عبر القنوات الرقمية، مما عزز التمكين الاقتصادي للفئات المستبعدة ماليًا. ومن أبرز هذه التأثيرات ما يلي¹:

1. **توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية**: ساعدت ابتكارات التكنولوجيا المالية في معالجة التحديات التي تعيق الشمول المالي، من خلال توفير حلول مالية رقمية لشرائح واسعة من الأفراد غير المشمولين مصرفيًا، بالإضافة إلى تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر تمويل بديلة.

¹ محمد امين زاويخ، تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحقيق الشمول المالي-دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000/2020، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، قسم العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الله مرسل، تيبازة، 2024/2023، ص ص 138، 139.

الفصل الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

2. تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الامتثال التنظيمي: لعبت التكنولوجيا المالية دورًا هامًا في دعم الاستقرار المالي عبر تطبيقات التكنولوجيا التنظيمية التي تضمن الامتثال للقواعد المصرفية وإدارة المخاطر بكفاءة، كما أسهمت في تحسين فعالية المدفوعات العابرة للحدود وتقليل تكاليفها.

3. تمكين الأفراد من إجراء المعاملات المالية بسهولة: ساهمت المنصات والتطبيقات الرقمية المبسطة في تمكين المستخدمين من تنفيذ العمليات المالية بسلاسة، مما شجع المزيد من الأفراد، سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، على استخدام الخدمات المالية الرقمية، مثل المدفوعات والتمويل الإلكتروني، وهو ما انعكس إيجابًا على كفاءة العمليات الحكومية وزيادة معدلات الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

4. تحسين وصول الفئات المحرومة إلى الخدمات المالية: مكّن التمويل الرقمي الأفراد ذوي الدخل المحدود وسكان المناطق النائية من الحصول على الخدمات المالية الأساسية، مما أدى إلى تعزيز الشمول المالي بين الفئات التي تعاني من الإقصاء المالي.

5. تعزيز المنافسة في القطاع المالي: أسهمت شركات التكنولوجيا المالية في تسريع معدلات الشمول المالي من خلال نماذج أعمال مبتكرة تضمن تقليل التكاليف وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، مما أدى إلى تحسين الفرص الاقتصادية للفئات غير المشمولة ضمن النظام المالي الرسمي.

نتيجة لذلك، أصبحت التكنولوجيا المالية إحدى الأدوات الرئيسية لدعم الشمول المالي، حيث وفرت حلولًا مبتكرة تسهم في إدماج الأفراد غير المشمولين مصرفيًا ضمن النظام المالي الرسمي. فقد أدى استخدام التقنيات الرقمية إلى تقليل الفجوات المالية بين الفئات المختلفة، وتمكين الأفراد والشركات الصغيرة من الوصول إلى خدمات مالية أكثر كفاءة وأقل تكلفة. كما ساعدت هذه الابتكارات في تقليل الاعتماد على النقد، وتعزيز الشفافية المالية، ودعم الاقتصاد الرقمي، مما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة. وبالتالي، يمكن اعتبار التكنولوجيا المالية محركًا أساسيًا لتعزيز الشمول المالي، من خلال تهيئة بيئة مالية أكثر شمولًا واستدامة للجميع.

المطلب الثاني: اسهامات البنية التحتية للدفع الإلكتروني في إرساء الشمول المالي

أدى التطور الإلكتروني السريع، وتسارع تبادل المعلومات، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة إلى تحسين إدارة العمليات المالية وتسهيل الوصول إليها واستخدامها. ومن المؤكد أن انتشار وسائل الدفع الإلكتروني سيلعب دورًا متزايدًا في تعزيز الشمول المالي، حيث يساهم التحول نحو الشمول المالي الرقمي في تحسين عدة جوانب، لا سيما في برامج الحماية الاجتماعية، من خلال ضمان وصول مستحقات الضمان الاجتماعي إلى مستحقيها بكفاءة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

كما يساعد التحول الرقمي رواد الأعمال والتجار على تنفيذ عمليات السداد الإلكتروني بسهولة، إلى جانب تسهيل الوصول إلى خطوط الائتمان. فقد أصبح التوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني والمزايا التي توفرها محل اهتمام متزايد، نظرًا لدورها الفعّال في تعزيز الشمول المالي. حيث تساهم هذه الوسائل في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، وتقليل الاعتماد على النقد، مما يعزز من دمج مختلف الفئات في النظام المالي الرسمي. ويمكن إبراز دور وسائل الدفع الإلكتروني في إرساء الشمول المالي من خلال الجوانب التالية¹:

1. دور أجهزة الصراف الآلي في إرساء الشمول المالي: تمثل أجهزة الصراف الآلي إحدى الوسائل الهامة لتسهيل الوصول إلى الأموال والخدمات المصرفية، حيث تتيح إمكانية السحب والإيداع على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، بما في ذلك العطل الرسمية. وتساعد هذه الميزة في تقليل الازدحام في مراكز تقديم الخدمات المالية، مثل المكاتب البريدية والبنوك، مما يساهم في زيادة استخدام الخدمات المصرفية وتعزيز الشمول المالي.

2. مساهمة الدفع عبر الإنترنت في إرساء الشمول المالي: يوفر الدفع عبر الإنترنت وسيلة سهلة وآمنة لتسديد الالتزامات المالية دون الحاجة إلى التنقل أو التقيد بمواعيد محددة، حيث يمكن إجراء العمليات المالية في أي وقت ومن أي مكان. وتساعد هذه المرونة في جذب المزيد من المستخدمين إلى النظام المالي الرسمي، مما يساهم في توسيع نطاق الشمول المالي وزيادة الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية.

3. تعزيز الشمول المالي من خلال وسائل الدفع الإلكتروني: تعد وسائل الدفع الإلكتروني، مثل البطاقات البنكية والبريدية، أداة رئيسية في تسهيل عمليات الشراء والتسديد دون الحاجة إلى حمل السيولة النقدية أو زيارة الفروع المصرفية. كما أن انتشار أجهزة الدفع الإلكتروني لدى التجار ومقدمي الخدمات يساهم في تعزيز الاعتماد على هذه الوسائل، مما يوسع من قاعدة المستخدمين ويعزز الشمول المالي. علاوة على ذلك، فإن توفير نقاط دفع إلكترونية في مختلف القطاعات يقلل من الحاجة إلى إنشاء فروع مصرفية جديدة، مما يجعل الخدمات المالية أكثر سهولة وشمولية.

يتضح أن وسائل الدفع الإلكتروني تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الشمول المالي، حيث تساهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتقليل الفجوة بين الفئات المختلفة من المجتمع. من خلال توفير حلول دفع مبتكرة وسهلة الاستخدام، تمكن هذه الوسائل الأفراد والمؤسسات من إجراء معاملاتهم المالية بكفاءة ومرونة، مما يعزز من

¹لعلّاي نوري، خليل عبد القادر، دور وسائل وقنوات الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي في الجزائر-دراسة تحليلية خلال الفترة 2016/2020،

المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، المجلد 07، العدد 01، تلمسان، الجزائر، 2022، ص 251.

الفصل الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

اندماجهم في النظام المالي الرسمي. وعليه، فإن استمرار تطوير البنية التحتية الرقمية ونشر ثقافة استخدام وسائل الدفع الإلكتروني يعدان عاملين أساسيين في تحقيق شمول مالي مستدام يدعم النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

المطلب الثالث: القيود الهيكلية على تعميم الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي

رغم التوسع الملحوظ في تقديم الخدمات المالية الرقمية، لا تزال هناك مجموعة من التحديات الهيكلية التي تعيق تحقيق الشمول المالي الكامل، لا سيما في البلدان النامية. إذ توجد عوامل متعددة في سوق الخدمات المالية تمنع الأفراد والمؤسسات من الوصول والاستفادة من هذه الخدمات، من بينها القيود الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية، كارتفاع التكاليف المرتبطة بفتح الحسابات، وبعد المسافات عن المؤسسات المالية، وتعقيد الإجراءات والوثائق المطلوبة، إضافة إلى انعدام الثقة في النظام المصرفي.

وتنعكس هذه العوائق بشكل أكبر على الفئات الهشة مثل الفقراء، والنساء، والشباب، وسكان المناطق الريفية، والعاملين في القطاع غير النظامي، والمهاجرين. حيث تشير البيانات إلى أن نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات جارية في الدول المتقدمة تتجاوز ضعف النسبة المسجلة في الدول النامية، كما أن ما يقارب 59% من سكان العالم لا يمتلكون حسابًا مصرفيًا.

لا يزال التفاوت في امتلاك الحسابات المصرفية قائمًا بين مختلف الفئات الاجتماعية، حيث تُظهر الدراسات أن الأفراد من ذوي الدخل المرتفع يتمتعون بفرص أكبر في الوصول إلى الحسابات الجارية مقارنة بنظرائهم من ذوي الدخل المحدود، ويبرز هذا التفاوت بشكل خاص في الدول النامية. كما يُسجل تفاوت واضح بين الجنسين، إذ يميل الذكور إلى امتلاك حسابات مصرفية بنسبة تفوق الإناث، ما يعكس فجوة مالية قائمة تعكس تحديات اجتماعية واقتصادية تتطلب تدخلات هادفة لتعزيز الشمول المالي على أسس أكثر عدالة ومساواة.

وترتبط درجة استخدام الحسابات الجارية بشكل وثيق بمستوى الدخل، حيث تسجل البلدان متوسطة الدخل نسب استخدام تفوق تلك المسجلة في البلدان منخفضة الدخل. فعلى سبيل المثال، تجاوزت بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ المتوسط العالمي في هذا المجال، بينما سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبةً دون المعدل.

من جهة أخرى، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في الدول النامية تحديات كبيرة في الوصول إلى التمويل المصرفي، حيث لا تزال فرص استفادتها من القروض والخدمات المالية محدودة مقارنةً بنظيراتها في الدول المتقدمة. وتشير الدراسات إلى وجود عدد كبير من هذه المؤسسات — سواء الرسمية أو غير الرسمية — التي تفتقر إلى

الفصل الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

الوسائل المالية الكفيلة بدعم نموها وتوسّعها. هذا النقص في التمويل يساهم في تعميق فجوة الشمول المالي ويحول دون إدماج هذه المؤسسات في النظام المالي الرسمي، ما يستدعي تعزيز السياسات الموجهة نحو تمكين هذا القطاع الحيوي¹.

¹ سعيادة نيس، التكنولوجيا المالية فرصة لتطوير الخدمات المالية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 02، الوادي، الجزائر، 2022، ص 235.

خلاصة الفصل

يستند مفهوم الشمول المالي إلى مجموعة من الأسس النظرية التي تربط بين دمج الأفراد في النظام المالي الرسمي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. فمن منظور الاقتصاد الكلي، يساهم الشمول المالي في تحسين تخصيص الموارد وتعزيز الكفاءة المالية، مما يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي المستدام. كما تركز النظريات السلوكية على دور الشمول المالي في تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يؤدي تمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية إلى تعزيز قدرتهم على الادخار والاستثمار والتخطيط المالي الفعال. بالإضافة إلى ذلك، تعزز النظريات المؤسسية أهمية وجود بنية تحتية مالية وتنظيمية قوية تضمن وصول الخدمات المالية للفئات المختلفة بفعالية وكفاءة.

من ناحية أخرى، تطرق الفصل إلى الدور المحوري للدفع الإلكتروني في دعم وتعزيز الشمول المالي، حيث تساهم الخدمات المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية في تسهيل عمليات الدفع، وتقليل الفجوة بين الفئات المستبعدة ماليًا، وتعزيز الشفافية والاندماج المالي. كما أن انتشار وسائل الدفع الإلكتروني، مثل الصرافات الآلية وخدمات الدفع عبر الإنترنت، يوفر حلولاً مبتكرة لتوسيع نطاق الشمول المالي، مما يساهم في تحسين كفاءة الأنظمة المالية وتحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولاً واستدامة.

الفصل الثالث:

واقع الدفع الإلكتروني والشمول المالي في
الجزائر خلال الفترة 2014-2024

تمهيد

يعد الدفع الإلكتروني أحد الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي، حيث يساهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، وتقليل الاعتماد على النقد، وتعزيز الشفافية في المعاملات المالية. وقد شهدت الجزائر خلال العقد الأخير تطورًا ملحوظًا في أنظمة الدفع الإلكتروني، سواء من خلال التوسع في البنية التحتية الرقمية أو عبر تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية التي تحكم هذا القطاع.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة 2014-2024، عبر استعراض مراحل تطوره، والتشريعات التي تنظم عملياته، ودور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توسيع استخدامه. كما سيتم تقييم أثر الدفع الإلكتروني على الشمول المالي، من خلال تحليل مدى انتشاره، ودوره في زيادة استخدام الخدمات المالية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجهه في تحقيق أهداف الشمول المالي في الجزائر. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

- **المبحث الأول: تطور أنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر**
- **المبحث الثاني: تقييم أثر الدفع الإلكتروني على الشمول المالي في الجزائر**

المبحث الأول: تطور أنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر

شهدت أنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، في ظل توجه الدولة نحو التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي. وقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية والتشريعات الحديثة في دعم هذا التحول، من خلال توسيع نطاق استخدام وسائل الدفع غير النقدية، مثل البطاقات المصرفية، والمحافظ الإلكترونية، وخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول.

المطلب الأول: الجهود المبذولة لترقية الدفع الإلكتروني في الجزائر

في إطار تطوير تسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف الجزائرية وتحسين الخدمة المصرفية، شرعت الجزائر في إصلاحات شاملة مست المنظومة المالية والمصرفية منذ 1995 إلى يومنا هذا، عن طريق عصنة خدماتها البنكية وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الرقمي، والتي من أهمها¹:

أولاً: تأسيس شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM

تم إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك "SATIM"، عام 1995 هي شركة ذات أسهم تابعة لـ 07 بنوك جزائرية: بنك الجزائر الوطني BNA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بنك الجزائر الخارجي BEA، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP، القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك التنمية المحلية CPA، بنك البركة ELBARAKA، بالإضافة إلى شركة التأمين CNMA، تتمثل مهامها الأساسية في تحديث تقنيات البنوك، تطوير تسيير النقد ما بين البنوك، عصنة طرق الدفع، ترقية المعالجة بين البنوك، أما الأعمال التي تضطلع بها شركة SATIM فهي إدماج الموزعات الآلية (DAP) في البنوك التي تشرف عليها، صناعة البطاقات البنكية الخاصة بالسحب حسب المقاييس المعمول بها دولياً وطبع الإشارة السرية، ويتم ذلك خلال إجراء عقد بين البنك و SATIM، الذي يحدده التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال وإجراءات التسليم، أضف إلى هذا عملية الربط بين الموزعات الآلية (DAP) ومصالح شركة SATIM بواسطة شبكة اتصال تسمح بالقيام بعمليات السحب.

كما تم إنشاء شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية (AEBS)، حيث أنشأت هذه الشركة بعد اتفاق بين المجموعة الفرنسية EDI DIAGRAM الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل

¹ نسرين ميموني، فريد بن طالي، نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر واقعه وأثره على الاقتصاد الوطني، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 01، جامعة البليدة 02 لونيبي علي، الجزائر، 2021، ص ص 116-119.

البيانات المالية وثلاث مؤسسات جزائرية هي: SOFT ANGINERIN وMAGACTMULTIMEDIA ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST، لتنشأ شركة مختلطة سميت بالجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية، الهدف من إقامتها هو تحقيق مشروع الصيرفة الإلكترونية على الخط في الجزائر، حيث تقدم الشركة خدماتها المتعلقة بالمصارف عن بعد، وتسيير وأمن تبادل البيانات المالية لجميع البنوك والمؤسسات المالية باختلاف زبائنها، بتقديم تشكيلة من الخدمات بدرجة عالية من الأمن والسلامة في أداء العمليات وقد أنشأت هذه الشركة في جانفي 2004، وركزت على عمليات تطوير وتدعيم موجهة جهودها بصفة رئيسية نحو عصنة الخدمات البنكية وأنظمة الدفع الإلكترونية، وتقوم هذه الشركة بتقديم خدمات عن طريق برمجيات متعددة وذلك من خلال:

- اقتراح حلول للمصارف عن بعد من جهة، وتبسيط وتأمين المبادلات الإلكترونية متعددة الأقسام من جهة أخرى.
- ضمان تزويد زبائنها بكل تطور تكنولوجي ووظيفي يعرفه القطاع، وتقديم خدماتها يكون بصفة مستمرة طوال مدة الاستفادة منها كما يلي:

✓ **التحليل الأولي:** تقوم بعمليات تدقيق الحاجات والموجودات ودراسة المحيط دراسة دقيقة لتقديم حلول تناسب مع المؤسسة ومع محيطها.

✓ **التركيب:** ويتمثل في تقديم الخدمة والإشراف على العمليات مع ما تشمله من خدمات مرفقة.

✓ **المتابعة المستمرة:** تكون بتقديم الخدمة، الصيانة، المساعدة عن بعد لضمان الإنتاجية المستمرة للعمليات.

ثانيا: إنشاء نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة RTGS

في إطار تحديث النظام المصرفي الجزائري، بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي في إنجاز نظام دفع إلكتروني متطور يسمى نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة.

1. **تعريف نظام Real Gross Time Settlement system:** إن نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور، بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي، وقد جاء هذا النظام لمواكبة المعايير المعدة من طرف لجنة أنظمة الدفع والتسوية على مستوى بنك التسويات الدولية، وذلك في 15 ماي 2006.

2. **أهداف نظام RTGS:** إن إقامة نظام RTGS يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي، وكل وسائل الدفع الأخرى.
- تلبية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظم الدفع الإلكتروني وتقليل آجال التسوية.

- تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات، وجعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة.

ثالثا: إنشاء نظام الدفع الشامل ATCI

يسمح نظام الجزائرية عن بعد بين البنوك الذي أنشئ بموجب القرار 05-06 الصادر في 15 ديسمبر 2005، ودخل حيز الخدمة في ماي 2006، بتبادل كل وسائل الدفع (صكوك، أوراق تجارية، عمليات على البطاقات المصرفية، ... الخ)، ويعتبر التطور المسجل في السنوات الأخيرة منذ دخوله حيز الخدمة في الحجم والقيمة مهمان حيث عالج هذا النظام في سنة 2011 كمتوسط شهري 2144 مليون عملية بمبلغ شهري متوسط يساوي 881801 مليار دينار.

المطلب الثاني: بطاقات السحب والدفع بالجزائر

تُعد بطاقات السحب والدفع من أبرز الأدوات المالية التي ساهمت في تطوير القطاع المصرفي وتعزيز ثقافة التعاملات غير النقدية في العالم، ولا تخرج الجزائر عن هذا السياق، إذ سعت منذ بداية الألفية الثالثة إلى إدماج هذه الوسائل الحديثة ضمن استراتيجياتها لعصرنة النظام المالي. وفي ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية التي يشهدها العالم، أصبحت بطاقات الدفع البنكية ضرورة حتمية لتسهيل المعاملات اليومية، سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات، حيث تُمكن من سحب الأموال، إجراء المدفوعات، التسوق الإلكتروني، وتسوية الفواتير، ضمن منظومة مصرفية مؤمنة وسريعة. إذ تجدر الإشارة إلى أن أهم البطاقات المصرفية المعتمدة في الجزائر، هي¹:

أولا: البطاقات المصرفية المحلية

وهي بطاقات تسمح بالقيام بعمليات السحب والدفع ومنها:

1. البطاقات العادية: هي بطاقات تمنح لفئة عملاء المصارف الذين يكون دخلهم أكبر أو يساوي 10000 دج.

2. البطاقة الذهبية: هي بطاقات تمنح للعملاء الذين يكون دخلهم أكبر أو يساوي 45000 دج.

¹ زهيرة بن خضرة، أمال بن بريح، عصرنة نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 02، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2022، ص ص 153، 154.

3. البطاقات البنكية التي تصدر لصالح المؤسسات والشركات: هي بطاقات تصدر لصالح الشركات والمؤسسات التي يفوق دخلها الشهري 200000 دج.

ثانيا: البطاقات المصرفية الدولية

كما يوجد بطاقات مصرفية دولية وهي بطاقات تسمح باستعمالها خارج الوطن في عملية السحب والدفع، وتكون موجهة للعملاء الذين لديهم حسابات مفتوحة بالعملة الصعبة. غير ان عددها لا يزال قليلا جدا مقارنة بعدد الحسابات البنكية في الجزائر، ويرجع السبب الرئيسي في قلة انتشار البطاقات المصرفية الدولية الى قلة اماكن استخدامها في السوق الجزائرية، حيث يقتصر مجال استخدامها على بعض الفنادق الفخمة او بعض الشركات الخاصة بكبار رجال الاعمال، كما ان معظم العملاء الذين يطلبونها فيكون بغرض التعامل بها في الاسفار الخارجية. ومن بين البطاقات الدولية المنتشرة في الجزائر على سبيل المثال لا الحصر:

1. بطاقة VISA الدولية التي اصدرتها بعض البنوك العمومية والخاصة: ونميز هنا بين نوعين، بطاقة Visa

Classique التي تمنح للعملاء الذين رصيدهم من العملة أكبر او يساوي 1500 أورو. وبطاقة Visa

Gold التي تمنح للأشخاص الذين لديهم رصيد من العملة الصعبة يفوق 5000 أورو.

2. بطاقة MasterCard التي اصدرها بنك الخليج AGB مؤخرا.

المطلب الثالث: الإطار القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني بالجزائر

أعطى القانون الجزائري أهمية كبيرة لوسائل الدفع الإلكترونية من خلال اعترافه الرسمي بهذه الوسائل سنة 2003 من خلال الأمر 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق لـ 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض من خلال المادة 69 التي تنص على: " تعتبر وسائل دفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل ".

كما عرف المشرع الجزائري بطاقتي الدفع والسحب في المادة 543 مكرر 23 ضمن الفصل الثالث من القانون التجاري 05-02 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المعدل والمتمم للأمر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري: "تعتبر بطاقة دفع كل بطاقة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها بسحب أو تحويل الأموال، وتعتبر بطاقة السحب كل بطاقة صادرة عن البنوك أو الهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها فقط بسحب الأموال".

كما تناول المشرع الجزائري وسائل الدفع الإلكترونية سنة 2005، بمناسبة تعديل القانون التجاري بموجب القانون 05-02 حيث أضاف للمادة 414 التي تتحدث عن الوفاء بالسفتجة، فقرة ثانية تنص على: "يمكن أن

يتم هذا التقدم أيضا بأية وسيلة تبادل إلكترونية محددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما". وأضاف نفس الفقرة أيضا إلى المادة 502 التي تتحدث عن تقدم الشيك للوفاء، وجاءت الفقرة الثانية من المادة 502 بصيغة: "يمكن أن يتم هذا التقديم أيضا بأية وسيلة تبادل إلكترونية محددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما".

وعلى اعتبار أن وسائل الدفع الإلكتروني تقوم أساسا على المعالجة الآلية والإلكترونية للمعلومات والبيانات، فقد قام المشرع الجزائري بسن قوانين وتشريعات حمائية جزائية تحكم العمل الإلكتروني وذلك بداية من سنة 2004. حيث قام بتعديل أحكام قانون العقوبات بأن تم الفصل الثالث من الباب الثاني من الكتاب الثالث بالقانون 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 وذلك بإضافة قسم سابع مكرر عنوانه "المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات" وقد ضمنه المواد من 394 مكرر إلى 394 مكرر 7. حيث عاقب المشرع الجزائري بموجب هذا القانون أشكال الاعتداء على نظم المعالجة الآلية للمعطيات¹.

لعب القانون رقم 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الصادر في 10 ماي 2018، دورا محوريا في تدعيم الدفع الإلكتروني، حيث وضع الإطار القانوني المنظم للمعاملات التجارية عبر الإنترنت، وحدد حقوق والتزامات كل من البائع والمستهلك في هذا المجال. من خلال هذا القانون، تم تعزيز الثقة في التجارة الإلكترونية، وفرض استخدام وسائل دفع إلكترونية آمنة، كما ألزمت المؤسسات التجارية المعنية بتوفير بوابات دفع رقمية معتمدة، مما شجع الأفراد والمؤسسات على استخدام الدفع الإلكتروني بشكل أوسع. ويساهم القانون أيضا في مكافحة الجرائم الإلكترونية المرتبطة بالدفع الرقمي، مما يعزز من بيئة اقتصادية رقمية موثوقة ومستدامة.

دعم القانون رقم 04-15 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين المؤرخ في 1 فبراير 2015 دورا محوريا في دعم الدفع الإلكتروني، إذ يوفر الإطار القانوني الذي يضمن المصادقية على المعاملات الإلكترونية. فمن خلال المصادقة على الهوية الرقمية وضمان سلامة البيانات، يساهم التوقيع الإلكتروني في تعزيز الثقة بين المتعاملين عبر الإنترنت، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، مما يمكن من تسهيل تنفيذ المعاملات المالية والدفع عبر الوسائط الرقمية بطريقة آمنة وموثوقة، وبالتالي دعم جهود الجزائر في توسيع الشمول المالي وتعزيز الاقتصاد الرقمي.

¹حسيبة نايلي، الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية الجزائرية: محدداتها وآثارها على ولاء العملاء-دراسة حالة الوكالات البنكية العمومية بقالة-، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قلعة، 2024/2023، ص ص 114، 115.

المبحث الثاني: تقييم أثر الدفع الإلكتروني على الشمول المالي في الجزائر

مع التطورات التكنولوجية المتسارعة التي شهدتها القطاع المالي في الجزائر خلال العقد الأخير، برز الدفع الإلكتروني كخيار استراتيجي لزيادة الشمول المالي وتحقيق التحول الرقمي في الخدمات المصرفية. حيث شهدت الجزائر منذ عام 2014 تحولات جوهرية في مجال الدفع الإلكتروني، بدءًا من تطوير البنية التحتية للمدفوعات الرقمية، ومرويًا بإطلاق بطاقات الدفع الحديثة، ووصولًا إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتوسيع استخدام هذه الخدمات. وقد أدت هذه التطورات إلى نمو ملحوظ في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات، مما ساهم في تحسين فرص الوصول إلى الخدمات المالية وتقليل الفجوة المالية بين مختلف شرائح المجتمع.

المطلب الأول: مساهمة الدفع الإلكتروني في توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية بالجزائر 2014-2024

شهدت الجزائر خلال العقد الأخير تطورًا ملحوظًا في مجال الدفع الإلكتروني، مدفوعًا بالتوجهات الحكومية نحو التحول الرقمي، وبدعم من التشريعات الجديدة التي تهدف إلى تعزيز استخدام وسائل الدفع غير النقدي. وقد جاء هذا التطور استجابة للحاجة المتزايدة إلى تحديث النظام المالي، وتقليل الاعتماد على التعاملات النقدية التقليدية، وتعزيز الشمول المالي.

أولاً: البنية التحتية المالية والمصرفية بالجزائر 2014/2024

يعتبر توفر بنية تحتية مالية متكاملة من العوامل الأساسية لتحقيق الشمول المالي، إذ تسهم في تحسين كفاءة العمليات المالية، وتقليل التكاليف، وتوسيع دائرة المستفيدين من الخدمات المصرفية، لا سيما في المناطق النائية. وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة انتشار الحسابات المصرفية، وتعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني كبديل للمعاملات النقدية التقليدية. في هذا السياق، سيتم تحليل تطور البنية التحتية المالية والمصرفية في الجزائر خلال الفترة 2014-2024 من خلال استعراض أهم المؤشرات، مثل عدد المؤسسات البريدية التي تقدم خدمات مالية، عدد الوكالات المصرفية، عدد أجهزة الصراف الآلي وماكينات الصرف الآلي.

1. عدد المؤسسات البريدية التي تقدم خدمات مالية

تلعب المؤسسات البريدية في الجزائر دورًا محوريًا في تقديم الخدمات المالية، خاصة في ظل توجه البلاد نحو تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المصرفية. وتعد مؤسسة "بريد الجزائر" واحدة من أهم الفاعلين

الفصل الثالث: واقع الدفع الإلكتروني والشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024

في هذا المجال، حيث تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، تشمل فتح الحسابات البريدية الجارية، إصدار البطاقات البنكية، تنفيذ عمليات السحب والإيداع، وتحويل الأموال محلياً ودولياً.

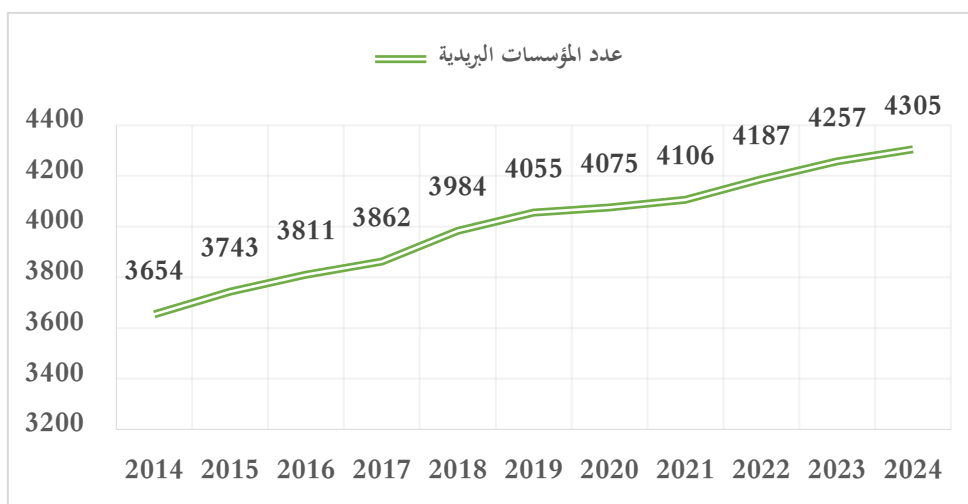
الجدول رقم (03-01): تطور عدد المؤسسات البريدية التي تقدم خدمات مالية (2014-2024)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
المجموع	3654	3743	3811	3862	3984	4055	4075	4106	4187	4257	4305

المصدر: بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya>، تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/08. أنظر أيضاً:

وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، <https://www.mpt.gov.dz/تطوير-الشبكة-البريدية/>.

الشكل رقم (03-01): تطور عدد المؤسسات البريدية التي تقدم خدمات مالية بولايات الجزائر (2014-2024)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

يظهر الجدول رقم (03-01) تطور عدد المؤسسات البريدية التي تقدم خدمات مالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2024. ووفقاً للبيانات، يمكن ملاحظة الاتجاه التصاعدي في عدد هذه المؤسسات، مما يعكس الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي وتحسين الوصول إلى الخدمات البريدية والمالية، لا سيما في المناطق النائية. شهدت شبكة المؤسسات البريدية في الجزائر نمواً تدريجياً وملحوظاً خلال العقد الأخير، حيث ارتفع عددها من 3654 مؤسسة في عام 2014 إلى 4305 مؤسسة في عام 2024، مسجلة زيادة قدرها 651 مؤسسة خلال عشر سنوات، بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بحوالي 1.7%. يعكس هذا النمو توجهاً واضحاً نحو توسيع الخدمات المالية المقدمة عبر مكاتب البريد، خاصة في ظل تصاعد وتيرة الزيادة بعد عام 2018، والتي قد تعود إلى جهود الدولة في تعزيز الشمول المالي والاستثمار في البنية التحتية المالية. وقد سُجلت أكبر زيادة سنوية في عدد المؤسسات ما بين

الفصل الثالث: واقع الدفع الإلكتروني والشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024

عامي 2017 و2018، حيث تمت إضافة 122 مؤسسة جديدة، واستمر الاتجاه التصاعدي بعد ذلك ليلبلغ العدد أكثر من 4000 مؤسسة لأول مرة في عام 2019، رغم التحديات العالمية التي فرضتها جائحة كوفيد-19. ويُعزى هذا التوسع إلى مجموعة من العوامل، أبرزها التوجه الحكومي نحو تعميم الشمول المالي وتوفير الخدمات في المناطق الريفية، والتوسع في استخدام الوسائل الرقمية وتقنيات الدفع الإلكتروني، إضافة إلى الإصلاحات الهيكلية التي مست قطاع البريد، والطلب المتزايد من المواطنين على الخدمات المالية الرسمية، مما جعل من تطوير شبكة المؤسسات البريدية أولوية وطنية.

2. عدد الوكالات المصرفية

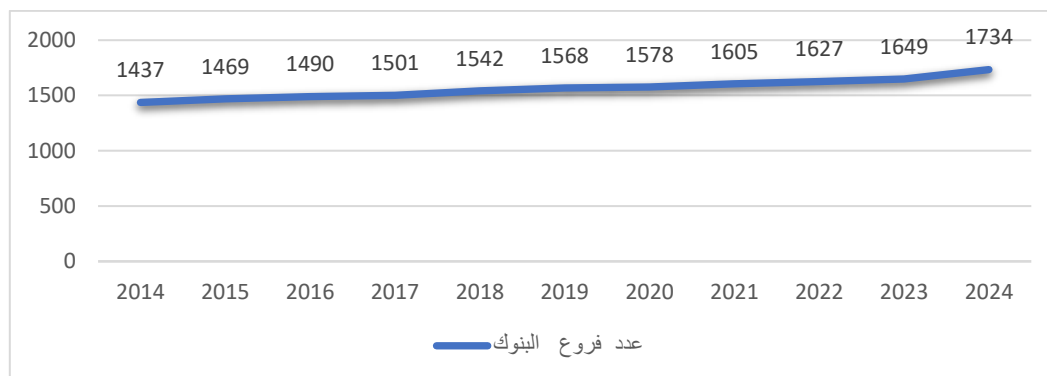
يعد القطاع المصرفي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الشمول المالي، حيث تلعب الوكالات المصرفية دورًا رئيسيًا في تقديم الخدمات المالية والمصرفية للأفراد والشركات. وتعتبر زيادة عدد الوكالات المصرفية مؤشرًا مهمًا على مدى انتشار الخدمات المالية وإمكانية الوصول إليها، خاصة في المناطق الريفية والنائية التي تعاني من نقص في التغطية المصرفية. ففي الجزائر، شهد عدد الوكالات المصرفية تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفضل الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية لتشمل مختلف شرائح المجتمع. فقد أدت الإصلاحات الاقتصادية، وتطور التكنولوجيا المالية، وظهور المصارف الإسلامية إلى زيادة عدد الفروع المصرفية، مما ساهم في تحسين فرص الوصول إلى الخدمات المالية، سواء من خلال الفروع التقليدية أو عبر المنصات الرقمية.

الجدول رقم (03-02): تطور عدد فروع البنوك بالجزائر (2014-2024)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
المجموع	1437	1469	1490	1501	1542	1568	1578	1605	1627	1649	1734

المصدر: بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya>، تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/08.

الشكل رقم (03-02): تطور عدد فروع البنوك بالجزائر (2014-2024)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

يوضح الجدول رقم (03-02) تطور عدد فروع البنوك على مستوى ولايات الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2024، حيث شهدت هذه الفترة زيادة في عدد الفروع البنكية، مما يعكس التوسع التدريجي للقطاع المصرفي لمواكبة الطلب المتزايد على الخدمات المالية والمصرفية في البلاد.

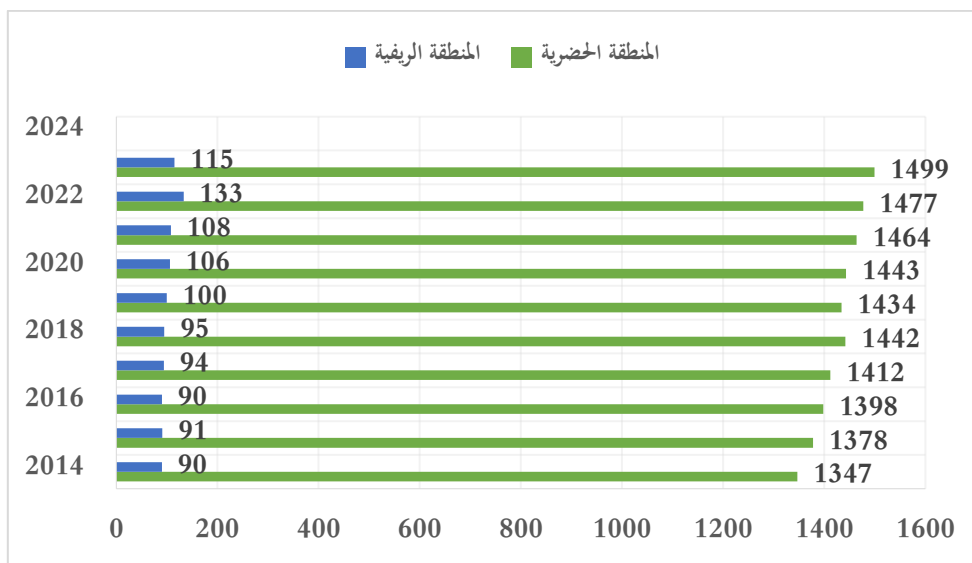
شهد عدد الفروع البنكية في الجزائر اتجاهاً تصاعدياً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2024، حيث ارتفع من 1437 فرعاً إلى 1734 فرعاً، ما يمثل زيادة قدرها 297 فرعاً أي بمعدل نمو يناهز 20.7%. وعلى الرغم من تسجيل تباطؤ نسبي في بعض السنوات، لا سيما في عام 2020، إلا أن النمو ظل مستمراً في المجمل، ليعكس سعي القطاع المصرفي إلى توسيع قاعدة خدماته. وقد لوحظ تسارع واضح في وتيرة التوسع ما بين 2020 و2024، حيث أضيف 156 فرعاً جديداً خلال هذه الفترة فقط، وهو ما يعكس التوجه الجاد نحو تعزيز التغطية الجغرافية وتحقيق الشمول المالي. ويعود هذا التوسع إلى عدة دوافع من بينها اعتماد البنوك استراتيجيات تهدف إلى الانتشار عبر مختلف ولايات الوطن، مدفوعة بالنمو الاقتصادي المتزايد والطلب المتصاعد على الخدمات المالية، إضافة إلى تطور الرقمنة وتنامي الاعتماد على الخدمات الإلكترونية، مما حتم على المؤسسات البنكية التوسع لتلبية احتياجات الزبائن وتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات على حد سواء.

الجدول رقم (03-03): تطور عدد فروع البنوك حسب المنطقة الجغرافية بالجزائر (2014-2023)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
المنطقة الحضرية	1347	1378	1398	1412	1442	1434	1443	1464	1477	1499	-
المنطقة الريفية	90	91	90	94	95	100	106	108	133	115	-
المجموع	1437	1469	1488	1506	1537	1534	1549	1572	1590	1614	-

المصدر: بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya>، تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/08.

الشكل رقم (03-03): تطور عدد فروع البنوك حسب المنطقة الجغرافية بالجزائر (2014-2023)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

يُوضح الجدول رقم (03-03) تطور عدد فروع البنوك في الجزائر خلال الفترة 2014-2024 موزعة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. من خلال تحليل هذه البيانات، يمكن استخلاص عدة ملاحظات أساسية تتعلق بالتوزيع الجغرافي للفروع المصرفية واتجاهات النمو في القطاع البنكي.

رغم التحسن الملحوظ في انتشار الفروع المصرفية في الجزائر بين عامي 2014 و2023، لا يزال التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية واضحًا ومؤثرًا على جهود تحقيق الشمول المالي. فقد تركزت أغلب الفروع في المناطق الحضرية، حيث ارتفع عددها من 1347 فرعًا في 2014 إلى 1499 فرعًا في 2023، في حين بقي النمو في المناطق الريفية محدودًا، حيث لم تتجاوز الزيادة 25 فرعًا خلال نفس الفترة (من 90 إلى 115 فرعًا). ويشير هذا التوزيع غير المتكافئ إلى أن التوسع المصرفي ما زال يتم بوتيرة بطيئة، خصوصًا في المناطق النائية، وهو ما تؤكد الاتجاهات الزمنية للنمو، التي عرفت فترات ركود نسبي مثلما حدث بين عامي 2018 و2019. ويُعزى ضعف التوسع في المناطق الريفية إلى تحديات متعددة، من أبرزها ارتفاع التكاليف التشغيلية، وضعف البنية التحتية الرقمية، وقلة الطلب نتيجة انخفاض الكثافة السكانية واعتماد السكان على التعاملات النقدية التقليدية. وفي ظل هذه المعطيات، يصبح من الضروري تبني حلول رقمية وتقنيات مالية حديثة لتعويض محدودية التوسع الجغرافي التقليدي، وذلك من أجل سد الفجوة وتحقيق شمول مالي أكثر عدالة بين مختلف مناطق البلاد.

3. عدد أجهزة الصراف الآلي :

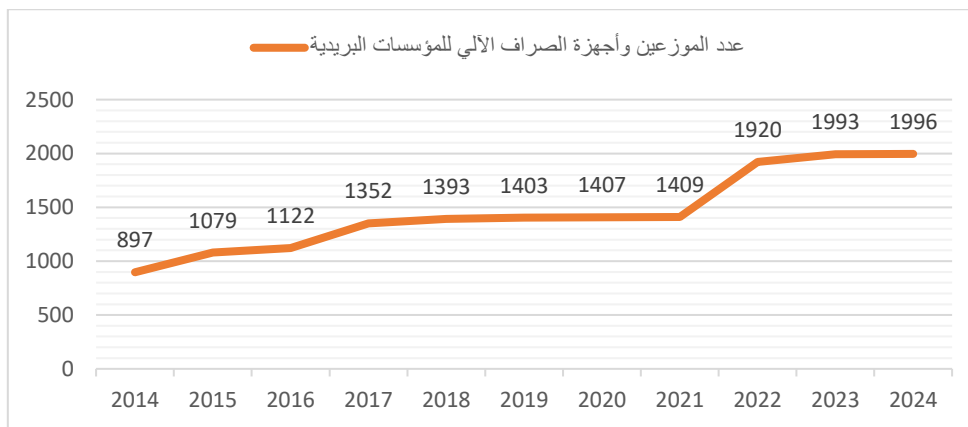
شهدت الجزائر خلال العقد الأخير تطورًا ملحوظًا في انتشار أجهزة الصراف الآلي (ATM) وماكينات الصرف الآلي، وذلك في إطار تعزيز البنية التحتية المالية وتحقيق الشمول المالي. تُعد هذه الأجهزة عنصرًا أساسيًا في منظومة الدفع الإلكتروني، حيث تُمكن الأفراد من إجراء عمليات السحب النقدي، والاستعلام عن الرصيد، وتحويل الأموال، ودفع الفواتير دون الحاجة إلى زيارة الفروع البنكية. يُعتبر التوسع في أجهزة الصراف الآلي أحد المؤشرات المهمة لقياس مدى تطور الخدمات المصرفية الرقمية في الجزائر، إذ يساهم بشكل مباشر في تخفيف الضغط على الفروع المصرفية، وتقليل التعامل النقدي، وتعزيز ثقافة الدفع الإلكتروني.

الجدول رقم (03-04): تطور عدد الموزعين وأجهزة الصراف الآلي للمؤسسات البريدية (2014-2024)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
المجموع	897	1079	1122	1352	1393	1403	1407	1409	1920	1993	1996

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، <https://www.mpt.gov.dz/> /أرقام-ومؤشرات/، تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/08.

الشكل رقم (03-04): تطور عدد الموزعين وأجهزة الصراف الآلي للمؤسسات البريدية (2014-2024)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

يُظهر الجدول رقم (03-04) تطور عدد الموزعين وأجهزة الصراف الآلي للمؤسسات البريدية في الجزائر خلال الفترة 2014/2024، حيث شهدت هذه البنية التحتية نموًا ملحوظًا يعكس جهود الدولة في تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الخدمات المالية الإلكترونية، حيث بين الجدول ان الجزائر شهدت نموًا تدريجيًا وملحوظًا في عدد أجهزة الصراف الآلي والموزعين خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2024، حيث ارتفع عدد هذه الأجهزة من 897 إلى 1996، أي أكثر من الضعف في غضون عشر سنوات. يعكس هذا التوسع المتواصل زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية، مما أسهم في تخفيف الضغط على مكاتب البريد وتحسين جودة تجربة المستخدمين. وقد

الفصل الثالث: واقع الدفع الإلكتروني والشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024

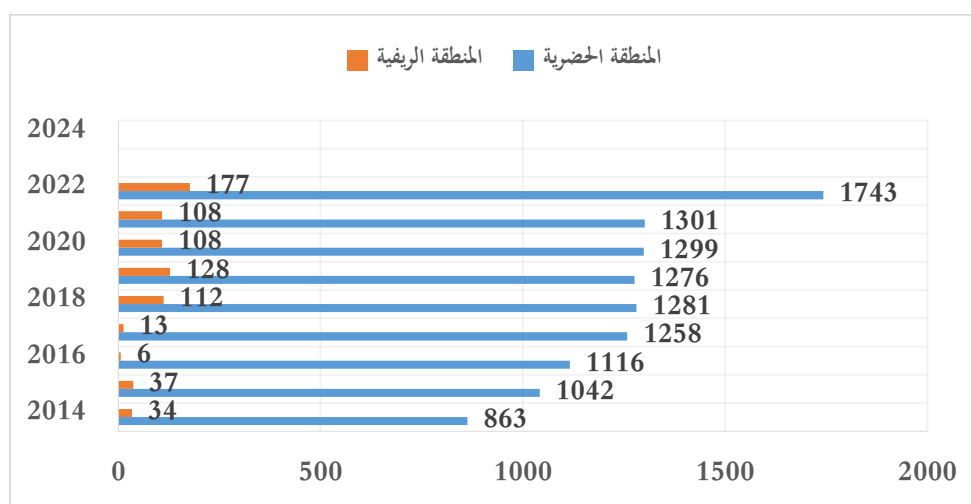
تميزت بعض الفترات بقفزات نوعية، أبرزها بين عامي 2014 و2015 بنسبة نمو بلغت 20.2%، وكذلك في عام 2017، وأيضًا ما بين 2021 و2022، حيث سجل ارتفاع كبير من 1409 إلى 1920 جهازًا، وهو ما يعكس تأثير السياسات الحكومية الرامية إلى تسريع رقمنة القطاع المالي، خصوصًا بعد جائحة كورونا. في المقابل، لوحظ استقرار نسبي في بعض السنوات مثل الفترة من 2019 إلى 2021، وأيضًا بين 2023 و2024، وهو ما قد يُشير إلى بداية تشبّع في بعض المناطق أو تحول التركيز نحو تحسين جودة الخدمات بدلًا من زيادة العدد. هذا التوسع في الأجهزة له أثر مباشر على تعزيز الشمول المالي، إذ يساهم في توسيع قاعدة الوصول إلى الخدمات البنكية، خاصة في المناطق التي تعاني من نقص في الفروع، كما يعزز الانتقال نحو المعاملات الرقمية ويقلل من الاعتماد على النقد. بذلك، يُعد تطور شبكة الصرافات الآلية خطوة محورية ضمن مسار التحول الرقمي المالي الذي تسلكه الجزائر.

الجدول رقم (03-05): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي لفروع البنوك بالجزائر (2014-2022)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
المنطقة الحضرية	863	1042	1116	1258	1281	1276	1299	1301	1743	-	-
المنطقة الريفية	34	37	6	13	112	128	108	108	177	-	-
المجموع	897	1079	1122	1271	1393	1404	1407	1409	1920	-	-

المصدر: بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab>، م الاطلاع عليه يوم 2025/03/08.

الشكل رقم (03-05): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي لفروع البنوك بالجزائر (2014-2022)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

يعرض الجدول رقم (03-05) تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في فروع البنوك الجزائرية خلال الفترة 2014-2024، مع تصنيف الأجهزة حسب المناطق الحضرية والريفية. يعكس هذا الجدول توسع البنية التحتية المصرفية الرقمية في الجزائر، مما يعزز الوصول إلى الخدمات المالية ويُسهّم في تحقيق الشمول المالي.

سجل عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر نموًا ملحوظًا خلال الفترة من 2014 إلى 2022، حيث ارتفع من 897 إلى 1920 جهازًا، ما يمثل زيادة بأكثر من 114% في تسع سنوات، ويعكس هذا التحول التقدم المستمر نحو اعتماد الخدمات المالية الرقمية وتقليل الضغط على الفروع التقليدية. وقد تركزت غالبية هذه الأجهزة في المناطق الحضرية، التي شهدت توسعًا واضحًا في البنية التحتية المصرفية الإلكترونية بفضل الكثافة السكانية والأنشطة الاقتصادية، حيث ارتفع عدد الأجهزة هناك من 863 إلى 1743 جهازًا خلال الفترة ذاتها، مع تسجيل قفزات بارزة خصوصًا بين 2021 و2022. بالمقابل، كان التوسع في المناطق الريفية أبطأ وأكثر تقلبًا، إذ عرف انخفاضًا حادًا في عام 2016 قبل أن يتعافى تدريجيًا ليلبغ 177 جهازًا في 2022، ما يشير إلى وجود تحديات في البنية التحتية التقنية والإقبال على الخدمات الرقمية في تلك المناطق. ورغم غياب بيانات رسمية للعامين 2023 و2024، فإن التوجه العام يشير إلى استمرار النمو، خاصة في ظل السياسات الداعمة للدفع الإلكتروني. وبالتالي، فإن تعميم أجهزة الصراف الآلي يشكل محورًا رئيسيًا في مسار رقمنة النظام المالي بالجزائر، ما يدعم الشمول المالي ويُسهّم في تحفيز الاقتصاد الرقمي.

ثانيًا: مؤشرات الشمول المالي بالجزائر للفترة 2014/2024

يُعد الشمول المالي من الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام، إذ يُسهّم في تعزيز الاستقرار المالي والحد من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية. في الجزائر، شهدت مؤشرات الشمول المالي تحسنًا ملحوظًا خلال العقد الماضي، نتيجةً للتطورات في البنية التحتية المصرفية، والانتشار المتزايد للخدمات المالية الرقمية، والجهود الحكومية لتوسيع قاعدة المستخدمين للنظام المالي الرسمي. يهدف هذا القسم إلى تحليل أبرز مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014/2024 والتي تشمل عدد الحسابات النشطة، والبطاقات المتداولة.

1. عدد الحسابات النشطة

يُعدّ عدد الحسابات المصرفية النشطة من أهم المؤشرات التي تعكس مدى تحقيق الشمول المالي في أي بلد، حيث يُمثّل مدى اندماج الأفراد والمؤسسات في النظام المالي الرسمي. ويُشير هذا المؤشر إلى عدد الأفراد الذين يمتلكون

الفصل الثالث: واقع الدفع الإلكتروني والشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024

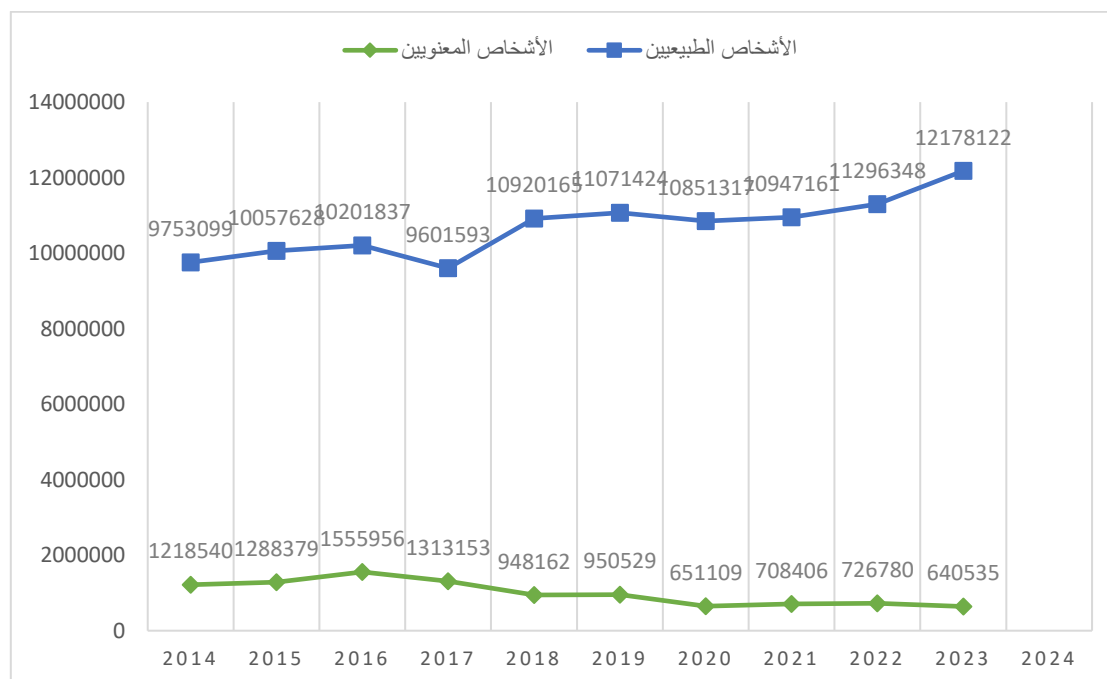
حسابات مصرفية فعلية يستخدمونها بشكل منتظم في معاملاتهم المالية، سواء كانت للادخار، أو الدفع، أو التحويلات المالية.

الجدول رقم (03-06): تطور عدد الحسابات النشطة بالدينار الجزائري (2014-2023)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الأشخاص المعنويين	1218540	1288379	1555956	1313153	948162	950529	651109	708406	726780	640535	-
الأشخاص الطبيعيين	9753099	10057628	10201837	9601593	10920165	11071424	10851317	10947161	11296348	12178122	-
المجموع	10971639	11346007	11876700	10914746	11868327	12021953	11502426	11655567	12023128	12818657	-

المصدر: بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-comptes-actifs>، تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/08.

الشكل رقم (03-06): تطور عدد الحسابات النشطة بالدينار الجزائري (2014-2023)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

الفصل الثالث: واقع الدفع الإلكتروني والشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024

يُقدم الجدول رقم (03-06) بيانات حول تطور عدد الحسابات النشطة بالدينار الجزائري خلال الفترة 2024/2014، مصنفة إلى حسابات الأشخاص المعنويين (الشركات والمؤسسات) والأشخاص الطبيعيين (الأفراد).

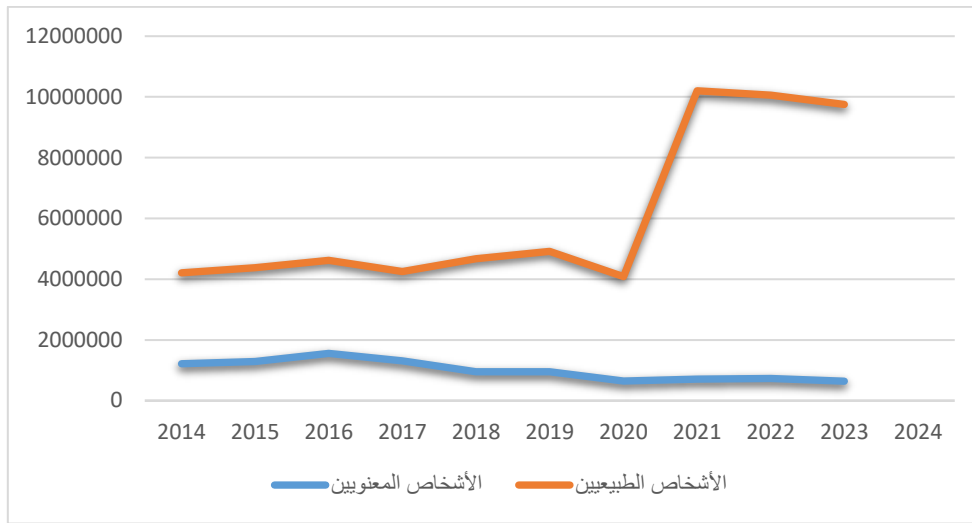
شهد عدد الحسابات النشطة للأفراد في الجزائر نمواً ملحوظاً خلال العقد الماضي، إذ ارتفع من 9,753,099 حساباً في 2014 إلى 12,818,657 حساباً في 2023، وهو ما يعكس توسعاً تدريجياً في استخدام الخدمات المصرفية نتيجة انتشار ثقافة الشمول المالي، وتطور خدمات الدفع الإلكتروني، واعتماد المواطنين بشكل أكبر على الحسابات البنكية لتحصيل الرواتب والمساعدات الاجتماعية، خاصة بعد جائحة كورونا التي عززت التحول نحو المعاملات غير النقدية. أما بالنسبة للمؤسسات، فقد اتسم تطور الحسابات بالتذبذب، حيث بلغ عددها ذروته في 2016 (1,555,956 حساباً)، قبل أن يتراجع بشكل حاد إلى 651,109 في 2020، ثم عاد للارتفاع بشكل تدريجي ليصل إلى 640,535 حساباً في 2023. ويرتبط هذا التذبذب بعدة عوامل، منها التغيرات في السياسات التنظيمية، تأثير إصلاحات الشفافية المالية، تداعيات جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي، ثم الانتعاش النسبي الذي شهده الاقتصاد بعد 2021. بصفة عامة، يُظهر الاتجاه العام توسعاً مستمراً في قاعدة الحسابات البنكية، خصوصاً لدى الأفراد، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو في ظل جهود الرقمنة، تشجيع الدفع الإلكتروني، وسياسات الشمول المالي التي تستهدف فئات أوسع من السكان.

الجدول رقم (03-07): تطور عدد الحسابات النشطة بالعملة الأجنبية (2014-2023)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الأشخاص المعنويين	70594	64799	17937	83382	17043	20116	22141	22939	29618	34192	-
الأشخاص الطبيعيين	4211337	4377225	4622981	4252218	4668901	4916796	4082886	4176992	4493542	4639100	-
المجموع	4281931	4441958	4640918	4335600	4685944	4936912	4105027	4199931	4523160	4673292	-

المصدر: بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-comptes-actifs>، تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/08.

الشكل رقم (03-07): تطور عدد الحسابات النشطة بالعملة الأجنبية (2014-2023)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

يُظهر الجدول رقم (03-07) تطور عدد الحسابات النشطة بالعملة الأجنبية خلال الفترة 2014/2024، موزعة بين الأشخاص المعنويين (الشركات والمؤسسات) والأشخاص الطبيعيين (الأفراد).

شهد عدد الحسابات النشطة للأشخاص الطبيعيين في الجزائر خلال العقد الأخير اتجاهًا عامًا نحو الارتفاع، حيث ارتفع من 4,211,337 حسابًا في عام 2014 إلى 4,673,292 حسابًا في عام 2023، رغم بعض التقلبات المؤقتة مثل الانخفاض المسجل في عام 2017. تعكس هذه الزيادة تنامي استخدام الحسابات المصرفية بين الأفراد نتيجة لعوامل متعددة، منها تعزيز ثقافة الادخار، توسع استخدام الحسابات في التحويلات التجارية والدولية، وزيادة الاعتماد على الخدمات المصرفية الرقمية والدفع الإلكتروني. أما بالنسبة للحسابات الخاصة بالأشخاص المعنويين (المؤسسات)، فقد شهدت تذبذبًا حادًا، إذ انخفضت من 70,594 حسابًا في 2014 إلى أدنى مستوى لها في 2016 قبل أن تعاود الارتفاع إلى 83,382 في 2017، وهو ما يُعزى إلى تقلبات في بيئة الأعمال وتشديد الضوابط التنظيمية المتعلقة بالحسابات بالعملة الأجنبية. بوجه عام، يُظهر هذا التطور ميلًا متزايدًا نحو توسيع قاعدة الحسابات المصرفية بالعملة الأجنبية، خاصة لدى الأفراد، مدفوعًا بالتحول الرقمي، وتعزيز الشمول المالي، ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه التصاعدي في ظل استقرار السياسات النقدية وتحسين المناخ الاستثماري.

تُظهر المقارنة بين الحسابات المصرفية بالدينار الجزائري الجدول رقم (03-06) وتلك بالعملة الأجنبية الجدول رقم (03-07) تفوقًا واضحًا للحسابات بالعملة المحلية من حيث العدد، مما يعكس اعتماد الغالبية الساحقة من الجزائريين على الدينار في تعاملاتهم اليومية. هذا الفارق الكبير يُبرز من جهة مدى ترسخ الدينار في الحياة الاقتصادية، ومن جهة أخرى محدودية استخدام العملات الأجنبية داخل النظام المصرفي، وهو ما يُشير إلى وجود

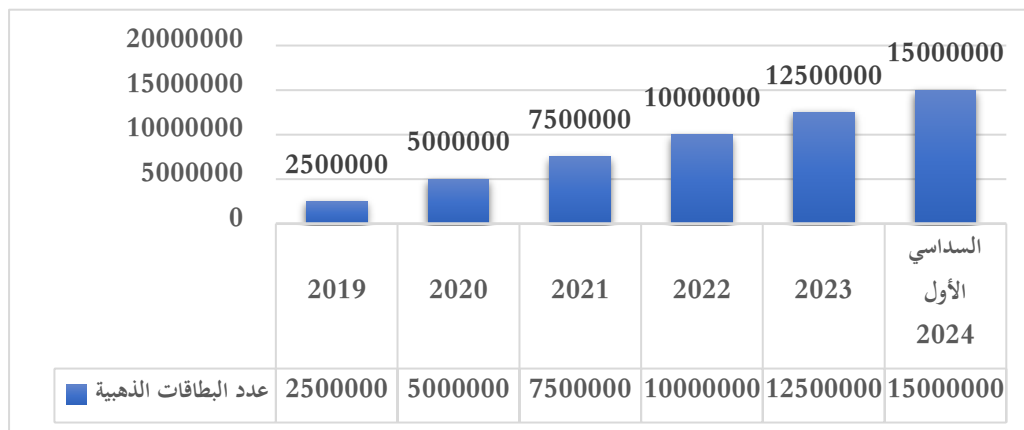
الفصل الثالث: واقع الدفع الإلكتروني والشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024

تحديات تتعلق بثقة الأفراد والمؤسسات في حسابات العملات الأجنبية. ومع ذلك، فإن الارتفاع المستمر في عدد الحسابات بالدينار الجزائري، لا سيما لدى الأفراد، يُعد مؤشرًا إيجابيًا على تحسن مستوى الإدماج المالي وانتشار الوعي المصرفي في البلاد. ورغم التذبذب الذي شهدته حسابات الشركات، فإن الاتجاه العام يبقى نحو توسع الخدمات البنكية واستفادة عدد أكبر من السكان منها، خاصة في ظل تعزيز سياسات الرقمنة والشمول المالي، ما يدعم التوقعات بمزيد من النمو في عدد الحسابات خلال السنوات المقبلة.

2. عدد البطاقات المتداولة

تُعد البطاقات المصرفية من الأدوات الأساسية في تعزيز الشمول المالي وتطوير منظومة الدفع الإلكتروني، حيث تساهم في تقليل الاعتماد على التعاملات النقدية التقليدية وتحفيز استخدام الخدمات المالية الرقمية.

الشكل رقم (03-08): تطور عدد البطاقات النقدية الذهبية المتداولة (بالمليون/ 2019-السداسي الأول 2024)



المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، <https://www.mpt.gov.dz>، تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/08

يمثل الشكل رقم (03-08) تطور عدد البطاقات النقدية "الذهبية" المتداولة في الجزائر خلال الفترة 2019-2024. يظهر الاتجاه العام للنمو تصاعديًا، مما يعكس زيادة الاعتماد على الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي في البلاد. وفيما يلي تحليل لأهم الاتجاهات:

شهدت الجزائر خلال الفترة ما بين 2019 وبداية 2024 نموًا استثنائيًا في عدد البطاقات النقدية الذهبية المتداولة، حيث ارتفع العدد من حوالي 2.5 مليون بطاقة في 2019 إلى 15 مليون بطاقة في الفصل الأول من 2024، أي ما يعادل ستة أضعاف خلال خمس سنوات فقط. ويعكس هذا التطور تبنيًا متزايدًا للدفع الإلكتروني من قبل المواطنين، مدفوعًا بجملة من العوامل، أبرزها التحول الرقمي الذي تبنته الحكومة، والتوسع في نقاط الدفع

الفصل الثالث: واقع الدفع الإلكتروني والشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024

الإلكتروني وأجهزة الصراف الآلي، إلى جانب تنامي التجارة الإلكترونية وانتشار خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول. كما ساهمت جائحة كورونا في تسريع التحول نحو التعاملات غير النقدية، ما عزز من الثقة في الخدمات المصرفية الرقمية. ويُعد هذا التوسع في استخدام البطاقات مؤشراً على نجاح السياسات الوطنية لتعزيز الشمول المالي وتحديث النظام المصرفي، مما يمهد لاقتصاد رقمي أكثر كفاءة وشمولية.

الشكل رقم (03-09): تطور عدد عمليات الدفع عبر الخط (بالمليون/2020-نوفمبر 2024)



المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، <https://www.mpt.gov.dz>، تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/08.

يعرض الشكل رقم (03-09) تطور عمليات الدفع عبر الخط في الجزائر بين 2020 ونوفمبر 2024، حيث يوضح ارتفاعاً ملحوظاً في استخدام كل من الدفع الجوي (عبر نقاط البيع ورمز الاستجابة السريع) والدفع عن بعد (عبر بوابات الويب والتطبيقات المالية)، مما يعكس التحول الرقمي المتزايد في البلاد. شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة نمواً متسارعاً في عمليات الدفع الإلكتروني، مدفوعاً بتزايد وتيرة التحول الرقمي، خصوصاً بعد جائحة كورونا التي ساهمت في تسريع اعتماد المواطنين والمؤسسات على الخدمات المالية الرقمية. ويظهر التحليل أن الدفع عن بعد، عبر الويب والتطبيقات المالية، يُمثل الحصة الأكبر من المعاملات، مقارنةً بالدفع الجوي من خلال نقاط البيع ورموز الاستجابة السريعة (QR Code). فقد ارتفع عدد عمليات الدفع عن بعد من 433,443 عملية فقط في عام 2020 إلى أكثر من 70 مليون عملية بحلول نوفمبر 2024، وهو ما يعكس توسعاً هائلاً في استخدام هذا النمط من المعاملات بفضل تحسن البنية التحتية الرقمية وزيادة ثقة المستهلكين والتجار في حلول الدفع الإلكتروني. في المقابل، شهد الدفع الجوي نمواً تدريجياً لكنه أقل حدة، حيث ارتفع من 367,213 عملية في 2020 إلى نحو 3.2 مليون عملية في نوفمبر 2024، بدعم من انتشار أجهزة نقاط

الفصل الثالث: واقع الدفع الإلكتروني والشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024

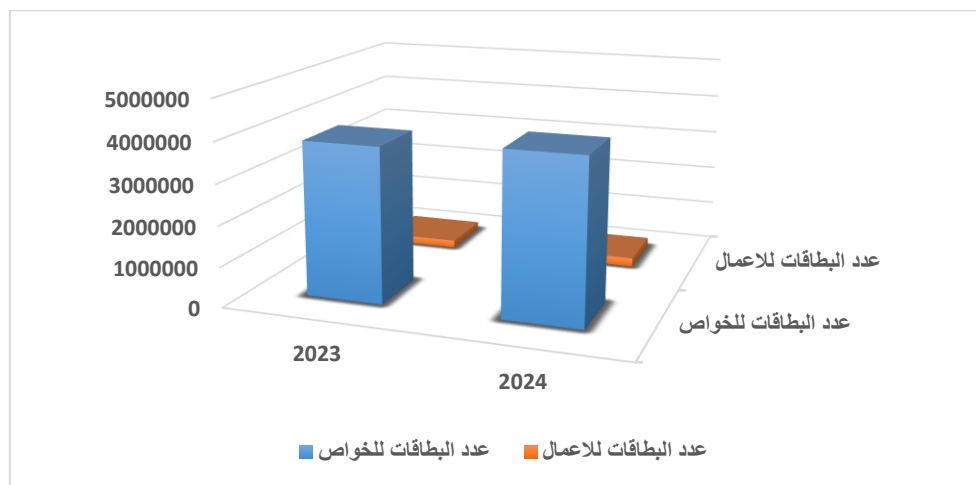
البيع وتطبيقات الدفع عبر QR Code. تُبرز هذه الأرقام التحول الجوهري في سلوك المستهلك الجزائري نحو اعتماد وسائل الدفع غير النقدية، مما يُعزز الشمول المالي ويدعم جهود الدولة في بناء اقتصاد رقمي أكثر مرونة واستدامة.

الجدول رقم (03-08): عدد البطاقات البنكية ما بين عامي 2023 و2024

السنوات	2023	2024
عدد البطاقات للخواص	3834219	4021237
عدد البطاقات للأعمال	187984	217784

المصدر: تجمع النقد الآلي، <https://www.giemonetique.dz/ar/cartes>، تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/09.

الشكل رقم (03-10): عدد البطاقات البنكية ما بين عامي 2023 و2024



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

يعرض الجدول رقم (03-08) تطور عدد البطاقات البنكية خلال عامي 2023 و2024، حيث يشمل فئتين رئيسيتين من البطاقات: بطاقات الخواص (الموجهة للأفراد)، بطاقات الأعمال (المخصصة للشركات والمؤسسات التجارية). شهدت الجزائر نموًا ملحوظًا في استخدام البطاقات المصرفية خلال عامي 2023 و2024، حيث ارتفع عدد بطاقات الأفراد من 3,834,219 بطاقة في 2023 إلى 4,021,237 بطاقة في 2024، ما يعكس زيادة بنسبة 4.85%. في المقابل، ارتفع عدد بطاقات الأعمال من 187,984 بطاقة في 2023 إلى 217,784 بطاقة في 2024، محققًا نسبة نمو أكبر تصل إلى 15.85%. يُعزى هذا النمو إلى عدة عوامل رئيسية، منها التحول الرقمي في القطاع المصرفي، وزيادة التجارة الإلكترونية، وتوسع استخدام قنوات الدفع الإلكتروني، فضلًا عن تحفيز الحكومة على تعزيز الشمول المالي. هذا الاتجاه التصاعدي يعكس تزايد اعتماد الأفراد والشركات على الدفع الإلكتروني كبديل آمن وفعال للدفع النقدي، مما يعزز النمو الاقتصادي ويُسهل في تطوير النظام المالي في الجزائر.

3. حجم الائتمان والودائع للأفراد البالغين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

يعد مؤشر حجم الائتمان والودائع للأفراد البالغين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو من بين المؤشرات الأساسية التي تُستخدم لقياس مدى تحقيق الشمول المالي في أي دولة. حيث يقيس مؤشر حجم الائتمان نسبة القروض والتمويلات التي يحصل عليها الأفراد البالغون من البنوك والمؤسسات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويقاس مؤشر حجم الودائع كنسبة المبالغ التي يودعها الأفراد البالغون في الحسابات البنكية إلى الناتج المحلي الإجمالي. ربط هذه المؤشرات بالناتج المحلي الإجمالي يعطي صورة أوضح عن مدى اندماج الأفراد في الاقتصاد الرسمي، ويسمح بالمقارنة بين الدول بمختلف أحجامها الاقتصادية. يدل ارتفاع نسبي الائتمان والودائع للأفراد مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي على انتشار الخدمات المصرفية وثقة الأفراد في النظام المالي. أما انخفاضهما، فيشير إلى وجود نقص في التغطية المصرفية أو ضعف الثقافة المالية أو وجود حواجز تنظيمية أو اقتصادية تعيق الوصول إلى هذه الخدمات.

الجدول رقم (03-09): تطور حجم الائتمان والودائع للأفراد البالغين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (%/ 2015-2023)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
حجم الائتمان الممنوح للأفراد البالغين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-	43.53	45.15	47.03	48.77	47.02	53.5	38.93	31.58	32.83	-
حجم الودائع للأفراد البالغين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-	49.87	46.48	48.78	49.45	47.93	55.12	53.03	49.56	50.02	-

Source: Kahina Aoudia, *Analytical essay of the level of financial inclusion in Algeria (2015-2023)*, International Journal of Economic Perspectives, 2025, 19(5), p 1762.

يعرض الجدول رقم (03-09) تطور حجم الائتمان والودائع المقدمة للأفراد البالغين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. إذ تشير البيانات إلى تطور كل من حجم الائتمان والودائع المقدمة للأفراد البالغين في الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2014 إلى 2024. نلاحظ أن حجم الائتمان سجل اتجاهًا تصاعدياً بين عامي 2015 و2020، حيث ارتفع من 43.53% في 2015 إلى ذروته في 2020 عند

53.5%. غير أن هذا الاتجاه انقلب بشكل ملحوظ بعد 2020، إذ شهد تراجعاً حاداً إلى 38.93% في 2021، واستمر بالانخفاض إلى 31.58% في 2022 قبل أن يرتفع قليلاً إلى 32.83% في 2023. أما بالنسبة لحجم الودائع، فقد حافظ على استقرار نسبي مع بعض التقلبات، حيث بلغ أعلى مستوياته في 2020 عند 55.12%، ثم عرف تراجعاً تدريجياً ليصل إلى 50.02% في 2023. تعكس هذه البيانات ديناميكيات الاقتصاد الجزائري وتأثره بعوامل اقتصادية محتملة مثل تقلبات أسعار النفط، والسياسات النقدية، وتأثير جائحة كوفيد-19 بعد 2020، ما أدى إلى تراجع ثقة الأفراد في الاقتراض وميولهم نحو الادخار بدرجات متفاوتة.

وبحسب التقرير الصادر عن البنك العالمي (Global Findex Database 2021) تبدو الجزائر متوسطة الأداء بالمقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تُظهر البيانات تقدماً في نسبة البالغين (15+) الذين يمتلكون حساباً مصرفياً مجالي 65% من السكان مقارنةً بنسبة 76% عالمياً لسنة 2021. كما أن نسبة البالغين الذين حصلوا على قرض من مؤسسة مالية بلغت حوالي 15%، بينما تبلغ 26% عالمياً حيث لا يزال الوصول إلى الائتمان منخفضاً نسبياً. أما فيما يخص المدفوعات الرقمية فقد زادت نسبة استلام المدفوعات عبر القنوات الرقمية كالأجور أو المنح الحكومية نحو 25% من البالغين في حين لم تتجاوز 15% عام 2017. كما أن نسبة المشتريات أو دفع الفواتير عبر الإنترنت ارتفعت من أقل من 5% في 2017 إلى حوالي 8% في 2021، ما يشير إلى تحسن ملحوظ ولكن مع وجود فجوات تتطلب جهوداً مستمرة¹.

المطلب الثاني: نشاطات الدفع الإلكتروني بالجزائر للفترة 2014/2024

شهدت الجزائر خلال الفترة 2014/2024 تطوراً ملحوظاً في نشاطات الدفع الإلكتروني، مدفوعاً بتوسع الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز البنية التحتية المصرفية، وازدياد وعي الأفراد والمؤسسات بأهمية التعاملات غير النقدية. يشمل هذا المطلب تحليل أبرز مؤشرات الدفع الإلكتروني.

أولاً: مرصد سوق الانترنت بالجزائر للثلاثي الرابع 2024

في ظل التطور التكنولوجي السريع الذي يشهده العالم اليوم، أصبح الإنترنت أحد الركائز الأساسية في حياة الأفراد والمؤسسات على حد سواء. وتعتبر جودة وانتشار خدمات الإنترنت من المؤشرات الحيوية التي تعكس مدى تقدم البنية التحتية الرقمية في أي دولة. وفي الجزائر، شهد قطاع الاتصالات تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة،

¹ Development Research Group, Finance and Private Sector Development Unit, **Global Financial Inclusion (Global Findex) Database 2021**, [Data set], World Bank, Development Data Group, 2022, <https://doi.org/10.48529/QMTT-3J24>

الفصل الثالث: واقع الدفع الإلكتروني والشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024

سواء في خدمات الإنترنت عبر الهاتف النقال أو الإنترنت الثابت، مما ساهم في تعزيز الاتصال والتواصل وتسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات الرقمية.

1. سوق انترنت الهاتف الثابت

الجدول رقم (03-10): سوق انترنت الهاتف الثابت للثلاثي الرابع 2024

المؤشر	مستخدمو ADSL	مستخدمو انترنت الجيل الرابع للهاتف الثابت	مستخدمو انترنت الألياف	مستخدمو الانترنت /	مجموع مستخدمي
			FTTH	انترنت LS	انترنت الهاتف الثابت
عدد المشتركين	2 678 631	1 777 187	1 727 700	3964	6 146 216

المصدر: سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، على الموقع الإلكتروني <https://www.arpce.dz/ar/indic/fixe>، تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/25.

يعرض الجدول رقم (03-10) توزيع مستخدمي خدمات الإنترنت الثابت في الجزائر حسب نوع التكنولوجيا المستخدمة للثلاثي الرابع 2024، يبين أن عدد مستخدمي هذه الخدمة بلغ حوالي 6.2 مليون مشترك. لا تزال تقنية ADSL تحتل الصدارة بـ 2.63 مليون مشترك، وهو ما يعادل أكثر من 42% من إجمالي المشتركين، رغم أنها تُعد من التقنيات التقليدية. وتأتي خدمة الإنترنت عبر الجيل الرابع للهاتف الثابت في المرتبة الثانية بـ 1.88 مليون مشترك، ما يعكس دورها كحل بديل في المناطق التي تفتقر للبنية التحتية الأرضية. أما الألياف البصرية إلى غاية المنزل (FTTH)، فقد سجلت 1.7 مليون مشترك، وهو رقم يعكس التطور السريع في نشر هذه التقنية الحديثة التي توفر سرعات عالية وجودة اتصال أفضل. في المقابل، تظهر تقنية الإنترنت عبر LS كأقل الفئات استخدامًا بـ 3964 مشتركًا فقط، ما يشير إلى محدوديتها وتراجع اعتمادها. وتبرز هذه المعطيات انتقال السوق الجزائري تدريجيًا نحو حلول أكثر تطورًا وفعالية، في ظل توجه عام نحو الرقمنة وتحسين جودة الخدمات الرقمية على المستوى الوطني.

2. سوق انترنت الهاتف النقال

يتكون سوق الهاتف النقال في الجزائر من ثلاثة متعاملين هم اتصالات الجزائر للهاتف النقال (موبيليس)، أوبتموم تيليكوم الجزائر (جيزي) والوطنية للاتصالات الجزائر (أوريدو). قدرت الحظيرة الاجمالية لمستخدمي انترنت الهاتف النقال في الثلاثي الثاني من سنة 2024 بـ 49.26 مليون مشترك بالنسبة للمتعاملين الثلاث، وهي ما يمثل حوالي 94.35% من مجموع مستخدمي الانترنت في الجزائر، حيث بلغ عدد مستخدمي الجيل الرابع بحوالي 35.9 مليون مشترك في حين بلغ عدد مستخدمي الجيل الثالث حوالي 2.1 مليون مشترك. وقد ارتفع حجم البيانات المستهلكة عبر النقال خلال الفترة 2020 - 2022 بـ 140 %، وهو ما يعكس مقارنة بارتفاع عدد المستخدمين، زيادة معتبرة لمعدل الاستهلاك الشهري للمستخدمين نتيجة تحسن سرعة التدفق¹.

¹ وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، <https://www.mpt.gov.dz> /تحسين نوعية خدمات الهاتف-النقال/، تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/25.

الجدول رقم (03-11): سوق إنترنت الهاتف النقال للثلاثي الرابع 2024

المؤشر	مستخدمو إنترنت الهاتف النقال 3G	مستخدمو إنترنت الهاتف النقال 4G	مستخدمو الدفع المسبق	مستخدمو الدفع البعدي	العدد الإجمالي لشرائح SIM من آلة إلى آلة (M2M)
عدد المستخدمين	4 318 022	47 495 298	48 904 921	2 909 398	247 648

المصدر: سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، على الموقع الإلكتروني <https://www.arpcce.dz/ar/indic/mobile>، تم الاطلاع عليه يوم

2025/05/25.

يعكس الجدول رقم (03-11) تطور سوق إنترنت الهاتف النقال في الجزائر خلال الثلاثي الرابع من سنة 2024، حيث بلغ عدد مستخدمي الإنترنت عبر الجيل الرابع (4G) حوالي 47.3 مليون مستخدم، وهو ما يمثل الغالبية الساحقة من المستخدمين، مقارنة بـ 4 ملايين مشترك فقط في خدمة الجيل الثالث (3G)، ما يدل على تراجع واضح في استخدام هذه التقنية لصالح الجيل الرابع الأكثر كفاءة وسرعة. أما من حيث نمط الاشتراك، فقد استحوذ نظام الدفع المسبق على الحصة الكبرى بـ 48.9 مليون مشترك، مقابل 2.4 مليون مشترك فقط في نظام الدفع البعدي، مما يشير إلى تفضيل الغالبية لمرونة الدفع المسبق. كما يسلط الجدول الضوء على توسع خدمات الاتصال بين الأجهزة من خلال شرائح "آلة إلى آلة (M2M)"، التي بلغ عددها 247,648 شريحة، وهو ما يعكس نمواً في تبني تقنيات الاتصال الذكي وإنترنت الأشياء، لا سيما في القطاعات الصناعية والخدمية. تعكس هذه المؤشرات بوضوح التحول الرقمي المتسارع في الجزائر، والاعتماد المتزايد على الشبكات الحديثة لتلبية الطلب المتزايد على خدمات الإنترنت المتنقل.

ثانياً: نشاط الدفع عبر الإنترنت

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة نمواً متسارعاً في نشاط الدفع عبر الإنترنت، مدفوعاً بتوسع التجارة الإلكترونية، وزيادة استخدام الخدمات الرقمية، والتطور في البنية التحتية المالية والتشريعية. ويعكس هذا التطور التحول نحو مجتمع أقل اعتماداً على النقد، حيث أصبح الدفع الإلكتروني خياراً أساسياً للعديد من المستهلكين والتجار. حالياً يوجد 582 تاجر الويب منخرط في نظام الدفع الإلكتروني البيبنكي، منذ انطلاق الدفع على الانترنت نتج حوالي 183 811 58 معاملة موزعة وفقاً للجدول التالي:

الفصل الثالث: واقع الدفع الإلكتروني والشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024

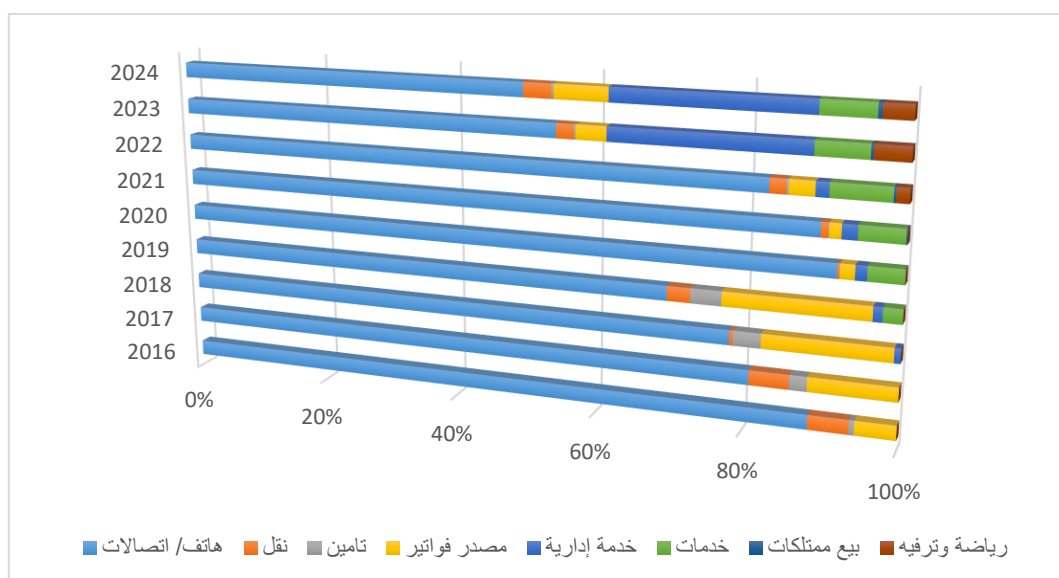
الجدول رقم (03-12): تطور نشاط الدفع عبر الانترنت في الجزائر (2016-2024)

السنة	هاتف / اتصالات	نقل	تأمين	مصدر فواتير	خدمة إدارية	خدمات	بيع ممتلكات	رياضة وترفيه	العدد الإجمالي للمعاملات	المبلغ الإجمالي (دج)
2016	6,536	388	51	391	0	0	0	0	7,366	15,009,842.02
2017	87,286	5,677	2,467	12,414	0	0	0	0	107,844	267,993,423.40
2018	138,495	871	6,439	29,722	1,455	0	0	0	176,982	332,592,583.28
2019	141,552	6,292	8,342	38,806	2,432	5,056	0	0	202,480	503,870,361.61
2020	4,210,284	11,350	4,845	85,676	68,395	213,175	235	0	4,593,960	5,423,727,074.80
2021	6,993,135	72,164	8,372	120,841	155,640	457,726	13,468	0	7,821,346	11,176,475,535.68
2022	7,490,626	195,490	23,571	302,273	153,957	705,114	24,169	152,925	9,048,125	18,151,104,423.96
2023	8,400,869	371,317	36,996	640,485	4,086,659	1,055,672	51,154	708,212	15,351,354	32,196,672,024.03
2024	9,838,682	758,764	61,739	1,447,168	5,248,922	1,386,790	106,219	746,198	19,594,482	51,945,560,351.45

المصدر: تجمع النقد الآلي، <https://www.giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet>، تم

الاطلاع عليه يوم 2025/03/09.

الشكل رقم (03-11): تطور نشاط الدفع عبر الانترنت في الجزائر (2016-2024)



يُظهر الجدول رقم (03-12) تطور عمليات الدفع عبر الإنترنت في الجزائر من عام 2016 إلى عام 2024، مع عدم توفر بيانات سنة 2014 و2015، حيث يتضح أن هناك نموًا كبيرًا في عدد المعاملات وقيمتها المالية، ما يعكس تزايد استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في مختلف القطاعات.

شهدت الجزائر نموًا كبيرًا في عدد المعاملات المالية الرقمية من 7,366 معاملة في عام 2016 إلى 19,594,482 معاملة في عام 2024، أي بمعدل نمو مرتفع جدًا. هذا النمو يعكس زيادة الاعتماد على الدفع الإلكتروني من قبل الأفراد والشركات على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع المبلغ الإجمالي للمعاملات بشكل ملحوظ من 15 مليون دينار جزائري في 2016 إلى 51.94 مليار دينار جزائري في 2024، ما يعكس الثقة المتزايدة في أنظمة الدفع الإلكتروني وتوسع نطاق استخدامها في مختلف القطاعات الاقتصادية.

استحوذ قطاع الهاتف/الاتصالات على الحصة الأكبر من المعاملات، حيث قفز عدد المعاملات من 6,536 في 2016 إلى 9,838,682 في 2024، مما يشير إلى زيادة الاعتماد على الدفع الإلكتروني في شحن الرصيد وسداد الفواتير الخاصة بالخدمات الهاتفية. كما شهد قطاع النقل زيادة ملحوظة في المعاملات من 388 في 2016 إلى 758,764 في 2024، وذلك نتيجة التحول نحو الدفع الإلكتروني في تذاكر النقل العام وخدمات النقل الذكي. بالرغم من كونه القطاع الأقل نموًا، فقد ارتفعت المعاملات في قطاع التأمين من 51 في 2016 إلى 61,739 في 2024، مما يدل على بداية اعتماد الدفع الإلكتروني في سداد أقساط التأمين. شهد قطاع الدفع عن مصدر الفواتير نموًا كبيرًا، حيث ارتفعت المعاملات من 391 في 2016 إلى 1,447,168 في 2024، بفضل إمكانية تسديد فواتير الكهرباء والماء والإنترنت إلكترونياً. كما تطور قطاع الخدمات الإدارية بشكل لافت، حيث انتقلت المعاملات من صفر في 2016 إلى 5,248,922 في 2024، ما يعكس التوجه نحو رقمنة الخدمات الحكومية وتسهيل الوصول إليها عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، شهدت الخدمات العامة الأخرى مثل الترفيه والرياضة وبيع الممتلكات نموًا مستمرًا، ولكنها تمثل نسبة أقل مقارنة بالقطاعات الأساسية مثل الهاتف والنقل.

يعتبر توسع البنية التحتية الرقمية من العوامل الأساسية التي دعمت هذا النمو الكبير في عمليات الدفع الإلكتروني. كما ساعدت زيادة ثقة المستهلكين والشركات في أنظمة الدفع الرقمي على تشجيع استخدامه بشكل أكبر. ساهمت أيضًا المبادرات الحكومية والبنوك في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير خيارات دفع ميسرة وتشجيع المواطنين على التحول إلى المعاملات الرقمية. أخيرًا، دعم تطبيقات الدفع عبر الهواتف الذكية وازدهار التجارة الإلكترونية ساهم بشكل كبير في تيسير المعاملات الرقمية، ما عزز النمو في هذا القطاع. هذا النمو المتسارع في

الفصل الثالث: واقع الدفع الإلكتروني والشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024

عمليات الدفع الإلكتروني يعكس التحول الرقمي السريع في الجزائر ويدل على أن الدفع الرقمي أصبح جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية، ما يساهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية وتسهيل المعاملات التجارية.

ثالثا: نشاط الدفع بواسطة الهاتف

يُعد الدفع بواسطة الهاتف المحمول من أبرز التطورات الحديثة في مجال الشمول المالي بالجزائر، حيث أصبح وسيلة رئيسية لإجراء المعاملات المالية بسرعة وكفاءة دون الحاجة إلى النقد أو البطاقات المصرفية التقليدية.

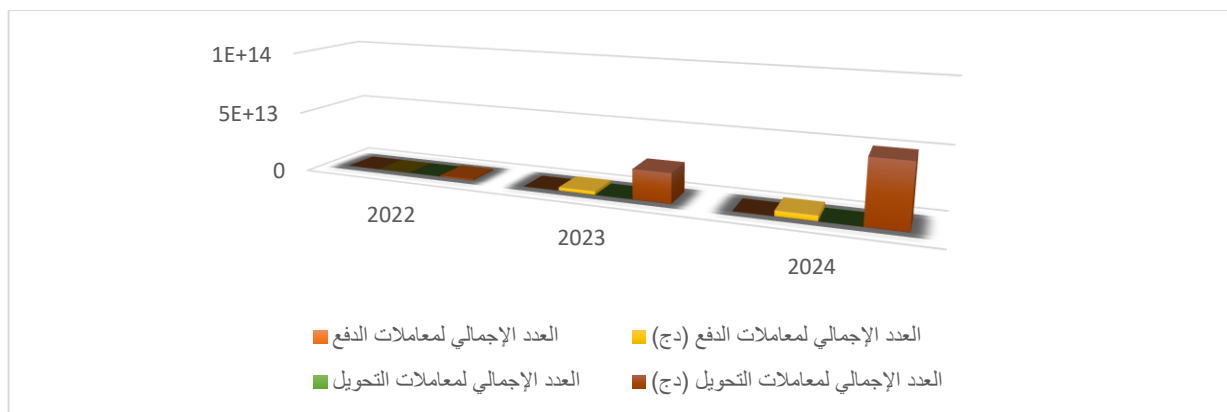
1. عدد معاملات الدفع والتحويل بواسطة الهاتف

الجدول رقم (03-13): تطور نشاط الدفع والتحويل بواسطة الهاتف (2022-2024)

السنة	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع (دج)	العدد الإجمالي لمعاملات التحويل	العدد الإجمالي لمعاملات التحويل (دج)
2022	2,165,941	1,491,356,478.36	813,291	10,381,124,624.28
2023	39,283,478	27,855,521,037.78	17,841,108	241,073,627,614.25
2024	58,465,858	43,590,424,114.00	36,236,137	503,679,854,885.90

المصدر: تجمع النقد الآلي، <https://www.giemonetique.dz/ar/activite-paiement-par-mobile>، تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/09.

الشكل رقم (03-12): تطور نشاط الدفع والتحويل بواسطة الهاتف (2022-2024)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

يُظهر الجدول رقم (03-13) تطور استخدام الدفع بواسطة الهاتف في الجزائر بين السنوات 2022 و2024، من حيث العدد الإجمالي لمعاملات الدفع وقيمتها المالية، بالإضافة إلى العدد الإجمالي لمعاملات التحويل وقيمتها.

سجلت معاملات الدفع بواسطة الهاتف زيادة كبيرة، حيث ارتفع عدد المعاملات من 2,165,941 معاملة في 2022 إلى 39,283,478 معاملة في 2023، ثم إلى 58,465,858 معاملة في 2024. بالمثل، شهدت قيمة هذه المعاملات ارتفاعاً هائلاً من 1.49 مليار دينار جزائري في 2022 إلى 27.85 مليار دينار جزائري في 2023، ثم إلى 43.59 مليار دينار جزائري في 2024.

كما شهدت معاملات التحويل عبر الهاتف زيادة ملحوظة، حيث ارتفع عدد المعاملات من 813,291 معاملة في 2022 إلى 17,841,108 معاملة في 2023، ليصل إلى 36,236,137 معاملة في 2024. أما من حيث القيمة المالية، فقد ارتفعت من 10.38 مليار دينار جزائري في 2022 إلى 241.07 مليار دينار جزائري في 2023، ثم إلى 503.67 مليار دينار جزائري في 2024، ما يعكس زيادة هائلة في استخدام التحويلات عبر الهاتف.

اذ ان العوامل المحتملة وراء هذا النمو تشمل انتشار الهواتف الذكية بشكل أوسع بين الأفراد، مما سهل عمليات الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى تطور البنية التحتية الرقمية في الجزائر، خصوصاً في مجالات التطبيقات المالية والخدمات المصرفية عبر الهاتف. كما أن زيادة ثقة المستخدمين في خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني، وتشجيع السياسات الحكومية والمؤسسات المالية على التحول نحو الاقتصاد الرقمي، كانت من العوامل التي ساهمت في هذا التوسع الكبير في المعاملات.

2. تطبيقات ومنصات الدفع الإلكتروني في الجزائر بواسطة الهاتف

يشمل سوق الدفع الإلكتروني في الجزائر جهات متعددة تتوزع بين القطاع العام والخاص. فمثلاً، تقدم بريد الجزائر وخدمات اتصالات الجزائر منصات دفع مرتبطة بالبنية التحتية الحكومية، ما يضمن انتشاراً واسعاً خاصة في المناطق الريفية. بينما تسيطر البنوك الوطنية مثل بنك BNA وبنك التنمية المحلية ومنصة GIE Monétique على الخدمات المالية الرقمية الأكثر تطوراً، وتوفر حلول دفع إلكتروني متقدمة ومتنوعة.

تتباين الخدمات بين تطبيقات تركز على التحويلات البنكية ودفع الفواتير وكشف الحساب، مثل BaridiMob وCIB Mobile، وتطبيقات تركز على تعبئة الرصيد ودفع الفواتير المرتبطة بالاتصالات مثل Djezzy App وMobiCash. كما ظهرت منصات جديدة تدعم الدفع عبر رمز QR مثل DZ Mob Pay وWimpay، مما يعكس توجهاً حديثاً نحو تسهيل عمليات الدفع عبر الهواتف الذكية.

الفصل الثالث: واقع الدفع الإلكتروني والشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024

الجدول رقم (03-14): نماذج عن تطبيقات ومنصات الدفع الإلكتروني في الجزائر بواسطة الهاتف

الاسم	الجهة المالكة / المشغلة	نوع الخدمات	وسائل الدفع	رابط التحميل / المنصة	ملاحظات إضافية
BaridiMob	بريد الجزائر	دفع، تحويل، كشف حساب، تعبئة	بطاقة Edahabia	Android / iOS	يتطلب التسجيل المسبق والرمز السري
Wimpay BNA	BNA بنك	QR، تحويل، دفع فواتير، إدارة الرصيد	حساب بنكي BNA	Android / iOS	تطبيق متكامل ويعتمد DZ على منصة Mob Pay
DZ Mob Pay	GIE Monétique / البنوك	منصة وطنية QR للدفع عبر وتحويل الأموال	حسابات بنكية، Edahabia ، CIB	الموقع الرسمي	منصة جديدة، انطلقت رسميًا في 2025، تشغل عدة تطبيقات
Wimpay BDL	بنك التنمية المحلية (BDL)	دفع، تحويل، QR عبر DZ Mob Pay	حساب BDL	Wimpay نفس روابط أعلاه	رسوم سنوية رمزية، مجانية QR للمستخدم، فعال
CIB Mobile	GIE Monétique (البنوك)	إدارة البطاقات، كشف، تحويل	بطاقة CIB	Android / iOS	CIB خاص ببطاقات فقط
CIBWEB	GIE Monétique (مجموعة البنوك)	خدمات بنكية إلكترونية، كشف حساب، تحويل	بطاقة CIB	https://cibweb.dz/fr/home	منصة ويب لبنك CIB ، تتيح إدارة الحساب عبر الإنترنت
Djezzy App	جازي	دفع الفواتير، تعبئة، إدارة الخط	رصيد / بطاقات	Android / iOS	Djezzy Pay يدعم
MobiCash	(ATM Mobilis) موبيليس	دفع وتحويل وتعبئة	الرصيد	Android	iOS غير متوفر على
E-Paiement AT	اتصالات الجزائر	دفع فواتير الإنترنت والهاتف	Edahabia / CIB	Android	ADSL مفيد لمستخدمي LTE
Flexy AT	Algérie Télécom	تعبئة الإنترنت وخدمات الهاتف	Edahabia ، CIB	موقع مباشر	منصة إلكترونية، ليست تطبيقاً
CHED'MED	DZ جزء من Mob Pay	إرسال واستلام الأموال عبر الهاتف	رقم هاتف مرتبط بحساب	dz-pay.com	بدون حاجة لرقم حساب أو بطاقة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وكالة الانباء الجزائرية على الموقع الالكتروني <https://www.aps.dz/economie>، تم الاطلاع عليها يوم 2025/05/26.

تستخدم معظم التطبيقات بطاقات Edahabia و CIB التي تعتبر الوسيلة الرئيسية للدفع الإلكتروني في الجزائر، بالإضافة إلى الاعتماد على الرصيد الخاص بشركات الاتصالات. كما أن بعض المنصات الحديثة مثل CHED'MED تسمح بالدفع عبر رقم الهاتف فقط، مما يوسع من قاعدة المستخدمين ليشمل الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات بنكية.

تتوفر أغلب تطبيقات الدفع الإلكتروني على منصتي Android و iOS، وهو أمر مهم لضمان الوصول لأكبر عدد من المستخدمين. مع ذلك، توجد استثناءات مثل MobiCash التي لم تُطرح بعد على iOS. بالإضافة إلى ذلك، توفر بعض المنصات خدماتها عبر الويب مثل CIBWEB و Flexy AT، لتسهيل الوصول دون الحاجة لتحميل التطبيقات، ما يجعل الخدمة أكثر مرونة.

تتطلب بعض التطبيقات مثل BaridiMob تسجيلًا مسبقًا ورمزًا سريًا لضمان الأمان. ومنصات مثل DZ Mob Pay تمثل نقلة نوعية في السوق، حيث توفر نظام دفع موحد وطني يعتمد على تقنية QR. بعض التطبيقات البنكية تقدم خدمات مجانية للمستخدمين مع فرض رسوم رمزية على التجار. كما تسهم منصات مثل CHED'MED في تعزيز الشمول المالي من خلال تبسيط عملية الدفع دون الحاجة لبطاقات بنكية.

يمثل هذا التنوع في التطبيقات والمنصات مؤشراً قوياً على تطور سوق الدفع الإلكتروني في الجزائر، مع توجه واضح نحو الدمج والتوحيد عبر منصات وطنية مثل DZ Mob Pay. هذه الخطوات تدعم استراتيجية الدولة لتقليل الاعتماد على النقد وتعزيز الشمول المالي باستخدام التكنولوجيا الحديثة، مما يفتح المجال أمام نمو اقتصادي رقمي مستدام.

ثالثاً: نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني

مع تطور التقنيات المالية وانتشار حلول الدفع الرقمية، أصبحت محطات الدفع الإلكتروني (TPE) (Terminaux de Paiement Électronique) أحد الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر. فقد شهد هذا القطاع توسعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة نتيجة لعدة عوامل، من بينها دعم الحكومة للتحويل الرقمي، وزيادة وعي التجار والمستهلكين بوسائل الدفع الحديثة، وانتشار البطاقات المصرفية.

الفصل الثالث: واقع الدفع الإلكتروني والشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024

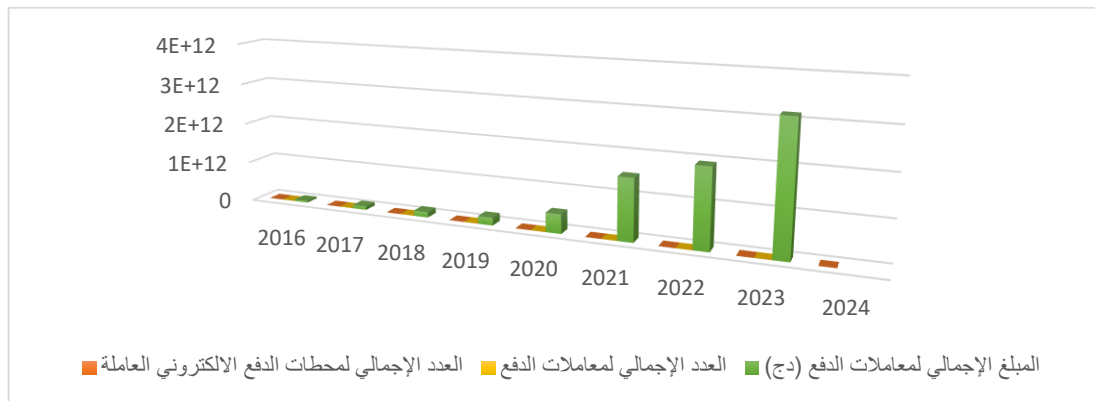
الجدول رقم (03-15): العدد الاجمالي لخطات الدفع الالكتروني العاملة في الجزائر (2016-2024)

السنة	العدد الإجمالي لخطات الدفع الإلكتروني العاملة	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع (دج)
2016	5,049	65,501	444,508,902.40
2017	11,985	122,694	861,775,368.90
2018	15,397	190,898	1,335,334,130.76
2019	23,762	274,624	1,916,994,721.11
2020	33,945	711,777	4,733,820,043.01
2021	37,561	2,150,529	15,113,249,499.92
2022	46,263	2,712,848	19,343,056,538.17
2023	53,191	3,997,165	31,518,739,249.37
2024	68,140	5,579,708	44,563,958,073.88

المصدر: تجمع النقد الآلي، <https://www.giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe>، تم الاطلاع عليه يوم

2025/03/09.

الشكل رقم (03-13): العدد الاجمالي لخطات الدفع الالكتروني العاملة في الجزائر (2016-2024)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

يقدم الجدول رقم (03-15) بيانات عن تطور عدد محطات الدفع الإلكتروني العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2024، بالإضافة إلى عدد المعاملات المالية التي تمت عبر هذه المحطات والقيمة الإجمالية لهذه المعاملات بالدينار الجزائري (دج).

شهدت الجزائر تطورًا لافتًا في البنية التحتية للدفع الإلكتروني بين عامي 2016 و2024، حيث ارتفع عدد محطات الدفع الإلكتروني العاملة من 5,049 إلى 68,140 محطة. هذا التوسع يعكس الجهود المبذولة من قبل الحكومة والقطاع المصرفي لنشر هذه التقنية على نطاق واسع في الأنشطة التجارية والخدمية.

الفصل الثالث: واقع الدفع الإلكتروني والشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024

ترافق هذا النمو في عدد المحطات مع ارتفاع كبير في عدد معاملات الدفع الإلكتروني، التي انتقلت من 65,501 معاملة فقط في 2016 إلى أكثر من 5.5 مليون معاملة في 2024. ويلاحظ أن جائحة كوفيد-19 شكلت نقطة تحول رئيسية في عام 2020، إذ دفعت المستخدمين والتجار إلى تفضيل الحلول الرقمية، مما أدى إلى تسريع وتيرة الاعتماد على هذه الوسيلة.

أما على صعيد القيمة المالية للمعاملات، فقد شهدت هي الأخرى قفزات كبيرة، حيث ارتفعت من 444 مليون دينار جزائري في 2016 إلى أكثر من 44.5 مليار دينار جزائري في 2024. هذا التطور يعكس الثقة المتزايدة لدى المواطنين والمؤسسات في وسائل الدفع الإلكتروني كخيار آمن وفعال.

بشكل عام، يُظهر هذا النمو المتواصل في عدد المحطات والمعاملات والمبالغ المالية مدى نجاح السياسات الرامية إلى التحول الرقمي، وتوجه المجتمع الجزائري نحو التقليل من الاعتماد على الدفع النقدي، وهو ما يُسَرِّع بإمكانية تحقيق مجتمع أكثر شمولاً وابتكاراً في المجال المالي خلال السنوات القادمة.

رابعاً: نشاط السحب على الصراف الآلي

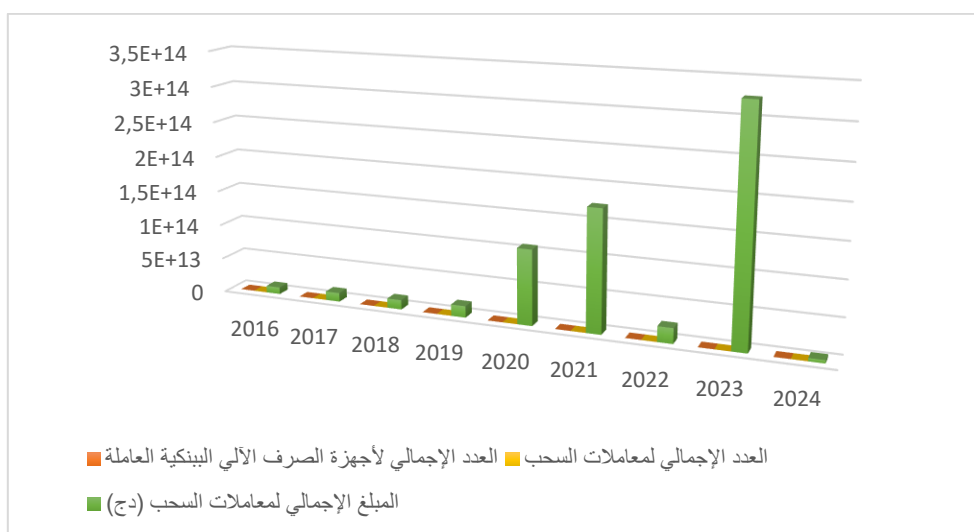
يعد السحب النقدي عبر أجهزة الصراف الآلي (ATM) أحد أهم الأنشطة المالية التي تعكس مدى استخدام الأفراد للخدمات المصرفية الإلكترونية. ويعتبر انتشار أجهزة الصراف الآلي وتزايد عمليات السحب النقدي مؤشراً هاماً على مدى اندماج السكان في النظام المصرفي ومدى اعتمادهم على الوسائل الرقمية في معاملاتهم اليومية.

الجدول رقم (03-16): نشاط السحب على الصراف الآلي (2016-2024)

السنة	العدد الإجمالي لأجهزة الصرف الآلي البيئية العاملة	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب (دج)
2016	1,370	6,868,031	98,822,524,500.00
2017	1,443	8,310,170	126,398,291,000.00
2018	1,441	8,833,913	136,233,452,000.00
2019	1,621	9,929,652	164,116,233,000.00
2020	3,030	58,428,933	1,073,004,953,000.00
2021	3,053	87,722,789	1,728,937,064,000.00
2022	3,658	128,035,361	2,182,896,695,000.00
2023	3,848	174,415,895	3,262,245,367,500.00
2024	3,942	197,323,075	3,691,600,492,000.00

المصدر: تجمع النقد الآلي، <https://www.giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm>، تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/09.

الشكل رقم (03-14): نشاط السحب على الصراف الآلي (2016-2024)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

يعرض الجدول رقم (03-16) تطور نشاط السحب النقدي عبر أجهزة الصراف الآلي البنكية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2024. يعكس تطور عدد أجهزة الصراف الآلي البنكية واستخدامها في الجزائر بين 2016 و2024 مزيجًا من التوسع في البنية التحتية المالية والاعتماد المستمر على النقد، رغم التقدم في الدفع الإلكتروني. فقد ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي بشكل تدريجي من 1,370 جهازًا في 2016 إلى 3,942 جهازًا في 2024، مدفوعًا بتوجه واضح نحو تعميم الخدمات المصرفية وتعزيز الشمول المالي، خاصة في المناطق ذات التغطية المحدودة سابقًا.

أما من حيث عدد عمليات السحب، فقد عرف نموًا غير مسبوق بعد 2020، حيث ارتفعت العمليات من أقل من 10 ملايين سنويًا قبل 2020 إلى أكثر من 197 مليون عملية في 2024، ما يعكس تغير سلوك المستهلك نحو استخدام البطاقات البنكية، ولكن مع استمرار تفضيله للسحب النقدي بدلاً من الإنفاق الإلكتروني المباشر. وبالنظر إلى قيمة المبالغ المسحوبة، نجد أنها ارتفعت من 98.8 مليار دج في 2016 إلى 3.69 تريليون دج في 2024، مما يشير إلى أن السيولة النقدية لا تزال تلعب دورًا رئيسيًا في النشاط الاقتصادي، على الرغم من كل الجهود نحو التحول الرقمي.

الاستنتاج الأهم أن أجهزة الصراف الآلي لا تزال تلبي حاجة واسعة للسحب النقدي، وهو ما يتطلب التوازن بين توسيع استخدامها واستمرار الاستثمار في وسائل الدفع الإلكترونية لتحفيز تقليص الاعتماد على النقود الورقية.

المطلب الثالث: تحليل التحديات التي تواجه الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي بالجزائر

يُعد الدفع الإلكتروني من أبرز الوسائل التي تسهم في تعزيز الشمول المالي، إذ يعمل على توسيع نطاق الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدام الأنظمة المصرفية. ورغم ما حققته الجزائر من تطور في مجال الدفع الإلكتروني، إلا أن هذا القطاع لا يزال يواجه عدة تحديات تعيق قدرته على تحقيق الشمول المالي بشكل كامل. وتتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي¹:

أولاً: معوقات التجارة الإلكترونية في الجزائر

على الرغم من الأهمية الاستراتيجية للتجارة الإلكترونية كأداة حديثة لتحفيز الاقتصاد الوطني، إلا أنها لم تُعتمد بعد بشكل فعال في الجزائر. وتعود هذه العرقلة إلى عدة أسباب، منها:

1. ضعف اهتمام المؤسسات الاقتصادية المحلية بهذه التقنية الحديثة، رغم ما تتيحه من آفاق اقتصادية واسعة؛
2. غياب الدعم والاهتمام الكافي من قبل الهيئات الإدارية العليا؛
3. ارتفاع تكلفة الإنترنت، في ظل غياب المنافسة واحتكار الدولة لقطاع الاتصالات؛
4. انتشار الأمية الرقمية، حيث تشير التقديرات إلى أن نحو 17 مليون جزائري يمتلكون مستوى مقبولاً من المعرفة، بينما لا يتجاوز عدد المؤهلين فعلياً لاستخدام هذه التقنيات 13 مليوناً.

ثانياً: مشكلات البطاقات البنكية

تواجه البطاقات البنكية عدة مشكلات تؤثر على موثوقيتها وتوسع استخدامها، ومن أبرزها:

1. تعرضها للسرقة أو الضياع؛
2. الأخطاء البشرية المتكررة في الفوترة، مما يزعزع ثقة العملاء بالمؤسسات البنكية؛
3. الخطر على سيولة البنوك نتيجة الاستخدام المفرط للبطاقات؛
4. استخدامها في عمليات احتيال؛
5. القرارات التعسفية، كإيقاف البطاقة بعد انتهاء صلاحيتها أو تجاوز الحد المصرح به، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى إلغاء العقد مع التاجر رغم قبوله للبطاقة؛

ثالثاً: العوائق الاجتماعية والنفسية

يعاني المجتمع الجزائري من عدة عوامل اجتماعية ونفسية تحد من تبنيه للتقنيات الحديثة، مثل:

¹ سارة بورحلة ، نور الدين قدوري، فعالية آليات الدفع الإلكترونية في الجزائر " الواقع والتحديات " ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، 2019، ص ص 87، 88.

1. التفاوت في المستويات التعليمية وانتشار الأمية.
2. ضعف الثقة في الأنظمة الإلكترونية بسبب الخوف من سرقة البيانات والمعلومات البنكية.
3. الفقر والتخلف التقني، إضافة إلى صعوبة التكيف مع التطورات التكنولوجية العالمية.

رابعاً: العوائق التقنية

من أبرز التحديات التقنية التي تواجه الدفع الإلكتروني في الجزائر:

1. هشاشة البنية التحتية التكنولوجية.
2. ضعف شبكات الاتصالات.
3. تدني الثقافة التقنية والوعي الرقمي بين الأفراد.
4. غياب البنية التحتية المتكاملة لخدمات الدفع الإلكتروني.
5. ارتفاع تكلفة خدمات الإنترنت وضعف انتشارها.

خامساً: العوائق القانونية والتشريعية

أدى انتشار الوسائط الإلكترونية العابرة للحدود إلى نشوء العديد من الإشكالات القانونية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، لا سيما تلك التي تتم دون وجود ضمانات مالية واضحة. وتبرز الحاجة الملحة إلى تحديث الإطار التشريعي وتوفير قوانين واضحة تحمي أطراف التعاقد، وتسهل إجراءات إبرام وتنفيذ العقود الإلكترونية. وتواجه الجزائر تحدياً حقيقياً في صياغة تشريعات تتوافق مع طبيعة المعاملات التجارية الإلكترونية الحديثة وتدعم استخدام أدوات الدفع الرقمية.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل تحليل تطور وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة 2014-2024، مع التركيز على أنشطة الدفع عبر الإنترنت، الدفع بواسطة الهاتف، الدفع عبر محطات الدفع الإلكتروني، والسحب من أجهزة الصراف الآلي. أظهرت البيانات نموًا ملحوظًا في استخدام هذه الوسائل، سواء من حيث عدد العمليات أو المبالغ المالية المتداولة.

ورغم هذا التقدم، لا تزال هناك تحديات تعيق تعميم الدفع الإلكتروني وتعزيزه لتحقيق الشمول المالي، من أبرزها ضعف البنية التحتية، نقص التوعية المالية، والمخاوف الأمنية مثل الاحتيال الإلكتروني. لذا، من الضروري تعزيز الأطر التنظيمية، وتحسين الخدمات الرقمية، وزيادة ثقة المستخدمين لضمان انتقال ناجح نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر.



يعد الدفع الإلكتروني أحد المحاور الأساسية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، إذ يساهم في تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة وأمان، مما يساعد على تقليل الاعتماد على النقد وتحسين كفاءة العمليات المالية. وقد شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تطورًا واضحًا في البنية التحتية للدفع الإلكتروني، تجسّد في زيادة عدد البطاقات البنكية، انتشار نقاط الدفع الإلكتروني، وتوسع خدمات الدفع عبر الإنترنت والهاتف النقال. هذه التحولات تعكس توجّه الدولة نحو رقمنة المعاملات المالية ودعم التحول الرقمي كأحد أهداف التنمية الاقتصادية.

ورغم هذا التقدم، لا تزال هناك تحديات كبيرة تعرقل الاستفادة الكاملة من الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي. من بين هذه التحديات، ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق، وقلة الوعي المالي لدى فئات واسعة من المجتمع، مما يؤدي إلى استمرار الاعتماد على التعاملات النقدية التقليدية. كما أن بعض الفئات، خاصة كبار السن وأصحاب الدخل المحدود، يجدون صعوبة في التكيف مع التطورات التكنولوجية، مما يستدعي جهودًا أكبر في مجال التثقيف المالي.

إضافةً إلى ذلك، تعتبر المخاوف الأمنية من بين أبرز العوائق التي تحدّ من توسع الدفع الإلكتروني، حيث يواجه المستخدمون تهديدات مثل الاحتيال الإلكتروني، التصيد الاحتيالي، واختراق البيانات. لذا، يتطلب تعزيز الثقة في هذه المنظومة تنفيذ استراتيجيات أمنية قوية، وتحسين القوانين والتشريعات لحماية المستخدمين من المخاطر الرقمية، إلى جانب تعزيز الثقافة الأمنية لدى المستهلكين والشركات على حد سواء.

وفي هذا السياق، تلعب الحكومة الجزائرية والمؤسسات المالية دورًا محوريًا في دفع عجلة التحول الرقمي، من خلال تبني سياسات داعمة، وتشجيع الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech)، وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني حلول الدفع الإلكتروني. كما أن تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، من شأنه أن يسرّع من وتيرة التحول نحو مجتمع غير نقدي، قادر على تحقيق معدلات شمول مالي أعلى.

في المجمل يمكن القول أن الدفع الإلكتروني يمثل فرصة حقيقية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر، لكنه في الوقت ذاته يفرض تحديات تتطلب استراتيجيات متكاملة لمعالجتها. حيث يعتمد التحول الناجح نحو الاقتصاد الرقمي على تعزيز الثقة في الأنظمة الإلكترونية، تحسين الخدمات المالية الرقمية، وتوسيع نطاق استخدامها، بما يضمن تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل يستفيد منه جميع فئات المجتمع. كما يظهر جليًا أن الرقمنة تشكل رافدًا

أساسيًا للاقتصاد الوطني، حيث تعمل السياسات الحكومية المكثفة على توفير بيئة مؤسسية وتقنية متينة، تشجع تدفق الأموال إلكترونياً، وتساهم في تحسين الشمول المالي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

أولاً: اختبار فرضيات الدراسة

لتحليل مدى صحة الفرضيات المطروحة، تم الاعتماد على البيانات والإحصائيات المتعلقة بنشاط الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة 2014-2024. وبناءً على ما تم التوصل إليه أكدت الدراسة صحة الفرضيات حيث أن:

- **الفرضية الرئيسية:** ساهم الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024، لكنه لا يزال يواجه تحديات تعيق تحقيق تكامل مالي رقمي شامل ومستدام. تم إثبات الفرضية، حيث كشفت البيانات عن زيادة كبيرة في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وانتشارها في مختلف القطاعات، مما عزز الوصول إلى الخدمات المالية. ومع ذلك، لا تزال هناك معوقات تعرقل تحقيق شمول مالي رقمي متكامل، مثل ضعف الوعي المالي، ومحدودية انتشار نقاط الدفع الإلكتروني في بعض المناطق، والمخاوف المتعلقة بالأمن السيبراني.
- **الفرضيات الفرعية:**

- **الفرضية الأولى:** عرفت مستويات الشمول المالي في الجزائر تحسناً ملحوظاً. تم إثبات الفرضية، حيث شهدت الجزائر نمواً متزايداً في عدد الحسابات النشطة وعدد البطاقات المصرفية، وحجم الائتمان والودائع للأفراد البالغين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس جهود الجزائر في تعزيز الشمول المالي.
- **الفرضية الثانية:** شهدت الجزائر تطوراً ملموساً في انتشار واستخدام وسائل الدفع الإلكتروني خلال الفترة 2014-2024، نتيجة للجهود الحكومية والتقدم التكنولوجي. تم إثبات الفرضية، حيث أظهرت البيانات زيادة كبيرة في عدد معاملات الدفع الإلكتروني، سواء عبر الإنترنت أو عبر نقاط الدفع الإلكتروني أ عبر الهاتف المحمول، كما أن السياسات الحكومية عززت من رقمنة الخدمات المالية، مما ساهم في توسع نطاق الاستخدام.
- **الفرضية الثالثة:** دعم تحسين البنية التحتية الرقمية توسيع نطاق الدفع الإلكتروني في الجزائر. تم إثبات الفرضية، حيث لعبت العوامل المذكورة دوراً أساسياً في تعزيز الدفع الإلكتروني، خاصة مع تطور شبكات الاتصالات، وإدخال أنظمة دفع جديدة، والتعديلات التشريعية التي شجعت على الانتقال إلى المعاملات الرقمية.
- **الفرضية الرابعة:** يُعد ضعف الوعي المالي، ونقص الثقة في المعاملات الرقمية، أهم العوائق التي تحول دون تحقيق شمول مالي مستدام. تم نفي الفرضية، حيث إلى جانب قلة الوعي المالي لدى بعض الفئات، وتخوف

المستخدمين من الأمن السيبراني، تظهر البنية التحتية التقنية والتشريعات التنظيمية من أكبر التحديات كذلك التي تعرقل التوسع الكامل للدفع الإلكتروني.

ثانياً: نتائج الدراسة

أكدت الدراسة، من خلال الجانب النظري والتطبيقي، أن الدفع الإلكتروني أصبح عنصراً مهماً في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، حيث شهد نمواً كبيراً خلال العقد الأخير. وقد تم التوصل لمجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية يمكن ايضاحها كالتالي:

1. النتائج النظرية:

- من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة حول الدفع الإلكتروني والشمول المالي، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج النظرية المهمة، أبرزها:
- يشكل الدفع الإلكتروني أحد العوامل الأساسية لتعزيز الشمول المالي، حيث يساهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة للفئات التي لا تمتلك حسابات مصرفية تقليدية.
- يساهم في تقليل التكاليف التشغيلية للمؤسسات المالية وزيادة الكفاءة في تقديم الخدمات المالية.
- التطورات في التكنولوجيا المالية (Fintech) ونمو استخدام الهواتف الذكية أدى إلى انتشار خدمات الدفع عبر الهاتف النقال.
- دعم الحكومات والبنوك المركزية من خلال إصدار تشريعات تنظيمية عزز بيئة الدفع الإلكتروني، لكنه لا يزال يحتاج إلى تحسينات في بعض الجوانب مثل الأمن السيبراني.
- رغم الفوائد الكبيرة للدفع الإلكتروني، لا تزال هناك تحديات مثل ضعف الوعي المالي، نقص الثقة في المعاملات الرقمية، والمخاوف الأمنية المتعلقة بالاحتيال الإلكتروني.
- الحاجة إلى تطوير البنية التحتية الرقمية، خاصة في المناطق الريفية التي تعاني من ضعف تغطية الإنترنت والخدمات المالية الرقمية.

2. النتائج التطبيقية:

بناءً على تحليل البيانات الإحصائية للفترة 2014-2024، تم استخلاص النتائج التالية:

1. شهدت الجزائر ارتفاعاً ملحوظاً في عدد المعاملات الإلكترونية، سواء عبر الدفع عبر الإنترنت، أو محطات الدفع الإلكتروني، أو الدفع عبر الهاتف النقال، حيث تضاعفت الأرقام بشكل كبير بين 2014 و 2024.

2. زادت عمليات الدفع الإلكتروني من 7,366 معاملة في 2016 إلى أكثر من 19 مليون معاملة في 2024، مما يعكس تطور البنية التحتية ونمو الثقة في هذه الوسائل.
3. ارتفع إجمالي المبالغ المالية المتداولة عبر الدفع الإلكتروني من 15 مليون دج في 2016 إلى أكثر من 51 مليار دج في 2024، مما يدل على زيادة الاعتماد على الدفع الإلكتروني في التعاملات المالية.
4. شهدت الجزائر زيادة في استخدام الهاتف النقال كوسيلة دفع، حيث قفز عدد المعاملات من أقل من مليون معاملة في 2022 إلى أكثر من 58 مليون معاملة في 2024، وهو مؤشر على انتشار هذه التقنية بشكل أوسع.
5. ارتفع عدد محطات الدفع الإلكتروني من 5,049 في 2016 إلى 68,140 في 2024، مما يعكس جهود الحكومة في تعميم استخدام الدفع الرقمي.
6. زاد عدد أجهزة الصراف الآلي البنكية من 897 جهازًا في 2014 إلى 1920 في 2024، ما يشير إلى توسع الشبكة المصرفية لتوفير خدمات الدفع والسحب الإلكتروني.
7. تشهد الجزائر تنوعًا وتطورًا في تطبيقات الدفع الإلكتروني، تغطي خدمات مثل التحويل، الدفع عبر QR ، وتعبئة الرصيد. تُعد منصات مثل DZ Mob Pay و CHED'MED! خطوة نحو توسيع الشمول المالي عبر حلول رقمية مبسطة. ورغم بعض التحديات، يعكس هذا التوسع توجهًا فعالًا لتقليل الاعتماد على النقد وتعزيز الاقتصاد الرقمي.
8. رغم التطور الملحوظ، لا تزال هناك تحديات مثل ضعف الإقبال على استخدام هذه الوسائل في بعض الفئات، خاصة كبار السن وسكان المناطق النائية.
9. استمرار وجود مشاكل أمنية تتعلق بالاحتيال الإلكتروني وضعف الثقة في أنظمة الدفع الرقمية.

رابعاً: توصيات الدراسة

- بناءً على نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات لتعزيز الدفع الإلكتروني وتحقيق شمول مالي مستدام في الجزائر:
- ضرورة زيادة عدد محطات الدفع الإلكتروني في مختلف الولايات، خاصة في المناطق الريفية والمناطق التي تشهد ضعفاً في الخدمات المالية الرقمية.

- تطوير البنية التحتية للاتصالات لضمان اتصال إنترنت مستقر وسريع، مما يسهم في تسهيل عمليات الدفع عبر الهواتف الذكية والإنترنت.
- تطوير أنظمة الحماية لمعاملات الدفع الإلكتروني، بما يشمل استخدام تقنيات التشفير والمصادقة الثنائية (Two-Factor Authentication).
- ينبغي تعزيز التكامل بين مختلف تطبيقات الدفع الإلكتروني من خلال دعم منصة وطنية موحدة مثل DZ Mob Pay، مع توسيع التوعية الرقمية وتحسين التغطية التقنية في المناطق النائية، بهدف زيادة الثقة والاستخدام، وتسريع تحقيق الشمول المالي في الجزائر.
- إصدار لوائح وتشريعات تضمن حماية البيانات الشخصية للمستخدمين وتعزيز الشفافية في التعاملات الإلكترونية.
- إطلاق برامج توعوية تستهدف جميع الفئات، خاصة كبار السن وسكان المناطق النائية، لتعريفهم بطرق استخدام الدفع الإلكتروني وفوائده.
- تقديم حوافز للتجار والمواطنين مثل تخفيضات على المعاملات الإلكترونية وتقديم إعفاءات ضريبية أو تخفيضات على رسوم.
- وضع سياسات لدعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية (Fintech) لتعزيز الابتكار في أنظمة الدفع.
- تشجيع الشراكة بين الحكومة والبنوك وشركات التكنولوجيا المالية لتطوير حلول دفع إلكترونية مبتكرة.
- ربط جميع أنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر تحت منصة موحدة تتيح تحويل الأموال بسهولة بين البنوك ومزودي الخدمات المالية الرقمية.
- تعزيز التعاون مع الأنظمة المالية العالمية لتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني عبر الحدود.

خامسا: آفاق الدراسة

تفتح هذه الدراسة المجال لمزيد من الأبحاث حول الدفع الإلكتروني والشمول المالي في الجزائر، خاصة مع التطورات المستمرة في التكنولوجيا المالية (Fintech) والتوجه العالمي نحو الاقتصاد الرقمي. وفي هذا السياق، يمكن اقتراح بعض الآفاق البحثية المستقبلية التي يمكن أن تسهم في تطوير المنظومة المالية الرقمية وتعزيز الشمول المالي في الجزائر:

- ☛ تقييم جاهزية الجزائر للتحويل نحو الاقتصاد غير النقدي؛
- ☛ تحليل سلوك المستهلك الجزائري تجاه الدفع الإلكتروني؛
- ☛ دراسة تحديات الأمن السيبراني في الدفع الإلكتروني؛
- ☛ دور الشركات بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية (Fintech) في ترقية الدفع الإلكتروني.

المراجع والمصادر

أولاً: باللغة العربية

1. الكتب

- (1) أحمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014
- (2) حازم نعيم الصمادي، المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية، دار وائل للنشر، عمان، 2003
- (3) حسين رضا مهدي، تطور الدفع الالكتروني في العراق، البنك المركزي العراقي دائرة الرقابة على المصارف، 2024
- (4) الرومي محمد أمين، التعاقد الالكتروني عبر الأنترنت، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004
- (5) سليمان ضيف الله، التحويل الإلكتروني للأموال مسؤولية البنوك القانونية، دار الثقافة، عمان، 2012
- (6) السيسي صلاح الدين، الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة، دار الوسام للطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2003
- (7) الطائي محمد عبد حسين، التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة، دار الثقافة، عمان، 2010
- (8) عبد الهادي مسعودي، الأعمال المصرفية الالكترونية، دار اليازوري، عمان، 2015
- (9) غنام شريف محمد، محفظة النقود الالكترونية، دار النهضة العربية، الاسكندرية، 2003
- (10) فؤاد الشيخ سالم، علي فلاح الزعبي، التسويق المصرفي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2020
- (11) القاضي فداء يحيى أحمد الحمود، النظام القانوني لبطاقة الائتمان، دار الثقافة، عمان، 1999
- (12) محمد نور، وآخرون، التجارة الالكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012
- (13) يوسف حسن يوسف، الاقتصاد الإلكتروني، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2002
- (14) يوسف حسن يوسف، البنوك الإلكترونية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2012

2. رسائل الدكتوراه

- (1) بلحاج نور الهدى، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير الخدمات المصرفية -دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية والخاصة في الجزائر-، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2021/2022.

- (2) حسية نايلي، الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية الجزائرية: محدداتها وآثارها على ولاء العملاء- دراسة حالة الوكالات البنكية العمومية بقالملة -، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالملة، 2024/2023.
- (3) كردوسي مروة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي -دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، 2024/2023.
- (4) مولودي عبد الغاني، الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي-دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه تخصص ادارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2022/2021
- (5) محمد امين زاخ، تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحقيق الشمول المالي-دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 2020/2000، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الله مرسللي، تيبازة، 2024/2023.
- (6) ندير زماموش، آليات الدفع الالكترونية، أطروحة دكتوراه تخصص قانون الاعمال، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2018/2017
- (7) وهيبة عبد الرحيم، تحديث طرق الدفع ومساهمتها في خلق تجارة الكترونية في الوطن العربي -حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013/2012

3. مذكرات الماستر

- 1- عمار حميد، نوح بوعروج، دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي -دراسة مقارنة بين الجزائر والدول العربية خلال الفترة 2008/2017-، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020/2019.
- 2- ليندة منصوري، نسرين بن داود، دور وسائل الدفع الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا-البطاقة الذهبية لبريد الجزائر نموذجاً ولاية برج بوعريش-، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريش"، 2021/2022.

4. المقالات

- 1) انتصار سليمان، صلاح بوقرورة، مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي -حالة بنك السلام 2008/2022-، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، المجلد 05، العدد 01، تيبازة، الجزائر، 2024
- 2) بورحلة سارة، نور الدين قدوري، فعالية آليات الدفع الإلكترونية في الجزائر " الواقع والتحديات "، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، 2019.
- 3) بن خضرة زهيرة، بن بريح أمال، عصنة نظام الدفع الالكتروني في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 02، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2022.
- 4) تكيالين فوزية، مسعودي رشيدة، الخدمات المالية الرقمية آلية الشمول المالي للتمكين المالي الرقمي -دراسة حالة دولة الامارات العربية-، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 02، الجزائر 03، الجزائر، 2023
- 5) حنان حمد فهمي حمد، الدفع الالكتروني ودوره في تحقيق الشمول المالي، مجلة دار الإفتاء المصرية، العدد 34، القاهرة، مصر، 2018
- 6) خيلي رشيد، واقع وآفاق الشمول المالي الرقمي في البلدان العربية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 11، العدد 02، ورقلة، الجزائر، 2022

- (7) ساجي الخامسة، طويل حدة، أثر وسائل الدفع الالكتروني على جودة الخدمة المصرفية -دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة تبسة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 13، العدد 02، بسكرة، الجزائر، 2019
- (8) سعاد الميلودي، فاطمة فوقة، الخدمات المالية الرقمية وأثرها على الشمول المالي في الدول العربية - دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة 2011/2019، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 02، خميس مليانة، الجزائر، 2022
- (9) علياء محمد عبد الجليل الغايش، دور الشمول المالي والتكنولوجيا المصرفية في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تحليلية وتطبيقية على مصر-، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، العدد 38، الإسكندرية، مصر، 2022
- (10) عيشاوي علي، غزالي ظريفة، تطور الدفع الالكتروني لارساء الشمول المالي في الجزائر-دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر خلال الفترة 2018/2023، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 08، العدد 02، المسيلة، الجزائر، 2024
- (11) فاتن شنيب، التجارة الالكترونية ووسائل الدفع الالكتروني المعتمدة في الجزائر، المجلة العربية للمعلوماتية وامن المعلومات، المجلد 04، العدد 10، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، 2022
- (12) لعلاوي نواري، خليل عبد القادر، دور وسائل وقنوات الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي في الجزائر-دراسة تحليلية خلال الفترة 2016/2020، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، المجلد 07، العدد 01، تلمسان، الجزائر، 2022
- (13) مفيدة الأحسن، وآخرون، واقع الشمول المالي في الجزائر (واقع وتحديات) -دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من 2011 الى 2021-، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 12، العدد 02، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2023.
- (14) محمد ناصر إسماعيل، وآخرون، البطاقة الذكية وأثرها في التقليل من بعض المخاطر المصرفية -دراسة استطلاعية لعينة من زبائن مصرف الرافدين فرع الخضراء، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 37، العراق، 2013.

- (15) ميموني نسرين، فريد بن طالي، نظام الدفع الالكتروني في الجزائر واقعه وأثره على الاقتصاد الوطني، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 01، جامعة البليدة 02 لونيبي علي، الجزائر، 2021
- (16) نعمة مولفرعة، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 06، تيارت، الجزائر، 2016
- (17) نبيل بهوري، الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه-دراسة حالة الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 03، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2019
- (18) يسعد عبد الرحمن، وآخرون، دور الحفظة في تعزيز الشمول المالي تجارب دولية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2021

5. الملتقيات

- (1) عابد صونية، الرقمنة والصيرفة الإسلامية: آليتين لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، ملتقى دولي بعنوان: رقمنة الخدمات المصرفية وتسويقها دوليا ضمن متطلبات تحقيق الشمول المالي في دول شمال افريقيا، جامعة العربي التبسي، تبسة، يوم 01 جويلية 2024

ثانيا: باللغة الأجنبية

- 2) Ajay Garg, **Financial inclusion-viable opportunities in India**, Chhayadeep Offset press, Farīdabad, India, 2011
- 3) Emmanuel A. San Ardres and Rhea C. Hemandro, **Asia-pacific Economic cooperation**, APEC Financial
- 4) Inclusion Capacity Building Package - Synthesis Report, APEC Policy Support Unit, October 2019
- 5) Hashem Moustafa Sherif et Serhouchi Ahmed, **La Monnaie Electronique**, Edition Eyrolles, Paris, 1999
- 6) Manyika, J., & Others, **Digital finance for all: powering inclusive growth in emerging economies**, Mc kinsey Global Institute, USA, 2016
- 7) Aoudia, Kahina, , **Analytical essay of the level of financial inclusion in Algeria (2015–2023)**, International Journal of Economic Perspectives, 19(5), 2025
- 8) Development Research Group, Finance and Private Sector Development Unit, **Global Financial Inclusion (Global Findex) Database 2021**, [Data

set], World Bank, Development Data Group,
2022, <https://doi.org/10.48529/QMTT-3J24>

ثالثا: المواقع الالكترونية

- (9) تجمع النقد الآلي، [/https://www.giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm](https://www.giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm)
- (10) تجمع النقد الآلي، [/https://www.giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe](https://www.giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe)
- (11) تجمع النقد الآلي، [/https://www.giemonetique.dz/ar/activite-paiement-par-mobile](https://www.giemonetique.dz/ar/activite-paiement-par-mobile)
- (12) تجمع النقد الآلي، <https://www.giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet>
- (13) تجمع النقد الآلي، [/https://www.giemonetique.dz/ar/cartes](https://www.giemonetique.dz/ar/cartes)
- (14) وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، <https://www.mpt.gov.dz>
- (15) بنك الجزائر، [/https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-comptes-actifs](https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-comptes-actifs)
- (16) بنك الجزائر، [/https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab](https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab)
- (17) وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، <https://www.mpt.gov.dz> /أرقام-ومؤشرات/
- (18) بنك الجزائر، [/https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya](https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya)
- (19) وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، <https://www.mpt.gov.dz> /تطوير-الشبكة-البريدية/
- (20) بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya>
- (21) البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي على الموقع الالكتروني <https://cbi.iq/news/view/2535>
- (22) البنك المركزي المصري، الموقع الرسمي على الموقع الالكتروني <https://www.cbe.org.eg/ar/financial-inclusion/overview>
- (23) مجموعة البنك الدولي، الموقع الرسمي على الموقع الالكتروني <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview>
- (24) سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، على الموقع الالكتروني [.https://www.arpce.dz/ar/indic/mobile](https://www.arpce.dz/ar/indic/mobile)
- (25) البنك الوطني الجزائري، على الموقع الالكتروني <https://www.bna.dz> /البنك-الوطني-الجزائري-
- (26) وكالة الانباء الجزائرية على الموقع الالكتروني <https://www.aps.dz/economie> /بالأرقام/

الله الحق

الملحق رقم (01): بطاقة الذهبية (Eddahabia) الخاصة ببريد الجزائر



الملحق رقم (02): نماذج عن بطاقة CIB الصادرة عن البنوك الجزائرية



الملحق رقم (03): بطاقات فيزا وماستركارد الصادرة عن البنوك المحلية

1. بطاقات فيزا



2. بطاقات ماستركارد



الملحق رقم (04): وسائل الدفع الالكتروني بالجزائر



الملحق رقم (05): النظام البيئي لشبكة النقد الآلي ما بين البنوك



الملحق رقم (06): كيفية التكامل كتاجر أو مطور مع منصة CIBWEB و GIE Monétique

Vous êtes web-marchand ou Développeur et vous désirez intégrer le paiement électronique sur internet ?

Rien de plus simple ! Il vous suffit de suivre l'un des processus décrits ci-après :

Déposez une demande d'intégration maintenant !



1

Dépôt de la demande

Créez un compte et déposez votre demande.



2

Traitement de la demande

Le GIE Monétique traite la demande et statue sur son acceptabilité en moins de 24h .



3

Tests d'intégration

Passez les tests techniques d'intégration à la plateforme de paiement électronique.



4

Autorisation

Le GIE Monétique délivre une Autorisation d'Entrée en Exploitation.



باللغة العربية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024، مع التركيز على التطورات التي شهدتها القطاع والتحديات التي تعيق تحقيق تكامل مالي رقمي شامل. تم الاعتماد على تحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بنشاط الدفع الإلكتروني بمختلف أنواعه، بما في ذلك الدفع عبر الإنترنت، الدفع بواسطة الهاتف، الدفع عبر محطات الدفع الإلكتروني، والسحب على الأجهزة النقديّة. وأظهرت النتائج أن الدفع الإلكتروني شهد نموًا ملحوظًا خلال الفترة المدروسة نتيجة التطورات التكنولوجية وجهود السلطات المالية، إلا أن هناك تحديات تتعلق بالبنية التحتية الرقمية، الوعي المالي، والأطر التنظيمية. وبناءً على ذلك، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات لتعزيز الاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني وتحقيق شمول مالي مستدام في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الدفع الإلكتروني، وسائل الدفع الإلكتروني، الشمول المالي، الجزائر.

باللغة الإنجليزية

Abstract:

This study aims to analyze the role of electronic payment in enhancing financial inclusion in Algeria during the period 2014-2024, focusing on sector developments and the challenges hindering comprehensive digital financial integration. The study relies on statistical data analysis related to various types of electronic payment activities, including online payments, mobile payments, electronic payment terminals, and ATM withdrawals. The findings reveal a significant growth in electronic payments during the studied period due to technological advancements and financial authorities' efforts. However, challenges persist concerning digital infrastructure, financial awareness, and regulatory frameworks. Based on these findings, the study provides a set of recommendations to promote the adoption of electronic payment methods and achieve sustainable financial inclusion in Algeria.

Keywords: Electronic payment, electronic payment methods, financial inclusion, Algeria.

باللغة الفرنسية

Résumé :

Cette étude vise à analyser le rôle du paiement électronique dans le renforcement de l'inclusion financière en Algérie durant la période 2014-2024, en mettant l'accent sur les évolutions du secteur et les défis entravant une intégration financière numérique complète. L'étude repose sur l'analyse des données statistiques relatives aux différentes formes de paiement électronique, notamment les paiements en ligne, les paiements mobiles, les terminaux de paiement électronique et les retraits aux guichets automatiques. Les résultats montrent une croissance significative des paiements électroniques au cours de la période étudiée, grâce aux avancées technologiques et aux efforts des autorités financières. Cependant, des défis subsistent en matière d'infrastructure numérique, de sensibilisation financière et de cadres réglementaires. Sur la base de ces résultats, l'étude propose un ensemble de recommandations pour encourager l'adoption des moyens de paiement électronique et assurer une inclusion financière durable en Algérie.

Mots-clés : Paiement électronique, moyens de paiement électronique, inclusion financière, Algérie.